

وزارة الثقافة

الهيئة العامة لقصور الثقافة

إصدارات خاصة

جريمة المرأة فى المجتمع

دراسة اجتماعية عن نزيلات سجن القناطر

د. ناجى محمد هلال



جريمة المرأة فى المجتمع
(دراسة اجتماعية)
على نزيلات سجن القناطر للنساء

د. ناجى محمد هلال

أستاذ علم الاجتماع الجنائى

عميد كلية الآداب - جامعة بورسعيد



سلسلة
إصدارات خاصة
تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

• جريمة المرأة في المجتمع
• د. ناجي محمد هلال
• الطبعة الأولى:
الهيئة العامة لقصور الثقافة
القاهرة - 2013م
16,5 x 23,5 سم
• تصميم الغلاف:
أحمد الجنايني
• المراجعة اللغوية:
ياسمين مجدي أحمد
• رقم الإيداع: ١٦٧٥٠/ ٢٠١٣
• الترقيم الدولي: 978-977-718-487-8
• المراسلات:
باسم / مدير التحرير
على العنوان التالي: 16 أ شارع أمين سامي - القصر العيني
القاهرة - رقم بريدي 11561
ت: 7947891 (داخلي: 180)
• الطباعة والتنفيذ:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096



تعنى بنشر الأعمال الفكرية والثقافية
والأعمال الخاصة لأبرز الكتاب في مصر والعالم

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة
بل تعبر عن رأي وتوجه المؤلف في المقام الأول.

جريمة المرأة فى المجتمع

المحتوى

مقدمة

لقد شهدت مكانة المرأة تغيرات اجتماعية هامة كالحق فى التعليم والخروج للعمل والمشاركة السياسية. ولقد كانت التحولات الاقتصادية والصناعية والسياسية والثقافية التى اجتاحت العالم فى الخمسين سنة الأخيرة لها الدور الفاعل فى حدوث هذه التغيرات فى مكانة المرأة.

لكن من الملاحظ أنه فى مقابل هذه التغيرات الإيجابية التى ارتبطت بالمرأة ومكانتها، هناك أيضاً جوانب سلبية أخرى صاحبت ذلك لعل أهمها ما أظهرته الإحصاءات والدراسات الجنائية الحديثة من ارتفاع معدلات جريمة المرأة وتنوع أنماطها، بل إن الأمر تجاوز ذلك بارتكابها العديد من أنماط الجرائم التى كانت قاصرة على الرجل كالجرائم السياسية وجرائم العنف.

وبقدر ما أشار هذا الارتفاع فى معدلات جريمة المرأة وتنوع أنماطها إلى حدوث تغير كمى ونوعى فى الظاهرة الإجرامية بصفة عامة، بقدر ما كان له انعكاساته وآثاره السلبية الخطيرة، ليس فقط لأن هذا الارتفاع فى معدلات جريمة المرأة يهدد أمن واستقرار المجتمع، ولكن أيضاً لأن هذا يعوق الدور الذى تقوم به المرأة فى حياة أبنائها من خلال ما تقدمه لهم من رعاية وتنشئة اجتماعية ومن ثم مردود ذلك سلباً على تقدم المجتمع وتطوره.

لذلك وفى ضوء تلك الدلالات الهامة يأبى الكثير من علماء الجريمة أن يتركوا ظاهرة

إجرام المرأة دونما بحث أو دراسة باعتبارها ظاهرة اجتماعية هامة وخطيرة، ولكن من الملاحظ أن أغلب هؤلاء العلماء قد اختلفوا فى تفسيرها وتعليلها. فلقد حاول بعضهم تفسير إجرام المرأة من خلال العامل البيولوجى والتغيرات الفسيولوجية التى تتعرض لها المرأة بحكم طبيعتها كالحمل والولادة والطمث وسن اليأس، مما قد يدفعها ذلك إلى ارتكاب جرائم بعينها كالإجهاض وقتل المواليد والبغاء.

إلا أن هناك آخرون يرون أن التفسير السالف يتسم بالسطحية ويُفرغ الظاهرة من مضمونها وإطارها الاجتماعى. لذلك حاولوا تفسيرها من خلال أبعادها الاجتماعية التى تُقرر مجال نشاط المرأة وحدود منزلتها الاجتماعية. ففى رأيهم أن إجرام المرأة يتضاعف كلما خاضت المرأة غمار الحياة الاجتماعية وخرجت للعمل، ويدعمون ذلك بما كشفت عنه الإحصاءات الجنائية المعاصرة من زيادة إجرام النساء فى البلاد التى تحظى فيها المرأة بنشاط اجتماعى كبير وتختفى فيها الفروق الاجتماعية بينها وبين الرجل، كما هو الحال فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

والواقع أنه إذا كان كل تفسير من التفسيرات المتباينة لظاهرة إجرام المرأة يحاول الاقتراب من أحد جوانب الظاهرة، فإنه يُمهل الجوانب الظاهرة، فإنه يُمهل الجوانب الأخرى لها. لذا فإن الدراسة الراهنة تأتى كمحاولة علمية متواضعة للإسهام فى تحليل هذه الظاهرة واستجلاء جوانبها المختلفة مستندة فى ذلك إلى عدة مستويات فى التحليل تتمثل فى:

١- تحليل التراث العلمى المكتوب والمهتم بمعالجة جريمة المرأة.

٢- تحليل مضمون بعض الإحصاءات الرسمية كالإحصاء القضائى وتقارير الأمن العام فى حقبتى السبعينيات والثمانينيات والتى تعكس معدلات وأنماط جرائم المرأة وذلك فى إطار التكوين الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع المصرى.

٣- المعالجات الإحصائية لإجابات المبحوثات عينة الدراسة وتفسيرها.

٤- التحليل الكيفى لتاريخ الحياة لبعض الحالات عينة الدراسة والتى تعكس أكثر صور جرائم المرأة انتشاراً فى المجتمع المصرى.

وبذلك تتم معالجة ودراسة الظاهرة من خلال الاستناد إلى التحليل الكمى وكذلك التحليل الكيفى ومن يتحقق التكامل المنهجى فى تفسير الظاهرة.

وفى النهاية نأمل أن تكون هذه الدراسة قد وفقت فى تحليل ومناقشة ظاهرة اجتماعية هامة، ولكن فى نفس الوقت مُهمشة علميًا - لا أدرى عن قصد أو غير قصد - ومن ثم فهى بحاجة إلى مزيد من جهود الباحثين.

د. ناجى محمد هلال

فصل تمهيدى
إطار الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة :

تعتبر الجريمة من الظواهر المرضية التى تعانى منها المجتمعات الإنسانية قديماً وحديثاً، فهى من ناحية تهدد مصالح أفراد المجتمع وتثير القلاقل وعدم الاستقرار بينهم، ومن ناحية أخرى فإنها تعوق خطط تنمية المجتمعات(١).

لهذا اهتم علماء الإجرام منذ فترة طويلة – وما زالوا – بالبحث عن أسباب الجريمة، وذلك من خلال إجراء العديد من الدراسات بغية تحديد الوسائل والأساليب التى من شأنها أن تساعد على الحد من انتشارها أو تفاقمها على الأقل.

إلا أنه مما يسترعى النظر أن معظم هذه الدراسات والتفسيرات العلمية المختلفة للجريمة وما ارتبط بها من نظريات سيكولوجية واجتماعية، حاولت تفسير هذه الظاهرة كان محورها الرجل وليس المرأة(٢).

وبالرغم من أنه خلال العقود القليلة الماضية قد ازداد الاهتمام بالمرأة فى ضوء التغيرات الهامة التى طرأت على وضعها الاجتماعى – كالحق فى التعليم وممارسة الحقوق السياسية – حيث أجريت العديد من البحوث والدراسات التى شملت معظم المشكلات الناشئة عن تلك التغيرات الهامة، فإن مشكلة الجريمة لدى المرأة لم تنل هذا الاهتمام أو تكاد لم تلق اهتماماً على الإطلاق، فيما عدا بعض البحوث القليلة والتى أجرى معظمها فى أوربا والولايات المتحدة(٣).

ويرى البعض أن الإهمال الملموس لجريمة المرأة يرجع بشكل مباشر إلى أن إجرامها لا يشكل مشكلة اجتماعية ملحة تمثل تهديداً خطيراً للنظام الاجتماعى، حيث أن معظم الجرائم التى ترتكبها المرأة تمثل انتهاكات بسيطة لا تنطوى على ضرر بالغ، كما أن نسبة النساء المجرمات لا تمثل سوى نسبة بسيطة إذا ما قورنت بالذكور المجرمين، فضلاً عن أنهن لا يشكلن مصدراً للقلق بدرجة كبيرة لرجال الشرطة والعدالة الجنائية(٤).

إلا أن (سمارت Smart) تعلل ذلك بأسباب أخرى، فترى أن كلاً من علم الإجرام وعلم الاجتماع يأخذان موقفاً متحيزاً واضحاً فى اهتمامهما بقضايا الرجل، كما أن علم الإجرام كتخصص، إنما نشأ ليكون فى خدمة صانعى القرار السياسى ونظراً لأن هذه الدراسات لم تهتم بجريمة المرأة باعتبارها مشكلة اجتماعية، فلم تكن ثمة حاجة لقيام الأكاديميين بدراسة هذه الظاهرة. ولعل ذلك يتفق مع رأى (نافين Naffin) التى ترى أن سبب تجاهل جريمة المرأة، غالباً ما يعزى إلى التجاهل الكلى لقضايا المرأة من جانب علم الاجتماع. بيد أن هذا التجاهل لجريمة المرأة أخذ فى الانحسار إلى حد ما، وتحول إلى اهتمام ملحوظ منذ بداية السبعينيات.

والواقع أن هذا الاهتمام يعود إلى ما لاحظه علماء الإجرام فى إحصاءات الجريمة فى الولايات المتحدة وأوربا والتى تشير إلى زيادة تورط المرأة فى مخالفة القوانين وارتكاب العديد من الجرائم المختلفة(٥).

ومما يلفت الانتباه أنه قد جاء فى دراسة مقدمة للمؤتمر الدولى لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين المنعقد فى جنيف عام ١٩٧٥، أن الأمر لا يقتصر فقط على ارتفاع نسبة المجرمات من النساء، بل تجاوزه إلى أنماط الجرائم التى أصبحن يرتكبنها، والتى كانت تقتصر على الرجال فقط كجرائم الاختلاس والعنف والجرائم السياسية(٦).

وتجدر الإشارة إلى أنه ظهرت العديد من التفسيرات لإجرام المرأة، ففى حين يرى (لمبروزو Lombroso) أن انحرافها مرتبط بطبيعتها البيولوجية، نجد أن البعض الآخر أمثال (توماس Thomas) و (ووركر Warker) يفسر إجرام المرأة من خلال الخصائص السيكولوجية الكامنة فيها.

والواقع أن هذه التفسيرات حاولت تفسير إجرام المرأة من خلال سلوكها الجنسى، مستندة فى ذلك إلى بعد واحد، مما جعلها تتسم بالسطحية، فى حين أن النظريات التى فسرت إجرام الرجل – باعتبار أن إجرامه أكثر تعقيداً – استندت إلى العديد من العوامل فى تفسير سلوكه المنحرف(٧).

إلا أن الاتجاه الاجتماعى الذى ظهر مؤخراً والذى يفسر جريمة المرأة والزيادة فى معدلاتها من خلال عدة عوامل اجتماعية، كالأفكار المتصلة بحركة تحرير المرأة، وما صاحب ذلك من تغير طرأ على دورها وعملها خارج المنزل لم يؤدى إلى اتفاق عام حول التسليم بذلك، حيث أن هناك فى الواقع من يختلف مع هذه الفرضيات(٨).

ولكن يمكن القول إنه كيفما كان نصيب هذه الفرضيات من الصحة، فإن جريمة المرأة ظاهرة اجتماعية جديرة بالدراسة سواء لأنها لا تقل فى الأهمية عن غيرها من الظواهر الاجتماعية التى تلعب المرأة فى حركتها دوراً بارزاً، أو لأنها تؤثر تأثيراً واضحاً فى أمن المجتمع واستقراره بدرجة لا تقل عن تأثير إجرام الرجل، خاصة بعد ارتفاع معدلات إجرامها، بل وللدور الخطير الذى تلعبه المرأة فى حياة أبنائها، والذى تبين من الدراسات الاجتماعية والنفسية أنه يفوق فى الأهمية والتأثير الدور الذى يقوم به الرجل، حيث أنها تبذل جهوداً كبيرة من أجل استمرار المجتمع وتقدمه من خلال رعايتها لأبنائها وتنشئتهم، مما لم يعد يبرر إهمالنا لشأنها وتغاضينا عن دراسة سلوكها ونشاطها سواء كان مشروعاً أو غير مشروع(٩).

ثانياً: أهمية الدراســـــة :

واستناداً إلى ذلك فإن أهمية الدراسة الراهنة ترجع إلى الاعتبارات الآتية:

١) أن موضوع المرأة والجريمة لا يشكل حجماً كبيراً فى تراث علم الجريمة، فمعظم الكتابات اهتمت بجرائم الرجل أكثر من جرائم النساء، والافتقار لدراسات تتناول هذا الموضوع فى نطاق علم الاجتماع جعل الباحث يشعر بوجود ثغرة فى هذا المجال تحتاج إلى البحث.

٢) أنه على الرغم من أن هناك عدداً قليلاً من الدراسات والبحوث فى المجتمعات الأوربية والأمريكية تناول فيها الباحثون طبيعة الجريمة لدى المرأة والعوامل التى دفعتها إلى ارتكابها، إلا أن هذه الظاهرة فى مجتمعنا المصرى ما زالت بحاجة إلى الكثير من الدراسة والتحليل العلمى نظراً لاختلاف معدلات وأنماط الجريمة ودوافعها لدى المرأة فى المجتمع المصرى عن المجتمعات الغربية الأخرى.

٣) هناك أيضاً اعتبار علمى يتصل بعلم الاجتماع، حيث تأمل هذه الدراسة فى أن تثرى التوجهات النظرية والتطبيقية لعلم الاجتماع المعاصر من خلال ما قد تصل إليه من معلومات ترتبط بمسألة جريمة المرأة فى المجتمع المصرى، وعموماً فإن نظرتنا إلى جريمة

المرأة سوف تكون فى إطار بحث إجرامها من خلال عينة تم اختيارها من أحد السجون النسائية فى جمهورية مصر العربية، بحثاً يراعى فيه صور ومعدلات هذا الإجرام وعلاقته بنمط الإنتاج السائد، وهذا النوع من الدراسة يندر وجوده فى تراث دراسات جريمة المرأة فى مصر، إن لم يكن غير موجود على الإطلاق.

ثالثاً: أهـداف الدراســة :

وعلى ذلك فإن أهداف هذه الدراسة قد تحددت فيما يلى:

١) هدف علمى يرتبط بالنظرية السسيولوجية، ويتمثل فى محاولة اختبار قدرة أى من الاتجاهات النظرية على تحليل وتفسير جريمة المرأة فى مصر، ومدى تأثير العوامل الاجتماعية فى حدوثها. ويقوم هذا الهدف على أساس أن الاختبار العلمى للنظريات السسيولوجية يؤدى إلى إثراء علم الاجتماع وتأكيد تلك الأطر النظرية التى تفسر الظاهرة موضوع الدراسة، وتحتاج المرحلة الراهنة من تطور علم الاجتماع إلى إجراء مثل هذه الاختبارات، وتزداد أهمية هذه الحاجة ليس فى مصر فقط بل يمكن القول فى غالبية المجتمعات النامية، حيث يظهر اتجاه مؤداه أن النظريات السسيولوجية السائدة لا تفسر تماماً الظواهر الاجتماعية لهذه المجتمعات، بل أكثر من هذا أن تلك الأطر النظرية تمر بأزمة فى نفس المجتمعات التى ظهرت فيها بسبب قصورها عن التعبير عن واقع هذه المجتمعات أو ملاحقة التغيرات التى تشهدها.

٢) هدف مجتمعى يتمثل فى دراسة جريمة المرأة، باعتبارها ظاهرة اجتماعية، وذلك من خلال دراسة عينة من نزيلات سجن القناطر للنساء بجمهورية مصر العربية بهدف:

(أ) التعرف على معدلات جريمة المرأة فى مصر سواء فى الماضى أو فى الوقت الراهن وذلك من خلال الإحصاءات المتاحة وتحليلها سسيولوجياً.

(ب) الكشف عن أهم صور وأنماط الجرائم التى ترتكبها المرأة فى مصر، ومدى التغير الذى طرأ على هذه الصور والأنماط فى العقود الأخيرة من خلال البيانات الكمية والكيفية.

(ج) الوقوف بموضوعية على التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها مكانة المرأة فى المجتمع بشكل عام، ومدى انعكاس ذلك على معدلات وأنماط إجرام المرأة.

(د) محاولة البحث عن الظروف والعوامل الاجتماعية التى تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة ومدى ارتباط هذه العوامل بما يحدث فى المجتمع بشكل عام.

هى إذن دراسة وصفية استطلاعية تهدف إلى تحديد طبيعة جريمة المرأة، ومرتكباتها من حيث الخصائص والسمات فضلاً عن التعرف على معدلات وأنماط جرائمها ومدى التغير الذى طرأ عليها. وهى قبل ذلك – وبعده رؤية تحليلية – تحاول تفسير جريمة المرأة والعوامل المختلفة التى تلعب دوراً مؤثراً أو تدفع إلى حدوثها.

رابعاً: الإطار التصورى للدراسة :

فى الواقع يمكن القول إن الجريمة كظاهرة اجتماعية كانت محور اهتمام اتجاهات نظرية عديدة أبرزها خمسة اتجاهات رئيسية تتمثل فى:

١- البنائية الوظيفية	1- Structural fanctionalism
٢- المادية التاريخية	2- Historical materialism
٣- التبادلية	3- Interactional
٤- الإثنومثيودولوجى	4- Ethnomethodology
٥- التفاعلية الرمزية	5- Symbolic interactionism

ولقد ارتبط الاتجاه الأول – البنائية الوظيفية – فى تفسير الجريمة بطبيعة تقسم العمل، وفكرة العقل الجمعى وارتباطها بالأنومى والأنانية، وذلك على يد (دوركايم) الذى يرى أن كلا من الجريمة وتقسيم العمل هو حقيقة اجتماعية خارجية، وأن صور الجريمة والانحراف ومضمونها تتفاوتان تفاوتاً أساسياً باختلاف تقسيم العمل. ويرى (دور كايم) أنه لا يمكن أن تختفى الجريمة والانحراف فى أى مجتمع، وذلك لأن كليهما مظهر يعبر عن عدم التماثل فى التكوين البيولوجى بين الأفراد، وعن تفاوت تقبلهم للاندماج الاجتماعى مع النظام العام للمجتمع(١٠).

أما الاتجاه الثانى – المادية التاريخية – فيستند إلى التحليل الماركسى، والذى ينظر إلى الجريمة باعتبارها من المعطيات الاقتصادية فى المجتمع، ففى الاقتصاد الرأسمالى يظهر نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتوزيع وتبادل الثروة. ونتيجة لذلك تظهر منافسة حادة نتيجة لاصطدام الطبقة العاملة مع الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج. ويرى (ماركس) أن هذه المنافسة المستمرة تؤدى إلى تخفيض أجور العمال، فى الوقت الذى تزداد فيه الطبقة البرجوازية ثراء بينما تسوء أوضاع الطبقة العاملة وتشتد بؤساً، ولا شك أن ظروف الفقر والاستغلال من شأنها أن تؤدى إلى ظهور المشكلات الاجتماعية المختلفة وتعتبر الجريمة أخطرها(١١).

وفيما يتعلق بالاتجاه الثالث – التبادلية – والذى يعتبر (الوصم Labelling) شكلاً أساسياً من أشكاله فيرى أن السلوك المنحرف نتاج الوصم أى أن ما يعتقد الناس أنه غير مرغوب فيه يؤدى إلى خلع لقب أو صفة ازدرائية على المذنبين تحط من قدرهم مثل (لوطى Homo Sexul) أو (مجرم Criminal).

وبهذا المعنى يكون سبب الانحراف هو التعريفات التى يقدمها المجتمع، ويكون إصدار المزيد من القوانين من شأنه زيادة احتمال حدوث المزيد من الانتهاكات(١٢).

وإذا ما انتقلنا إلى – الاتجاه الإثنوميثودولوجى – فنلاحظ أنه يؤكد على أن تفسير الجريمة والجناح غالباً ما لا يكون موضوعياً كما هو مفترض، بمعنى أن الجريمة والجناح تعرف وتفسر فى ضوء الأنماط والأفكار الشائعة فى المجتمع، وعلى ذلك فإن رجال الشرطة يستخدمون هذه الأفكار الشائعة ويفسرون بها أى نوع من الفعل الجانح، فمثلاً نجد أن ما يمكن تفسيره فى الأحياء الراقية على أنه نشاط صبيانى غير مرغوب فيه، أو أنه إهمال لا يعدو كونه لعباً وعبثاً، يفسر فى الأحياء الفقيرة على أنه جنوحاً يشكل خطورة اجتماعية تتطلب اتخاذ إجراءات عقابية سريعة وفورية.

وأخيراً يأتى اتجاه – التفاعلية الرمزية – والذى يرى أن السلوك المنحرف يتم تعلمه ومن ثم مزاولته لأسباب مختلفة ومتداخلة ترتبط بسوء عملية التنشئة الاجتماعية نتيجة غياب دور الجماعات الأولية فى حياة الفرد(١٣).

والواقع أنه على الرغم من أن الدراسة الراهنة ستحاول لاحقاً التعرض لهذه الاتجاهات بشىء أكثر تفصيلاً وذلك من خلال رؤية نقدية بغية تبنى أكثر الاتجاهات ملائمة لتفسير جريمة المرأة ـ الظاهرة قيد البحث والدراسة فى مجتمعنا ـ إلا أنه يُمكن القول بشكل مبدئى أنه يصعب على هذه الدراسة التعرض للعوامل الاجتماعية ومدى علاقتها بصور السلوك الإجرامى لدى المرأة فى المجتمع المصرى بعيداً عن النظرة الشمولية للتكوين الاقتصادى والاجتماعى. فالمتغيرات الاجتماعية التى تدفع إلى الانحراف لا توجد أو تمارس تأثيرها بمعزل عن البناء الاجتماعى كله خاصة وأنها تُعتبر بمثابة انعكاساً له.

خامساً: تساؤلات الدراســـة :

لقد سبق الإشارة إلى أن الدراسة الراهنة تُعتبر دراسة وصفية استطلاعية تستهدف تحديد طبيعة جريمة المرأة من حيث خصائصها ودوافعها والتعرف على معدلاتها وأنماطها وما طرأ عليها من تغير فى الآونة الأخيرة. لذلك فهى لا تعتمد على فرض الفروض بقدر

ما تعتمد على طرح مجموعة من التساؤلات التى يُحاول الباحث أن يجد إجابات موضوعية لها، وهذه الدراسة هى محاولة للإجابة على التساؤل الآتى:

* ما هى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العامة السائدة فى المجتمع فى مرحلة معينة من مراحل تطوره والتى قد تكون دافعاً للجريمة؟

وينبثق عن هذا التساؤل المحورى عدداً من التساؤلات الفرعية التى تتمثل فى الآتى: -

١ - هل تختلف أنماط ومعدلات جريمة المرأة من مرحلة تطورية إلى مرحلة تطورية أخرى؟

٢ - هل هناك علاقة بين جريمة المرأة والظروف الأسرية والزوجية؟

٣ - هل يتأثر إجرام المرأة بالحالة التعليمية؟

٤ - هل تلعب الحالة المهنية دوراً واضحاً فى جريمة المرأة؟

٥ - فى أى طبقات المجتمع ينتشر إجرام المرأة؟

٦ - هل تختلف معدلات وأنماط ودوافع جرائم المرأة فى المجتمع الريفى عن المجتمع الحضرى؟

٧ - هل هناك أنماط معينة من الجرائم يرتبط ارتكابها بالمرأة؟

سادساً: الإطار المنهجى للدراسة :

تعتمد الدراسة الراهنة على المنهج العلمى كطريقة للكشف عن الحقائق الموضوعية من أجل وصف وتفسير ظاهرة جريمة المرأة فى المجتمع المصرى، وسيتم استخدام المنهج العلمى من خلال بعض الأساليب والأدوات التى تتلاءم مع طبيعة وأهداف الدراسة من ناحية وتساؤلات الدراسة من ناحية أخرى، وذلك كما يلى:

أ - أساليب الدراسة:

١ - الجدل: ومن خلاله يتم الكشف عن ملامح وتطور كل مرحلة اجتماعية واقتصادية وانعكاس ذلك على الجريمة بشكل عام وجريمة المرأة بشكل خاص.

٢ - الأسلوب التاريخى: وسيتم من خلاله التعرف على مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية فى الماضى وما طرأ على هذه المكانة من تغير فى الوقت الراهن، ومدى علاقة ذلك بأنماط ومعدلات جرائم المرأة.

٣ - الأسلوب المُقارن: ومن خلاله سيتم مقارنة صور ومعدلات ودوافع جرائم المرأة فى المجتمع المصرى بغيرها فى المجتمعات الغربية، وكذلك فى المجتمع الريفى والحضرى، وذلك من خلال تحليل البيانات الكمية والكيفية.

٤ ـ المسح الاجتماعي بالعينة: وسيُجرى على عينة من نزيلات سجن القناطر للنساء، وذلك من مختلف أنواع الجرائم، وسيتم من خلاله التعرف على خصائص المجرمات والكشف عن العوامل الاجتماعية التى دفعتهن للسلوك الإجرامى.

٥ ـ أسلوب دراسة الحالة: ومن خلاله ستكون المرأة المجرمة موضوعاً للبحث الشامل والمتكامل لمعرفة جميع الظروف والتجارب التى مرت بها، كظروف تنشئتها الاجتماعية، وعاداتها وطباعها، واتجاهاتها السلوكية خلال فترات حياتها، وعلاقتها بالأسرة وبزملاء الدراسة والعمل ... الخ وذلك لاستجلاء كافة الظروف والعوامل التى يُمكن أن يكون لها صلة بتكوين سلوكها الإجرامى.

ب ـ أدوات الدراسة:

ستعتمد الدراسة الراهنة على الأدوات الآتية: ـ

١ ـ الملاحظة العلمية: ومن خلالها سيحاول الباحث مراقبة المجرمات من حيث سلوكهن وعاداتهن ونمط وأسلوب حياتهن داخل السجن، وتسجيل كافة المعلومات التى من شأنها أن تلقى المزيد من الضوء على مشكلة الدراسة.

٢ ـ استمارة المقابلة: ومن خلالها سيقوم الباحث بمقابلة النزيلات وجمع البيانات الخاصة بالعوامل الاجتماعية التى تدفع المرأة للسلوك الإجرامى حيث أنها تتضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بذلك.

٣ ـ الإحصاء: وسيتم من خلاله تحديد حجم وأنماط جرائم المرأة ومعدلاتها، وأيضاً تحديد حجم العينة وكيفية اختيارها والخصائص الاجتماعية للمجرمات، فضلاً عن إنه سوف يُستخدم فى التحليل الكمى للبيانات فى الدراسة الميدانية من خلال حساب معامل التوافق من قيمة كا٢ .

جـ – مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث على عدة مصادر للحصول على بيانات الدراسة، منها:

١ ـ الإحصاءات الرسمية: مُتمثلة فى تقارير الأمن العام والإحصاء القضائى.

٢ ـ التراث المكتوب والمتاح: وذلك من خلال الكتب والمجلات العلمية المتخصصة سواء العربية والأجنبية التى تناولت جرائم المرأة.

٣ ـ عينة الدراسة: المتمثلة فى مجموعة النزيلات بسجن القناطر الخيرية للنساء اللاتى تم تطبيق استمارة المُقابلة عليهن.

سابعا: مجالات الدراسة :

ترتبط مجالات الدراسة وتعتمد على المناهج والأدوات المُستخدمة لتحقيق الهدف من إجرائها، وبصفة عامة يُمكن تحديد ثلاثة مجالات تتمثل في: -

١ - المجال المكاني: وهو سجن القناطر الخيرية للنساء، ويقع هذا السجن في مدينة القناطر الخيرية بمحافظة القليوبية، ويحوي عدداً كبيراً من النزيلات المُدانات في صور مختلفة من الجرائم. وهو يُعتبر أكبر سجن للنساء في جمهورية مصر العربية.

٢ - المجال البشري: ويتمثل في النزيلات المحكوم عليهن في مختلف أنواع الجرائم بسجن القناطر، وسيتم إجراء الدراسة على عينة من النزيلات بنسبة ٢٠٪ من جميع النزيلات المحكوم عليهن بالسجن، على أن تكون العينة ممثلة لجميع النزيلات وجميع أنواع الجرائم التي ارتكبنها، ومن ثم فسوف تُختار العينة بطريقة طبقية منتظمة نظراً لأن النزيلات غير متجانسات في نوع الجريمة.

٣ - المجال الزمني: هذه الدراسة سوف تركز على دراسة جريمة المرأة خلال فترة السبعينات والثمانينات من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تحديد هذا المجال بشكل نهائي يتوقف على مرحلة الإطلاع المكتبي ومرحلة المعالجة الميدانية وكتابة التقرير النهائي.

الباب الأول:

النظرية الاجتماعية والسلوك الإجرامى

الفصل الأول
المفهومات الأساسية للدراسة

يُعتبر تحديد المفهومات والمصطلحات العلمية أمراً ضرورياً فى البحث العلمى، وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح، يُصبح من السهل إدراك المعانى والأفكار التى يُعالجها الباحث.(١٤) والواقع أن الدراسة الراهنة تستند إلى مفهومين أساسيين هما: (١) - مفهوم العوامل الاجتماعية، (٢) - مفهوم الجريمة.

أولا: العوامل الاجتماعية

تعتبر العوامل الاجتماعية أحد جوانب البناء الفوقى والمتمثل فى البناء التشريعى والفلسفى والأخلاقى والدينى للمجتمع، وما يترتب على ذلك من علاقات ومؤسسات. ويُعتبر هذا البناء الفوقى انعكاساً للأساس الاقتصادى - البناء التحتى - الذى يتشكل من مجموع علاقات الإنتاج، والتى يُقصد بها أشكال الملكية، وما يترتب عليها من علاقات بين الناس فى عملية الإنتاج وأشكال توزيع السلع المادية.(١٥)

وعلى ذلك فالعوامل الاجتماعية للجريمة يُقصد بها جميع الأحوال التى تتعلق بالوسط الاجتماعى والاقتصادى الذى يُحيط بالشخص المجرم، والتى يُمكن أن تُؤثر عليه سلبياً، وترتد إلى ظروف خارجة عن تكوينه العضوى كالأحوال الأسرية وكذلك الحالة الاقتصادية والتعليمية، فضلاً عن ظروف المجتمع السياسية والاقتصادية ... الخ. فهى مُتعددة ومُتشعبة وتتعلق بكل مظهر من مظاهر ارتباط الفرد بالمجتمع.(١٦)

وتنقسم العوامل الاجتماعية للجريمة إلى نوعين أساسيين: عامة وخاصة، وتكون عامة إذا ما ارتبطت بظروف المجتمع كله ولم تتعلق بفرد معين، وتكون خاصة إذا ما تعلقت بشخص المجرم فقط. وعلى الرغم من أنه قد تتشابه العوامل الاجتماعية العامة والخاصة فى حالات بعض المجرمين إلى درجة كبيرة، لكن لكل مجرم موقفه الكلى المعين الخاص به وحده، موقف ينشط فيه ويستجيب له بطريقته الخاصة.(*)

وإذا كنا نعتقد أن تفسير السلوك الإجرامى لا يُمكن أن يُنكر دور العوامل البيولوجية والنفسية، إلا أنه يُمكن القول أن هذه العوامل الفردية إنما تمارس تأثيرها داخل الإطار الاجتماعى الذى يعيش فى ظله الفرد والذى يؤثر فى تكوينه الاجتماعى سواء كان هذا الإطار الأسرة أو الأصدقاء أو المجتمع المحلى أو المجتمع القومى.

وجدير بالذكر أن هذا الإطار الاجتماعى يقوم بدوره تجاه الأفراد من خلال مجموعة من الوسائط المختلفة سواء كانت وسائل الإعلام المُتاحة أم أساليب التربية المختلفة: تعليمية وتثقيفية. هذا بالإضافة إلى أن الوضع الاقتصادى للفرد والذى يؤثر فى الموقع الطبقى يلعب دوراً أيضاً فى العلاقات الاجتماعية التى يعيش فى ظلها الفرد، والتى قد تدفعه لارتكاب الجريمة. وهكذا تتعدد وتتشعب العوامل الاجتماعية التى تؤثر فى تكوين الفرد وتنشئته الاجتماعية وتتداخل مع بعضها البعض، وتؤثر بالتالى فى تكوين السلوك المُنحرف أيضاً إذا كانت سلبية.(**)

والواقع أن هناك العديد من البحوث والدراسات التى أُجريت للتعرف على صلة السلوك الإجرامى ببعض العوامل الاجتماعية كالفقر وتفكك الأسرة والصحبة السيئة وغيرها. لكن من الملاحظ أنه على الرغم من تأكيد هذه البحوث على أهمية العوامل الاجتماعية فى التأثير على السلوك، إلا أنها اختلفت فى مدى أهمية هذه العوامل. فبعضها تركز اهتمامه على العوامل الاقتصادية، والبعض الآخر يُعطى اهتماماً أكثر لطبيعة الناس الذين يصحبون الفرد ويحيطون به أو يعيشون معه أثناء نشأته، ومنهم من يهتم بعوامل اجتماعية أخرى.(***)

*التعريف الإجرائى للعوامل الاجتماعية التى تؤدى إلى الجريمة فى إطار الدراسة الراهنة: هى جميع الأحوال التى تتعلق بالوسط الاجتماعى الاقتصادى الذى يُحيط بالمجرم سواء العام أو الخاص والتى يُمكن أن تؤثر سلبياً عليه وترتد إلى ظروف خارجة عن تكوينه العضوى كالحالة الاقتصادية والأسرية والتعليمية ... الخ.

ثانياً: الجريمة

على الرغم من ضرورة وجود مفهوم دقيق لكلمة الجريمة كمدخل للمسلك العلمي، لكن من الملاحظ أنه ليس هناك اتفاق بين المتخصصين بشأن هذا المصطلح. ويبدو أن مفهوم الجريمة من المفهومات التي يصعب تقديم تعريف دقيق ومُحدد لها نظراً لأنه محور اهتمام العديد من فقهاء القانون وعلماء الاجتماع ورجال الشرطة والمسئولين عن السجون، حيث يُحدد كل منهم مفهوم الجريمة من منطلق تخصصه، وهذا بدوره جعله يختلف باختلاف تخصصاتهم.(*)

إلا أنه يُمكن القول إن الجريمة في أساسها مفهوم قانوني يُقصد به كل فعل أو امتناع يجرمه القانون ويُقرر له جزاءً جنائياً هو العقوبة وتطبقه الدولة عن طريق الإجراءات القضائية التي رسمها المُشرِّع.(**)

ويُعتبر "جيورم ميشيل" و "مورتيمر آدلر" من أبرز الذين أكدوا على أهمية القانون الجنائي في تعريفه للجريمة، فلقد ذهبا إلى أن التعريف الأكثر دقة والأقل غموضاً للجريمة هو الذي يُعرفها على أنها سلوك يُجرمه القانون الجنائي. ففي رأيهما أن القانون هو السبب الرئيسي للجريمة، إلا أنهما يؤكدان أن ذلك لا يعني أن القانون هو المسئول عن حدوث السلوك الذي يُجرمه، ولكن تشريع القانون الجنائي يُعتبر أحد العوامل التي تُؤثر على السلوك وتمنحه خاصيته الإجرامية.(***)

وبذلك يُمكن تحديد عناصر الجريمة بمعناها القانوني على النحو التالي: -

أولاً: النص على تجريم الفعل بشكل دقيق لا لبس فيه، وبحيث يكون تحديد عناصر الفعل قابلاً للقياس بعيداً عن التجريد.

ثانياً: حصول الفعل أو الامتناع من قبل شخص أو أشخاص بذاتهم وإثبات الجريمة ضد الجاني أو الجناة أمام محكمة تُشرف عليها هيئة قضائية مُستقلة قبل إصدار أي حكم بالإدانة، ويدخل ضمن هذا العنصر حدوث الفعل في الواقع.

ثالثاً: النص على عقوبة، فمن البديهيات أن ينص القانون على عقوبة محددة حين ينص على تجريم فعل معين أو فرض القيام بواجب أو التزام.(****)

لكن على الرغم من أهمية التعريف القانوني للجريمة إلا أن البعض يرى أن هذا التعريف محدود، وأن مفهوم الجريمة أشمل وأوسع من ذلك، فهي تتراوح ما بين القتل وذلك قمة الأفعال الإجرامية والانتهاكات والمخالفات البسيطة.(*****) أضف إلى ذلك أن الجريمة وفقاً لذلك التعريف القانوني تختلف باختلاف المجتمعات والعصور والأزمان.

فالفعل الذى يُعتبر جريمة فى وقت ما، قد لا يُعتبر كذلك فى نفس المجتمع، وفى وقت آخر، وقد لا يُعتبر كذلك فى مجتمع آخر فى نفس الوقت.(******)

والواقع أن هذا التغير والاختلاف فى تجريم الأفعال تبعاً للزمان والمكان، جعل علماء الاجتماع يرفضون التعريف القانونى للجريمة وحاولوا أن يعطوا الجريمة مفهوماً يتفق أولاً وقبل كل شيء مع جوهرها ومضمونها الاجتماعى، فهى من وجهة نظرهم كل فعل ضار بمصالح المجتمع الأساسية.(*******)

وهم يرون أن مثل هذا التعريف يجعل من الجريمة شيئاً ثابتاً ودائماً يُمكن دراسته فى أى مكان بغض النظر عن القانون الجنائى فى هذا المكان أو ذاك الزمان. لكن علماء الاجتماع الذين تبحروا فى دراسة القانون وفلسفته يعترضون على هذا التعريف الاجتماعى ويصرون على وجوب عدم الأخذ بأى تعريف آخر للجريمة غير التعريف القانونى. والواقع أن الدراسة الراهنة تتفق معهم للأسباب الآتية: ـ

١ ـ أنه ليس هناك معيار أو محك مُحدد وواضح للضرر الاجتماعى الذى ينجم عن فعل من الأفعال، فما قد يعتبره شخص ما ضار اجتماعياً، لا يعتبره آخر كذلك. ومن شأن ذلك أن تتدخل الأحكام الذاتية لعالم الاجتماع فى تحديد الأفعال الضارة اجتماعياً والتى يُمكن أن تُعتبر جريمة.

٢ ـ إن تعريف الجريمة بأنها الفعل الضار اجتماعياً لا يتغلب على النقد الموجه إلى التعريف القانونى للجريمة والخاص باختلاف القوانين حسب الزمان والمكان، وذلك لأن مفهوم أو معنى الضرر الاجتماعى قد يختلف باختلاف الزمان والمكان.

٣ ـ إن اتباع التعريف الاجتماعى للجريمة من شأنه أن يجعل العالم الاجتماعى مُشرِّعاً وقاضياً، يحكم على الأفعال ومرتكبيها كما يشاء، وليس ذلك بالطبع فى مقدور العالم الاجتماعى ولا فى تخصصه. وبذلك لا يُمكن بأى حال من الأحوال فصل الجريمة عن القانون، حيث أن أى تعريف للجريمة لا بد وأن يشتمل على مخالفة القوانين، ومن ثم فإن الدراسة العلمية للجريمة ينبغى أن تقتصر على دراسة تلك الأفعال التى ينص القانون على تجريمها.

٤ ـ أنه على الرغم من عدم تمكن الأجهزة المختصة من إلقاء القبض على جميع المجرمين في العديد من الحالات حسب الفهم القانونى للفعل المُجرّم، الأمر الذى ينعكس فى إحداث تأثيرات اجتماعية ومجتمعية سلبية، إلا أن التعريف القانونى يظل هو الأكثر صواباً، لأنه هو الذى يُعطى الأجهزة المختصة سلطة القبض على هؤلاء المجرمين.(*******)

التعريف الإجرائى للجريمة فى إطار الدراسة الراهنة:

هو كل فعل يُجرمه القانون الجنائى ويُقرر له عقوبة تُطبقها الدولة عن طريق الإجراءات القضائية التى رسمها المُشرِّع.

كما تُعرف الدراسة الراهنة المرأة المجرمة تعريفاً إجرائياً بأنها. هى المرأة التى قُبض عليها بتهمة مُخالفة لنص القانون وقُدمت للمُحاكمة وصدر ضدها حكم نهائى يُدينها ومودعة بإحدى المؤسسات العقابية.

الفصل الثانى
النظرية السوسيولوجية
والسلوك الإجرامى - رؤية نقدية

تمهيـــد:

تعتبر النظرية السوسيولوجية مقارنة بالنظريات الأخرى من أهم النظريات وأبرزها وأكثرها اتساعا فى مجال تفسير السلوك الإجرامى. ولعل ما يؤكد ذلك أن النظريات الأخرى كالنظرية الأيكولوجية والبيئية والبيولوجية التى فسرت هذا السلوك كانت تفسيراتها تدور فى فلك اجتماعى، حتى أشد النظريات تطرفا نظرية (لمبروزو) لم تسقط من حسبانها أهمية البعد الاجتماعى فى سببية الجريمة.[١٧]

إلا أنه ينبغى مراعاة أن النظريات السوسيولوجية التى تنشأ فى مجتمع ما إنما تعكس بالضرورة طبيعة وظروف وتاريخ هذا المجتمع، ولا تصلح دائماً لتفسير السلوك فى مجتمع آخر يختلف عنه جذرياً فى تاريخه وظروفه وثقافته ونظامه الاجتماعى.[١٨]

ولذلك فإن الدراسة العلمية لظاهرة الجريمة تتطلب أن يقف بعض الباحثين وقفات طويلة ليتناولوا بالنقد المنهجى النتائج التى وصلت إليها هذه النظريات الاجتماعية[١٩] والمتأمل لمعظم دراساتنا الميدانية فى الواقع المصرى لظاهرة الجريمة والانحراف، يلاحظ أنها لم تزد عن كونها تكرار لدراسات مشابهة أجريت فى المجتمعات الغربية باستخدام نفس المفهومات والمنطلقات النظرية، على الرغم من ختلاف هذا الواقع اختلافا جذريا عن واقع تلك المجتمعات.[٢٠]

لذلك فإن الدراسة الراهنة سوف تحاول أن تستند إلى الرؤية النقدية، حيث سيتولى هذا الفصل تناول النظريات السوسيولوجية التى تفسر الظاهرة الإجرامية، ولكن من خلال مسلك نقدى ورؤية شمولية للظاهرة لكى نتمكن من وضع تصور نظرى يكون أكثر تناسبا للمجتمع مجال الدراسة، وذلك على النحو الآتى:-

أولاً: الاتجاه البنائى الوظيفى:
STRUCTURAL FUNCTIONALISM.

ثانياً: المادية التاريخية:
HISTORICAL MATERIALISM.

ثالثاً: اتجاه التفاعل والتأثير الاجتماعى المتبادل:
INTERACTIONAL.

رابعاً: الاتجاه الإثنوميثودولوجى:
ETHNOMETHODOLOGY.

خامساً: اتجاه التفاعلية الرمزية:
SYMBOLIC INTERACTIONISM.

سادساً: تقييم وتعقيب وتحديد الإطار التصورى للدراسة الراهنة.

المبحث الأول

الاتجاه البنائى الوظيفـى :

ترجع الأصول التاريخية للوظيفية إلى التصور العضوى للمجتمع، وهو تصور تمتد جذوره التاريخية إلى الفكر الاجتماعى الكلاسيكى فى تراث الفكر الهندى والصينى واليونانى ويعتبر (هربرت سبنسر SPENSER 1820-1903م) من أوائل من نظروا لأوجه التشابه والاختلاف بين الكائن العضوى من جهة والمجتمع من جهة أخرى. والتصور العضوى للمجتمع واحد من مجموعة من الأفكار التى يتم فى إطارها تصور المجتمع، ومن جهة أخرى فالتصور الميكانيكى ينظر إلى المجتمع باعتباره جهازاً آليا، وفى ضوء التصور الذرى يعتبر مجموعة من الإفراد، فى حين أن التصور الوظيفى يرى أن المجتمع عبارة عن نسق من العناصر المترابطة، ولكنه فى ضوء التصور العضوى كيان حى له حقيقة ووجود يسمو على وجود الإفراد وله نشأته ووجوده التلقائى[٢١] وعلى ذلك فالوظيفية المعاصرة ليست فى واقع الأمر سوى صياغات جديدة لأفكار ومسلمات قديمة.[٢٢]

ويعتبر النسق هو الأساس الفكرى للوظيفية، والتى بمقتضاها ينظر إلى أى شىء على أنه كل يتألف من مجموعة من العناصر المترابطة التى يتحدد ترابطها ببعضها وعلاقاتها بالكل فى ضوء مجموعة من المبادئ التنظيمية التى تحدد شكل هذا الترابط وتلك العلاقات. كما تحدد هذه المبادئ حركة العناصر، وحركة الكل فى آن واحد معا. وللنسق أنواع تتفاوت حسب هذه المبادئ

التنظيمية. والنسق الوظيفي واحد من هذه الأنواع. وهو يستند إلى فكرة الكل الذى يتألف من آجزاء يقوم كل جزء منها بأداء دوره، وهو يعتمد فى هذا الأداء على غيره من الأجزاء. ومن ثم يقوم التساند الوظيفى بين الأجزاء بعضها البعض، أو بين الأجزاء والنسق ككل. كما يشير النسق الوظيفى إلى فكرة تشير إلى سعى الأجزاء المتساندة وظيفياً نحو تحقيق التوازن التلاؤمى المتبادل بين الأجزاء التى يأتلفها الكل، ولهذا كان لفكرة النسق الوظيفى جانبان هامان هما:

تساند مجموعة من الأجزاء المؤلفة للنسق الوظيفى، وميل هذه الأجزاء إلى الاحتفاظ بالتوازن القائم فى العلاقات القائمة بينها وبين النسق الوظيفى ككل.

ولهذا تبدو السمة المميزة للوظيفية فى علم الاجتماع عندما يتصور انصارها المجتمع على أنه نسق اجتماعى وظيفى، وبناء على هذا التصور يتحدد طابع معين لتحليل المجتمع وظواهره، ويستند طابع التحليل الوظيفى للمجتمع إلى تناول عناصر النسق فى ضوء أمرين هما .-

١- أن حاجات النسق هى التى تؤدى إلى ظهور وبقاء هذه العناصر.

٢- أن وجود هذه العناصر يؤدى إلى تعزيز بقاء النسق والمحافظة عليه[٢٣]

الجريمة من منظور الاتجاه البنائى الوظيفى:

فى ضوء هذه الأفكار التى تستند لها النظرية الوظيفية يرى (أميل دور كايم EMILE DURK-HEIM) 1858 - 1917 أن الجريمة ظاهرة عادية ومظهر طبيعى، بل ولها وظائف إيجابية، فهى ضرورية لاستمرار المجتمع وتطوره لأنها تدفع الأفراد إلى تنظيم أنفسهم ضدها، مما يساعد على تدعيم النظام الاجتماعى، فضلا عن ذلك فإنها غالباً ما تكون إفرازا للعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن وجودها يحفز الحكومات والأفراد على الاهتمام ومحاولة التغلب على هذه المشكلات مما سيكون له أعظم الأثر فى دفع عملية التطور الاجتماعى للمجتمع.

ولذلك فإن (دوركايم) فى ضوء هذا التحليل الوظيفى[٢٤] للجريمة يكون قد سلك مسلكا يخالف الاتجاهات التقليدية المهتمة بالجريمة فى عصره. فلقد تعود التفكير الشائع النظر إلى الجريمة على أنها عمل غير أخلاقى أو أنها مضيعة للأرواح حتى أننا لا نتصور أى منطق يمكن أن يبرر وجود الجريمة بشكلها المتكرر فى المجتمع. ولو تابعنا (اميل دوركايم) لاتضح لنا العديد من الوظائف التى تقوم بها الجريمة كما يلى -

١- من وظائف الجريمة أنها تمكن المجتمع كله من إدراك حدود السلوك المباح الذى يقره هذا المجتمع. هنا تقوم الجريمة بوضع الحدود وأيضا ما هو مباح من السلوك، وما هو محظور منه.

٢- ينبغى أن توجد فى المجتمع الوسائل التى تحقق الحفاظ على السلوك التقليدى الذى يقره المجتمع، وذلك بإظهار أضرار السلوك غير المقرر اجتماعيا، وخطورة مظاهر السلوك المنحرف على قواعد الجماعة وقيمها.

ولهذا تظهر الجريمة بوضوح على أنها سلوك يتناقض مع السلوك الذى يقره القانون. ويظهر ذلك بصورة واضحة حتى أن أفراد المجتمع يشعرون بنوع من الإرتياح لأنهم يتبعون القانون ويأمنون من عقابه، وبذلك يترتب على هذه النظرة الوظيفية إلى الجريمة اعتبارها ضرورة لسلامة الأداء الوظيفى للمجتمع.[٢٥]

واستنادا لهذا التحليل الوظيفى للجريمة يعتقد الوظيفيون أن تحديد الأفعال المنحرفة يتم بواسطة استنباطها من خلال التعرف على عادات وقيم وعقيدة المجتمع المطلوب تحديد الأفعال المتصفة بالإجرام فيه، وذلك بعد تحديد أهداف المجتمع ووظيفته والكيفية التى تتفق الغالبية على أنه يتم بها تحقيق هذه الوظيفة وهذه الأهداف، وعلى هذا الأساس يتحدد مستوى العلاقات الاجتماعية والأسس القانونية والاقتصادية للمجتمع كما يلى:-

١- يؤكد هذا الاتجاه على أن هناك إجماعا على مجمل الأدوار والوظائف الاجتماعية التى تنظمها قوانين المجتمع وقيمة وغير ذلك من أنماط السلوك المتفق عليها، ويؤدى هذا الإجماع إلى اتخاذ موقف معاد ضد كل من يخرج أو يخالف هذا الجنوح والانحراف.

٢- يستدعى هذا الجنوح والانحراف عادة تطبيق جزاء سلبى.

٣- يشتمل هذا الجزاء على عقوبات تؤكد للجماعة على أنها مقيدة بمجموعة من القواعد والقيم التى تحدد أنماط السلوك السوى فى المجتمع.[٢٦]

وفى ضوء هذا الفهم والتصور للجريمة من جانب الاتجاه الوظيفى حاول أنصاره من علماء الاجتماع وضع وتطوير نظرية تفسر الأسباب والدوافع المؤدية إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية المخالفة للقواعد القانونية التى أقرها المجتمع، ألا إنهم اختلفوا حول أفضل الأساليب أو التوجهات العامة التى يمكن استخدامها فى تفسير الجريمة والانحراف، حيث أدى ذلك إلى قدر من التعدد، إلا أن هناك مدخلين هامين تميز بهما هذا الاتجاه فى تفسيره لظاهرة الجريمة هما:-

١) اللامعيارية

٢) الصراع الثقافى[٢٧]

١- اللامعيارية والجريمة ANOMIE & CRIME:-

لقد كانت اللامعيارية قديما تعنى مخالفة أوامر ونواهى القانون، وخاصة القانون السماوى وتعاليم الدين، وقد عم استخدامها حتى فترة ما قبل العصور الوسطى[٢٨].

إلا أنها تبلورت حديثا وأصبحت نظرية تركز تهتمامها فى تحديد المصادر الاجتماعية والثقافية للسلوك الإجرامى. والواقع أن قليلا من الصياغات النظرية فى علم الاجتماع ما أثار الاهتمام والنقاش مثلما أثار مفهوم الأنومى- (اللامعيارية). فقد قدم الباحثون فى هذا العلم ذلك المفهوم كتفسير للسلوك المنحرف الذى يحدث فى إطار المجتمعات الكبرى وبنائها الاجتماعى، سواء اتخذ هذا المفهوم بمعناه الأصلى الذى يعنى حالة تنعدم فيها المعايير، أو بمعناه الحديث الذى يعنى عجز البناء الاجتماعى عن أن يقدم لبعض الفئات الاجتماعية فى كفاية ما يمكنهم من تحقيق أهداف هذا المجتمع[٢٩].

ولقد ارتبطت بداية استخدام اللامعيارية فى تفسيرالظواهر الاجتماعية بـ أميل دوركايم وذلك فى دراسته تقسيم العمل الاجتماعى (DE LA DIVISN DU TRAVAILSOCIAL) ١٨٩٣، عندما استعان بها فى تحليل الأوضاع فى فرنسا بعد الثورة الفرنسية، فلقد تم أدخال الصناعة، وانتشر تقسيم العمل وكان لهذا آثاره السلبية التى تتمثل فى ضعف عنصر التكامل والتضامن فى الثقافة التقليدية التى كانت تعتمد على عنصر التوافق وعلى وحدة الشعور. ويرى (دور كايم) أنه إذا ما حدث هذا التحول فى المجتمع وبشكل سريع لا يكفى لاستيعاب الغالبية لهذه الأوضاع والعلاقات المستحدثة، وفى فترة بسيطة يصعب معها سن القوانين والتشريعات التى تتطلبها الأوضاع الجديدة فإنه غالبا ما ينتج عن ذلك تفكك فى العلاقات، وعدم توافق واتفاق على ما يضمن التكامل والتضامن الذى يؤدى بالتالى إلى اللامعيارية[٣٠].

غير أن (دور كايم) استعان مرة أخرى باللامعيارية وذلك فى دراسته عن الانتحار LE SUICIDE1897 والتى اتضح من نتائجها أن هناك علاقة بين معدلات الانتحار والدورة الاقتصادية إلا انه من المفارقات التى استرعت نظره أنه وجد أن معدلات الانتحار ترتفع فى حالات الرخاء، كما ترتفع فى فترات الكساد ومن خلال تفسيره هذه الحقيقة تطور مفهوم (دور كايم) عن اللامعيارية والانتحار اللامعيارى. وفى ضوء هذا التطور يرى (دور كايم) أن اللامعيارية هى حالة عدم إشباع تنجم عن الاحساس بالتعارض بين الآمال ومستويات الطموح من ناحية، والوسائل المتاحة لتحقيق هذه المستويات من ناحية أخرى، ولا يقصد بذلك أن قدر الوسائل المتاحة أمام الشخص- ثروته أو قوته السياسية مثلا- هو الذى يحدد مستوى إشباعه، بل إحساسه بالرخاء أو الكساد بالنسبة لما يريده هو[٣١] .

وإذا كان (دور كايم) قد أكد على أن وجود المعايير التى تدفع إلى الأنانية أو ضعف وعدم وجود المعايير التى تحد من شهوات الفرد، من شأنه أن يشجع السلوك الإجرامى والانحرافى فى المجتمع، فان (روبرت ميرتون ROBERT MERTON) قد حاول أن يضع تفسيرا للانحراف يستمد دعائمه من فكرة (دور كايم) ولكن بعد أن قام بالتعديل فيها. (فميرتون) يرى أن السلوك المنحرف ينشأ إلى حد كبير عن القصور الذى يلابس البناء الاجتماعى، والذى يبدو من الصدام بين الوسائل التى تقرها النظم الاقتصادية، وبين الأهداف الثقافية عند محاولة بعض الجماعات أن تحقق أهداف النجاح فى المجتمع بالطرق المشروعة، فالمجتمعات الحضرية الحديثة تلصق أهمية كبرى بتلك الاهداف الخاصة بالنجاح الذى يعبر عن تحقيقه، الحصول على المكاسب المادية والتعليم العالى وغير ذلك، ولكنها لا تقدم للأفراد والجماعات فرصا متساوية للتحقيق هذه الأهداف، وذلك نتيجة التفاوت فى المركز العنصرى أو للاختلاف فى الطبقة الاجتماعية، ومن هنا تنشأ بين الجماعات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا ضغوط عدة للانحراف حيث تتضاءل أمام هذه الجماعات فرص الحصول على الاحتياجات الأساسية والمادية للحياة[٣٢].

وبذلك يعتبر السلوك الانحرافى فى رأى "ميرتون" تعبير عن ظاهرة الانفصام وعدم الترابط والوفاق بين مجموعة الأهداف التى تحددها الجماعة حسبما تمليه الثقافة السائدة، وبين الوسائل التى ينص عليها ويقرها التنظيم الاجتماعى لتحقيق هذه الأهداف[٣٣].

ولهذا يرى (ميرتون) أن تحقيق سلامة التنظيم فى المجتمع يستلزم قيام التكامل والانسجام بين الأهداف والوسائل فكلاهما يلقى قبولا من أعضاء المجتمع كله، وكلاهما ميسور لدى جميع هؤلاء الأعضاء، ولكن المبالغة فى الاهتمام بالوسائل على حساب الأهداف يؤدى إلى خلل فى التكامل الاجتماعى[٣٤].

وإذا كانت نظرية اللامعيارية فى تفسيرها للسلوك الانحرافى تعتبر مفيدة، إلا أنها تبرر بعض الدعاوى المشكوك فيها خاصة ما يتعلق بموقف أشخاص الطبقة الدنيا، وافتراضها أنهم يحددون لأنفسهم مستويات الطموح التى يسعى إلى تحقيقها أعضاء الطبقات الأخرى، فى حين أن هناك دراسات عديدة أجريت على الطبقات الدنيا تكشف عن أن هذا الافتراض لا يعبر عن الواقع، وأن أشخاص الطبقة الدنيا يميلون إلى تحديد مستويات أكثر واقعية لهم تتلائم مع فرص الحياة التى يعيشونها، وهناك إفتراض آخر تستند إليه اللامعيارية يتمثل فى أن الأشخاص الذين واجهوا صعويات فى تحقيق مستويات طموحهم من خلال الوسائل المشروعة، قادرون على استخدام الوسائل غير

المشروعة لإنجاز هذه الأفعال، والحقيقة كما أشار كل من (ريتشارد كلوراد، ولويد أهلن RICHARD A. CLOWARD & LIOYD E.OHLIN) أن هناك مفارقات بين الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل غير المشروعة فى تحقيق النجاح، لذلك فإن أشخاص الطبقة الدنيا، حتى وإن كانوا أكثر الناس إحباطاً، إلا أنهم قد لا يجدون أنفسهم فى موقف يسمح لهم باستخدام الوسائل غير المشروعة. ولكن على الرغم من هذه الانتقادات فإن نظرية اللامعيارية فتحت المجال أمام الدراسين لشرح العلاقات التى أصبحت بناءاً عليها ستصبح العوامل المسببة أو على الأقل المؤثرة فى الجريمة واتجاهاتها فى بعض المجتمعات(٣٥).

٢- الصراع الثقافى والجريمة -:CULTURAL CONFLICT & CRIME

فى البداية يمكن القول إن مفهوم الثقافة بوجه عام مازال موضع خلاف بين العلماء، والتعريفات التى قيلت فى هذا الشأن متعددة، منها ما هو تاريخى أو وصفى أو نفسى أو قاعدى أو غير ذلك. وأيا كانت طبيعة التعريف، فإن مضمون الثقافة يتمثل فى مجموعة الأفكار التقليدية المستمدة والمختارة تاريخياً(٣٦).

ومن الملاحظ أن المجتمعات المعقدة قد تضم الثقافة السائدة فيها ثقافات فرعية خاصة بالطبقات المختلفة أو الأقليات التى يضمها المجتمع الكبير، والتى قد تختلف عنها أو تتعارض معها، مما قد يسبب انعزالا أو صراعا بينها وبين إحداها وبين الثقافة السائدة(٣٧). ولعل ذلك دفع عددا كبيرا من علماء الجريمة إلى محاولة تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال ما يسمى بنظرية الصراع بين الثقافات(٣٨).

والواقع أن مفهوم الصراع الثقافى يعنى صداما بين عناصر ثقافتين، وأهم هذه العناصر القيم والعادات والتقاليد، غير أن بعض الباحثين يساوى ما بين الصراع الثقافى وصراع القيم. ويأخذ الصراع الثقافى صوراً متعددة نذكر منها

- الصراع بين قيم الطبقات الاجتماعية على مستوى المجتمع العام.
- الصراع بين قيم بعض الجماعات كجماعة المهاجرين والأقليات وبين قيم المجتمع العام.
- الصراع بين قيم الأجيال المتعاقبة.

وقد حاول الباحثون تفسير الجريمة بواحد أو أكثر من هذه الصور، وأهم هذه التفسيرات الرأى الذى ذهب إليه (ولتر ميلر) والذى يمكن أن نرد فكرته إلى ثلاث قضايا:

أ) تتميز الطبقات الدنيا بقيم خاصة.

ب) تختلف هذه القيم اختلافاً محلوظاً عن قيم الطبقة المتوسطة التى توجه التشريعات.

ج) والنتيجة لذلك أن مسايرة بعض قيم الطبقة الدنيا قد يؤدى آليا إلى الخروج على القوانين وارتكاب السلوك الجانح والإجرامى.

فالسلوك الإجرامى الجانح فى رأى (ميلر) مسايرة لنمط ثقافى، وليس مسايرة لثقافة خاصة - كما ترى نظرية الثقافة الخاصة - بل هو اتساق مع ثقافة الطبقة الدنيا عامة. ومن الواضح أن هناك طرقا متباينة لتحقيق القيم التى تحض عليها هذه الثقافة منها ما لا يؤدى بالضرورة إلى الجريمة، ومنها ما يؤدى إليها.

ويختلف أنصار نظرية الصراع الثقافى فى آرائهم حول العلاقة بين هذا الصراع وبين الجريمة، فيرى (ورث WIRTH) مثلا أن الصورة الواضحة للصراع الثقافى الذى يؤدى للجناح ينشأ فقط عندما يتشرب الفرد بنسقين متصارعين للقيم فى وقت واحد بحيث يؤدى ذلك إلى الإحساس بالقلق وعدم الاطمئنان مما يؤدى إلى سلوك جانح[٣٩].

على أن (سللين SELLIN) يعتبر من أبرز الذين حاولوا تفسير الجريمة بالصراع الثقافى فهو يرى أن السلوك الإجرامى أو غير الإجرامى للأفراد يمكن أن يرجع إلى المعايير السلوكية التى تعلمها الفرد، ولكن تعلم معايير سلوكية متعارضة يفترض وجود مجتمع تتعارض فيه المعايير السلوكية لإحدى الجماعات مع المعايير السلوكية لجماعة أخرى. وعلى هذا فإن الصراع الثقافى يكون شرطاً ضرورياً، فحين يوجد يصبح هناك مجرمون لأن اتباع نوع من المعايير الاجتماعية سوف يعنى بالضرورة مخالفة النوع الآخر المتعارض معه، فإذا كانت المعايير التى تخالف هى التى يتضمنها القانون تصبح هذه المخالفة جريمة.

ولكن على الرغم من أن نظرية (سللين) حاولت أن تفسر جزءاً من الحقائق التى توجد فى المجتمع الأمريكى، حيث أن هذا المجتمع حديث التكوين نسبياً، وجاء إليه أقوام من مختلف مناطق العالم. وتعتبر الجماعات التى أتت إليه من غرب أوربا هى أقوى الجماعات، لهذا استطاعت أن تفرض ثقافتها ليصبح لها طابعاً قومياً، ولكى تسود المؤسسات الحكومية والأهلية المختلفة، فى الوقت الذى تعتبر الجماعات ذات الثقافات غير الغربية جماعات ضعيفة نسبياً فى المجتمع. ومن هنا يأتى الصراع الثقافى بين المعايير المختلفة.

إلا أنه من الملاحظ أن الصراع الثقافى الذى ادعاه (سللين) لا يؤدى دائماً إلى إرتفاع معدلات الجريمة. فمن المعروف فى الولايات المتحدة مثلا أن معدلات الجريمة بين جماعات الصينيين واليابانيين أقل المعدلات، على الرغم من التعارض والتضارب الشديد بين المعايير

الثقافية لهاتين الجماعتين وبين المعايير الثقافية الأوربية التى تسود الولايات المتحدة[٤٠].

والواقع أنه من الملاحظ أنه إذا كانت هذه الآراء قد حاولت أن تقدم تفسيرا للسلوك الإجرامى يستند إلى الصراع بين الثقافات، إلا أنها لم تفسر كيف أن أعضاء فى الجماعة لا يرتكبون الجرائم، رغم معاناتهم النفسية والاجتماعية من هذا الصراع.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كانت تلك الإنتقادات التى تعرضت إليها نظرية اللامعيارية والصراع الثقافى تعكس القصور الذى يشوب هذه النظريات، فإنه لا ينبغى أن يغيب عنا أن هذه النظريات تستند إلى المسلمات المحورية للبنائية الوظيفية على وجه العموم، وان كان كل منها اتخذ أسلوبا محدداً فى تفسير السلوك الإجرامى. ولذلك فإن الانتقادات التى وجهت لأى نظرية منها سواء للامعيارية أو الصراع الثقافى، تعكس مدى ما يعانى منه الاتجاه البنائى الوظيفى من نقاط ضعف خاصة فى الفرضيات التى يتخذها كأساس للبرهنة على صحته. إذ أنه من الصعب بالنسبة لأغلب المجتمعات خاصة الحضرية والنامية، أو المجتمعات التى تمر بتحولات، وكذلك تلك التى يسودها وجود أقليات أن يكون لها مجموعة موحدة من القيم والقواعد والأنماط السلوكية أو أن تتفق بالاجماع على وسيلة لتحديد الأنماط السلوكية الاجتماعية التى تشكل أنماطا وظيفية هادفة[٤١]. بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة الغالبة على معظم النظريات التى تمخضت عن الاتجاه الوظيفى غالباً ما كانت تستخدم مفهومات مثل الثقافة والقيم والفرص والبناء فى محاولتها تفسير ترتفاع معدلات الجريمة بين جماعات معينة فى المجتمع، فى الوقت الذى تتجنب فيه استخدام مفهومات أخرى مثل البناء الاقتصادى والاجتماعى والصراع الطبقى، والقمع والاستغلال. وهذا التجاهل مقصود ومتعمد بالفعل، ذلك أن استخدام مثل هذه المفهومات من شأنه أن يوجه النظر إلى الديناميات الحقيقية وراء السلوك الإجرامى وانتشاره بهذا الشكل الكبير فى المجتعات التى ظهرت فيها هذه النظريات[٤٢].

المبحث الثانى

الاتجاه المادى التاريخى :

تستند المادية التاريخية فى تحليلها وتفسيرها للعلاقات الاجتماعية على أسس وقواعد تتضمن أبعاداً اقتصادية واجتماعية، مفادها أن الأفكار والعلاقات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية بمثابة بنية فوقية قائمة على أساس اقتصادى مادى[٤٣] لذا فإن الظروف الملائمة لأى مجتمع - من خلال هذا التصور المادى فى إدراك الواقع - أن يقوم أفراده بإنتاج حاجاتهم المادية، وذلك لأن الإنتاج يعتبر أساس الحياة الاجتماعية[٤٤] ولكن فى خلال العملية الإنتاجية يدخل الناس حتما فى علاقات معينة مع بعضهم البعض، أى فى العلاقات الإنتاجية، ولكى ينتجوا يجب أن يملكوا وسائل الإنتاج، والتى يمكن أن يملكها أفراد أو طبقة اجتماعية معينة أو المجتمع بأسره، وأن الذى يملك وسائل الإنتاج يمتلك أيضا ناتج الإنتاج، وبذلك تتحدد العلاقات فى عملية الإنتاج من خلال ملكية وسائل الإنتاج[٤٥]، حيث أن هناك وحدة لا تقبل الانفصال بين قوى الإنتاج من جانب وعلاقات الإنتاج من جانب آخر ويطلق على هذين الجانبين معا نمط الإنتاج[٤٦].

وانطلاقا من هذا التصور يرى التحليل الماركسى أن الجريمة مشكلة مادية فى المقام الأول، ولذلك فإن الظاهرة التى ينبغى إدراكها فى رأى (ماركس K. MARX) ليست الجريمة فى حد ذاتها، ولكن التطور التاريخى للاقتصاد الرأسمالى وما تنطوى عليه

الرأسمالية من تناقضات كالفقر وعدم المساواة والبطالة حيث تؤدى هذه الظروف إلى العديد من المشكلات الاجتماعية(٤٧).

ففى ظل الأنماط الاقتصادية الرأسمالية تسود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتوزيع غير العادل للثروة. فعلى سبيل المثال فى الولايات المتحدة تستأثر الطبقة الرأسمالية المسيطرة على أكثر من نصف الدخل القومى. فى الوقت الذى لا تمثل فيه سوى عشر السكان. ومن النتائج التى تترتب على ذلك ظهور المنافسة الشديدة بين الطبقة المسيطرة والطبقة العاملة بسبب تعارض مصالح الأخيرة مع مصالح الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج والثروة. ففى هذه المنافسة تعانى الطبقة العاملة من الفقر وانخفاض الأجور، فضلا عن سوء ظروفها السكنية والمعيشية فى الوقت الذى تزداد فيه الطبقة المسيطرة ثراء. وفى ظل هذه الظروف غالباً ما تتسم علاقات الإنتاج بالسيطرة والاستغلال ولاشك أن هذا المناخ من العلاقات الاستغلالية والفقر يفرز الجريمة والمجرمين(٤٨).

وعلى الرغم من أن (ماركس) لم يبتكر نظرية عن الانحراف، ألا أنه يمكن التوصل إلى استنتاجات من كتاباته التى كان لها كبير الأثر على القائمين بتفسير وتحليل الانحراف، لعل أهمها تتمثل فى تقديم أساس لرؤية الانحراف على أنه من معطيات الصراع الاجتماعى.

واستناداً إلى الفكر الماركسى، فإنه لا يمكن غض النظر عن الانحراف بتحقيق التكيف مع المجتمعات الرأسمالية، ولكنه يمكن أن يتحقق عن طريق تدمير النسق الاقتصادى. ويصور (ماركس) الإنسان المنحرف الذى يعانى من البطالة تحت ظروف الرأسمالية الصناعية، بأنه مازال قادراً على تحقيق الضروريات الحياتية خلال عمليات السرقة والابتزاز، فعملية الحصول على عمل تحت ظروف ميسرة، عملية صعبة فى النظام الرأسمالى خاصة فى أوقات الأزمات، ومن ثم تزداد الأعباء الاقتصادية مع إنعدام مورد الرزق، ويعتبر هذا كله من الأسباب الدافعة للسلوك الإجرامى(٤٩).

وإذا كانت كتابات (ماركس) قد أفادت العديد من المهتمين بالجريمة والانحراف فى تحليلاتهم، فإن (بونجر BONGER) الهولندى يعتبر أظهر علماء الإجرام الذين استعانوا بآرائه فى تفسير الجريمة، حيث استند إلى الكثير من المفاهيم الماركسية، ولكنه أفاض فى توضيح العلاقة بين الظروف الاجتماعية الاقتصادية والجريمة. فضلا عن ذلك فإن اهتمامه لم يقتصر على جرائم الطبقة العاملة، لكنه امتد إلى كافة أنواع النشاط الإجرامى التى ترتبط بالطبقة البرجوازية(٥٠). ومن أهم ما أكد عليه (بونجر) أن الجريمة ترتبط بالنظام

الرأسمالى ارتباطا وثيقا. فالجريمة تمتد جذورها إلى النظام الرأسمالى، وما يلابسه من استغلال الطبقات الغنية للطبقات العاملة، مما يؤدى إلى بؤس الطبقة الأخيرة وفقرها، وهذا البؤس والفقر ينتج من الظروف ما يدفع إلى الجريمة، كما أن القانون فى ظل النظام الرأسمالى لا يستهدف إلا حماية مصالح الطبقات الرأسمالية[٥١].

ويدلل (بونجر) على ذلك بأن الرأسماليين فى هذا النظام – من وجهة نظره – هدفهم الربح من أى طريق وبأية وسيلة، وليس كفالة الحاجات البشرية كما يفعل أفراد الطبقة الكادحة الذين يبتاعون منهم العمل بأجور متدنية لا تكفى لإعالتهم. وهذه الطبقة التى تعيش على استغلال العمال وفقا لرأيه لا تتورع عن التحكم فى الإنتاج سواء بإنقاصه أو إيقافه، أو كليهما معا إذا كان يحقق لها الربح المنشود بغض النظر عما يؤدى إليه هذا العمل اللاأخلاقى من أضرار تلحق بالطبقة العاملة. وهكذا حاول (بونجر) يثبت أن النظام الرأسمالى القائم على المنافسة الحرة والصراع من أجل الثراء هو المسئول عن الجريمة والانحراف بما يشيعه من فساد خلقى فى المجتمع محوره الأنانية وحب الذات[٥٢].

وفى إطار هذه الأفكار حاول (بونجر) أن يكشف عن العلاقة بين كل من تصنيفات الجرائم التقليدية والنظام الرأسمالى وأثر ذلك على مختلف طبقات المجتمع، وقد وجد أن الجرائم تنقسم إلى ثلاث فئات كل منها يرتبط بطبقة اجتماعية معينة: البرجوازية والطبقة الوسطى وطبقة العمال أو البروليتاريا وذلك حسب الدوافع التى أدت إلى خلق كل طبقة وفصلها عن غيرها من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، وقد أدى ذلك إلى ثلاث تصنيفات هامة للجرائم عند (بونجر) وهى الجرائم الاقتصادية، وجرائم الانتقام أو العنف، والجرائم السياسية، وأضاف بونجر نوعاً رابعاً هى الجرائم الجنسية التى أرجعها إلى استغلال واستعباد جنس للجنس الآخر والتى تعتمد كذلك على السعى وراء الكسب المادى دون اعتبار لقيم المجتمع وأشار (بونجر) إلى أن كلا من هذه الجرائم تمثل انعكاسا مباشراً للأوضاع التى ترزح تحتها كل فئة اجتماعية – الوضع الاقتصادى والاجتماعى – كما قسم كلا من هذه التصنيفات إلى تصنيفات نوعية، فالجرائم الاقتصادية مثلا تتدرج تحتها ثلاث فئات هى جرائم الممتلكات وجرائم الجشع والطمع، وجرائم الرشوة والاختلاس، كما أرجعها جميعها إلى وجود التنظيمات الطبقية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التى تشجع على الإفراط فى الغنى والفقر[٥٣].

ولكن بصفة عامة إذا كان الاتجاه المادى التاريخى قد قدم إسهاما فى تفسير الجريمة والانحراف من خلال تأكيده على الصراع الاجتماعى، إلا أن هناك العديد من التحفظات

التى أبداها البعض على المسلمات أو الافتراضات التى يستند إليها هذا الاتجاه منها:-

أنه مع الإقرار بأهمية العامل الاقتصادى فى تكوين وتشكيل سلوك الأفراد، فإنه من الصعب أن نفسر السلوك الإنسانى الكامل التعقيد على وجه العموم، والسلوك الإجرامى بصفة خاصة باعتباره أحد صور هذا السلوك - بعامل واحد فقط.

أضف إلى ذلك أن الجريمة بأنماطها المختلفة لم تعد حكراً على المجتمعات الرأسمالية، حيث أنها تتواجد وتتلازم مع كل نظام اقتصادى ومع كل أسلوب من أساليب الإنتاج، سواء كان نمط الاقتصاد رأسمالى أو اشتراكى، أو نمط آخر، وأن كانت تختلف مسبباتها والكيفية التى يتم بها التعامل مع آثارها السلبية من مجتمع إلى آخر، والواقع أن هذا قد يكون صحيحاً ولكن ينبغى أن نضع فى اعتبارنا أن معدلات الجريمة في المجتمعات الرأسمالية تفوق مثيلاتها فى المجتمعات التى يقل فيها التفاوت الطبقى بصورة واضحة.

المبحث الثالث

اتجاه التفاعل والتأثير الاجتماعي المتبادل (رد الفعل المجتمعي) :

يعتمد هذا الاتجاه في تفسير السلوك الإجرامي أو المنحرف ليس على طبيعة الفعل نفسه وإنما على رد فعل المجتمع تجاهه. ويرجع أصل هذه النظرية إلى ما كتبه تاننبوم عام ١٩٣٨م عن أن ما يؤدي إلى خلق المنحرف هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون من خلال تلقيبه. فلقد أشار إلى أن تلك الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلازمها من تأثير وتأثر متبادل مشترك إنما تؤدي بإلى تأكيد الشر والإثم. ويعتبر أدوين ليمرت من أوائل المتعلقين بهذا المفهوم من اللاحقين لتاننبوم ثم تبعه عدد كبير من علماء الاجتماع والجريمة في تحديد مختلف الأطر المتعلقة بهذه النظريات.

والواقع أن ذلك التصور الذي طرحه هذا المنظور يمثل تحولاً في الاتجاه السابق لعلم الاجتماع، فبعد أن كان الاهتمام ينحصر في كيفية نشوء الفعل المنحرف، أصبح الاهتمام ينصب على ردود فعل المجتمع إزاء هذا الفعل المنحرف، وبعد أن كان الاتجاه داخل علم الاجتماع يميل إلى الجزم بفكرة أن ظاهرة الانحراف تؤدي إلى ظهور وتطبيق ما يسمى بالضبط الاجتماعي، فقد أصبح العكس وهو أن الضبط الاجتماعي يؤدي إلى الانحراف(٥٤).

هذا ويمثل مفهوم الوصمة مفهوماً محورياً فى هذه النظرية إلى درجة أن كل منحرف اعتبر موصوماً. وتشير الوصمة إلى العملية التى تنسب الأخطاء الدالة على الانحطاط الخلقى إلى أشخاص فى المجتمع فتصفهم بصفات بغيضة أو سمات تجلب لهم العار. وهناك ثلاثة نماذج مختلفة للوصمة وهى:

أولاً: خصائص البدن المقوتة أو مختلف العيوب الفيزيقية.

ثانياً: عيوب الشخصية الفردية كضعف الإرادة وتقلب العواطف أو شذوذها وعدم نضج الانفعال، وصرامة المعتقدات والدناءة والاضطراب العقلى والإدمان والتعاطى والجنسية المثلية والبطالة ومحاولات الانتحار والسلوك السياسى الراديكالى.

ثالثاً وأخيراً: الوصمة القبلية للعنصر والأمة والدين[٥٥].

تتميز هذه النماذج الثلاثة بأن الأفراد الذين تنطبق عليهم يشتركون فى خصائص سوسيولوجية واحدة. فهناك فرد يشارك فى عملية اتصال اجتماعى ويتميز بصفة تفرض ذاتها على الانتباه وتجعل الذين يقابلهم يتحولون عنه طالما لديه وصمة أو يظهر عليه اختلاف غير مرغوب فيه عما يتوقعه الآخرون أو الأسوياء الذين يعتقدون أن الشخص الذى يتسم بوصمة ليس بشرياً كاملاً ومن ثم يمارسون التمييز الذى يقللون بواسطته وعلى نحو فعال من فرص الفرد الموصوم فى الحياة فيؤسسون بذلك نظرية فى الوصمة لتفسير نقص هذا الفرد واضعة فى اعتبارها الخطر الذى يشكله.

وإذا ما انتقلنا من استجابة الأسوياء تجاه الموصومين إلى استجابة الموصوم تجاه موقفه فسنجد ثلاث استجابات ممكنة، وهى أن يتجه الموصوم فى بعض الحالات إلى إجراء محاولة مباشرة لتصحيح ما اعتبره أساساً موضوعياً لفشله، كأن يلجأ إلى العمليات الجراحية المختلفة وضروب العلاج والإصلاح المتعددة أو ربما يحاول الشخص الموصوم تصحيح حالته على نحو غير مباشر عن طريق تكريس جهود مركزة فى المجالات التى فشل فيها كما هو الحال بالنسبة للشخص الكسيح الذى يتعلم السباحة أو القيادة، وقد يصطدم الشخص المقوت بما يسمى الواقع فيحاول استخدام تفسير غير عادى لطابع هويته الاجتماعية.

والواقع أن هذه النظرية بذلك الطرح تكشف لنا عن ديناميات التفاعل القائمة فى العلاقات المختلفة بين الشخصين الموصوم والسوى[٥٦].

وفى إطار هذا التصور لنظرية الوصم يرى "ليرت" أن إلصاق صفة جديدة بالفرد إنما يعتمد على مستواه الاجتماعى وشخصيته ونوعية مشاركته فى مختلف الأنشطة

الاجتماعية. ولا يفرق ليمرت أيضاً بين عناصر الوصم المتعلقة بأى ظواهر إجرامية أو تلك المتعلقة بالأمراض والمشاكل الاجتماعية أو النفسية، إذ لا فرق بين عمليات الوصم المرحلية بالنسبة لوصم الشخص بالجنون أو الجنوح والانحراف أو بالعاهة الجسدية، إذ تتحدد عملية الوصم لهذه الحالات جميعاً فى عنصرين:

١) عنصر التمييز والتى من خلالها يتم وضع الموصوم فى جهة والمجموعة التى ينتمى إليها بقية أفراد المجتمع غير الموصومين فى جهة أخرى.

٢) عنصر تحديد الصفة التى تؤدى إلى إحداث تحول فى شعور الفرد ذاته أو تقييمه لنفسه[٥٧].

هذا وقد ظهرت بعض التطورات اللاحقة لهذه النظرية تمثلت أبرزها فى الطرح الذى قدمه هواردبيكر. ففى رأيه أن الجماعة هى التى تخلق الانحراف وذلك بوضعها للقواعد التى يكون فى خرقها انحراف وتطبيق تلك القواعد على أشخاص معينين ووصمهم بالخارجين. فالانحراف إذن ليس فى صفة الواقعة التى يرتكبها الفرد، وإنما هو أثر لتطبيق الآخرين للقواعد والقوانين على المذنب. فبمجرد إدانة الشخص فى جريمة ما يعطى لقب مجرم وتبقى هذه الوصمة لاصقة به متعرضاً بسببها للعزلة والتفرقة والمهانة والمعالجات النفسية ويحدث كل هذا سواء كان قد ارتكب الجريمة بالفعل أم لم يرتكبها وكأنما يعاقب على نتيجة وصمة وليس على السلوك نفسه. وهناك من يرى أن الاستخدام المتزايد للدلالات الإلكترونية فى أجهزة الإحصاء الجنائى سيجعل الوصمة اللاصقة بالشخص نتيجة القبض عليه، ثم إدانته بمثابة سجل دائم فى يد جهاز الأمن وغيره من أجهزة الدولة[٥٨].

وفى إضافة أخرى لهذه النقطة يؤكد ادوين شور على دور السلطة فى تسمية وتوصيف وإدراك الجريمة والانحراف، ومن ثم يدعو إلى ضرورة التزام معدومى القوة بأوامر وقوانين ذوى القوة. والواقع أنه فى ضوء رؤية شور يمكن القول إن هذه النظرية تقوم على عملية تفاعل بين الفرد والجماعة التى اقترفت سلوكاً وصف بأنه منحرف والجماعة التى بيدها سلطة اتخاذ القرار بشأن عمليات الوصم أو التسمية وكذا صياغة وتنفيذ الجزاءات القانونية[٥٩].

هذا وعلى الرغم من أن نظرية رد الفعل المجتمعى أو الوصم تنطلق فى تفسير الانحراف من خلال منظور جديد والمتمثل فى مفهوم التفاعل والتأثير المتبادل والذى يتجه نحو وصف ذاتى للاتجاهات والعمليات المرحلية التى يمر بها الجانح والمنحرف قبل أن يصبح كذلك، إلا أنها تنطوى على جوانب نقص عديدة من أهمها:

١) رفضت هذه النظرية الاعتراف بوجود الانحراف منفصلاً عن وجود عملية المقاومة الاجتماعية له، مما أدى إلى عدم قدرتها على الكشف عن سبب ارتكاب شخص معين لهذا السلوك أكثر من آخر.

٢) أن النظر إلى رد الفعل باعتباره معياراً وحيداً لتعريف الانحراف يترتب عليه تجاهل أنواع كثيرة من الانحراف السرى والكامن الذى لا يحدث إزاءه أى رد فعل، كما يؤدى فى نفس الوقت إلى اعتبار أفعال معينة انحرافية لمجرد أن رد الفعل نحوها كان متمثلاً فى الاستياء أو الاستهجان[٦٠].

٣) أنكرت نظرية رد الفعل بتأكيدها على عملية التفاعل بين المنحرف وذوى السلطة فى خلق وظهور الجريمة والانحراف، مسئولية الفرد المقترف وإرادته. فقد ظهر من خلال المقولات الأساسية للنظرية وكأن الفرد غير مسئول عن كم الضرر الذى اقترفه فى حق الآخرين أو فى حق المجتمع.

٤) تفسر النظرية أنماط انحراف أبناء الطبقات الدنيا فقط دون أدنى محاولة لدراسة وتفسير انحراف أبناء الطبقات العليا، أى أبناء الطبقات المشاركة فى سن القوانين وتنفيذها[٦١].

المبحث الرابع

الاتجاه الإثنوميثودولوجي:

فى اتجاه مغاير لما طرحته نظرية الصراع – كاتجاه نقدى – فى تفسير الانحراف الاجتماعى، جاءت اتجاهات نقدية أخرى حاولت دراسة هذه الظاهرة من خلال منهج الفهم الذاتى والذى يرتكز على دور الشعور أو الوعى فى فهم الظواهر الاجتماعية وإدراك معانيها ويعتبر الاتجاه الإثنوميثودولوجى من أهم الاتجاهات التى تتبنى هذا التصور.

ولقد ظهر الاتجاه الإثنوميثودولوجى وتبلور على يد "هارولد جار فينكل" والذى يقرر أن مجال الإثنوميثودولوجيا ينحصر فى التحليل السوسيولوجى للحياة اليومية. فالحياة الاجتماعية فى رأيه مشروع عملى يشارك فيه كل فرد. والأنشطة والممارسات الروتينية التى يقوم بها الأفراد فى حياتهم العادية تشكل مركباً تنظيمياً عملياً ومن خلالها يخلق أعضاء الجماعة مواقف الحياة اليومية ويتحكمون فيها.

وفى ضوء هذه الرؤية الأساسية التى يستند إليها الاتجاه الإثنوميثودولوجى يذهب أنصاره إلى أن مفهوم الانحراف لا يكون فى مضمون الفعل الذى يرتكبه الفرد ولكنه يتشكل من خلال فهم فعل الفرد كما هو شائع فى الحياة اليومية فى نطاق البيئة الاجتماعية(٦٢).

وعلى ذلك فالبيانات الرسمية عن جناح الأحداث تعتمد على أنماط شائعة لما يعرفه الجميع حول توزيع الجناح فهذه الظاهرة مثلاً غالباً ما ترتبط بالمناطق المزدحمة وبالطبقات الفقيرة أو الملونين. ولذلك عادة ما يستند رجال الشرطة إلى الأفكار الشائعة عن الجناح ويفسرون بها أى نوع من الفعل الجانح. فمثلاً ما يمكن تفسيره فى الأحياء المتوسطة أو الراقية على أنه تهريج شباب يفسر فى الأحياء الفقيرة على أنه انحراف(٦٣).

وتعتبر دراسة آرون سيكوريل عن التنظيم الاجتماعى لمحكمة الأحداث من أبرز الدراسات التى تكشف عن ذلك. فهو يرى أن التنظيمات الاجتماعية الرسمية بما تتضمنه من قوانين ولوائح وسجلات ليست هى المنظمة للمجتمع فحسب، بل يوجد لكل جماعة قواعد تنظم حياة الأفراد وطريقة تعايشهم بداخلها. فبجانب السجلات الرسمية توجد ممارسات يومية روتينية عادية هى التى تجعل نظام الجماعة قائماً ومستمراً.

ولقد عالج آرون سيكوريل فى هذه الدراسة الطرق التى يتبعها رجال الشرطة خلال أنشطتهم اليومية هادفاً من ذلك توضيح أن مضمون السجلات الرسمية يتشكل فى ضوء ممارسات يومية تخضع لقواعد روتينية غير رسمية يعرفها رجال الشرطة جيداً بصفتهم أعضاء داخل الجماعة. ويضيف سيكوريل فى هذا الصدد أيضاً أن عملية تصنيف جناح الأحداث تعتمد بالدرجة الأولى على أساس تنميطات شائعة تمثل مخزوناً من المعرفة لدى رجال الشرطة.

ولذلك ينتهى سيكوريل إلى أن المعلومات المتضمنة فى سجلات الشرطة لا تعكس الواقع الحقيقى بالنسبة لجناح الأحداث. كما أنها لا تكشف عن طابع المساومة والمفاوضات التى تتضمنها الإجراءات القانونية، إذ يقوم رجال الشرطة بتحديد الحالات الجانحة استناداً إلى إيديولوجيات معينة وإجراءات روتينية خلال تفاعلهم اليومى مع حالات جناح الأحداث من جهة وكذلك فى ضوء ملامح نمطية عن الحدث من جهة أخرى مثل انتماء الحدث إلى أسرة مفككة أو منخفضة الدخل أو انتمائه إلى جماعات هامشية أو انخفاض أدائه الدراسى(٦٤).

كما تعتبر دراسة جار فينكل عن عمليات صنع القرار من جانب المحلفين فى محيط القانون، من الدراسات المتميزة فى هذا الصدد. ولعل من النتائج الهامة التى أسفرت عنها أن مفاهيم المحلفين عن الانحراف والسواء إنما يتم التوصل إليها من خلال مجموعة متنوعة من تلميحات وإشارات موقفيه شائعة فى التنظيم الاجتماعى يتم تكييفها لكل استنتاج تم التوصل إليه بالفعل(٦٥).

هذا وعلى الرغم من أن الاتجاه الإثنوميثودولوجى حاول تفسير الانحراف والجناح من خلال الفهم الذاتى والشائع فى الواقع الاجتماعى، إلا أن هناك العديد من التحفظات التى أثيرت حوله لعل أهمها تفسيره للانحراف بعيداً عن طبيعة التكوين الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع، ومن ثم قدم تفسيراً سطحياً للظاهرة. أضف إلى ذلك صعوبة اللغة مقارنة باللغة السوسيولوجية التقليدية.

وإذا ما انتقلنا من الإسهام النظرى الذى قدمه هذا الاتجاه فى تفسير الانحراف إلى إسهامه المنهجى فى هذا الصدد نجد أن ذلك تحقق من خلال الاستعانة بمنهج الفهم الذاتى فى تفسير الانحراف والذى بمقتضاه يكون الباحث جزءاً من الموضوع يؤثر ويتأثر به.

كما أن هذا الاتجاه طور بعد الأدوات الخاصة بجمع البيانات كالمنهج التوثيقى والذى يتضمن معالجة المشاهدات الفردية المنفصلة على أنها وثيقة لنموذج ضمنى أساسى، أى تعليق الحكم على المشاهدات الفردية إلى أن يتم الحصول على مزيد من مشاهدات أخرى. وتعتبر دراسة وايدر عن مؤسسة تأهيلية لمدمنى المخدرات من أبرز البحوث الإثنوميثودولوجية التى استعانت بالمنهج التوثيقى بهدف فهم ما يدور بالمؤسسة. فلقد استطاع الباحث فى هذه الدراسة عن طريق الملاحظة بالمشاركة لشهور عديدة أن يكتشف وجود ميثاق شرف ضمنى بين النزلاء فى هذه المؤسسة حيث يضفون عليه احتراماً معيناً ويعتبرونه قواعد هادية للسلوك(٦٦).

المبحث الخامس

اتجاه التفاعلية الرمزية:-

يركز ما يعرف باتجاه التفاعلية الرمزية على الاتجاه والمعنى، ولذلك جعل الشخصية أو الذات محور اهتمامه[٦٧]. وتمثل مرحلة الشعور بالذات فى رأى هذا الاتجاه، تلك المرحلة التى ينفصل فيها الطفل، ويتوقف عن تقليد أبويه، حيث يبدأ فى الشعور بكيانه كشخص مستقل ومنفصل عن الآخرين، أو حين يبدأ فى التعبير عن ذاته بناء على حصيلة التجارب التى كونها من مشاهدة تفاعل الآخرين بعضهم مع البعض الآخر[٦٨].

ويقرر أنصار هذا الاتجاه - أمثال (جورج ميد) GEORGE MEAD وتشارلز كولى CHARLES COOLEY أن كل فرد فى المجتمع يمثل كيانا فريداً، ولكى ينمو هذا الكيان، ويحقق ذاته وإمكانياته بأحسن صورة، لابد من توفير الحرية، لكى يخطط حياته من خلال سلوكه وأفعاله اليومية، ولضمان أن هذا الفرد لن يشتط أو يعتدى على غيره من أفراد المجتمع، فإنه ينبغى الضغط على أهمية الجماعات الأولية، ففى هذه الجماعات يتمتع الفرد بجو من العطف والتعاطف والتعاون والتواصل فى هذا المحيط الذى توفره الجماعة الأولية وينمى الفرد قدراته الاجتماعية، وخاصة القدرة على تصور وتقمص أدوار الآخرين أثناء أدائه لدوره الخاص، وهذه القدرة على تقمص أدوار الآخرين تجعل الفرد رقيبا لمشاعرهم وأهدافهم المشروعة، وبالتالى لا مجال لظهور التوتر والصراع، وبدلا من ذلك يسود التعاون[٦٩].

ومن أمثلة هذه الجماعات الأولية التى تقوم بتكوين الطبيعة الاجتماعية للفرد وقيمة ومثله، الأسرة وجماعة اللعب وجماعة الجوار، حيث أن المثل التى تنشأ فى الجماعات الأولية هى التى تشكل وحدة وبناء العقل الاجتماعى(٧٠).

ويذهب هذا الاتجاه إلى أن الانحراف، إذا ما حدث، فمرجع ذلك أساسا إلى غياب هذه الجماعة الأولية فى حياة الفرد، وبالتالى ضعفه وتخلفه فى اكتساب المهارات الاجتماعية اللازمة من أجل تفاعل خلاق مع غيره من أفراد المجتمع، وبانعدام هذه المهارات، وخاصة القدرة على تقمص أدوار الآخرين، وفهم الرموز الاجتماعية، يصبح الفرد عاجزا عن التعاون مع الآخرين وعن قبول مساعدتهم، عاجزا عن العطف على الآخرين والتعاطف معهم.

ولكن على الرغم من أن ذلك الاتجاه يعزى السلوك الإجرامى إلى فشل التنشئة الاجتماعية التى تقوم بها الجماعات الأولية، وما ترتب عليها من تخلف الأفراد عن تولى الأدوار التى تتطلبها نوع العمليات الاجتماعية فى أى مجتمع من المجتمعات، فإن هذا الاتجاه لم يكشف لنا عن الأسباب التى أدت إلى فشل التنشئة الاجتماعية على نطاق واسع وإغفاله طبيعة التكوين الاقتصادى والاجتماعى الذى تتم فيه(٧١).

تعقيب

رؤية تحليلية

بالنظر إلى كافة الاتجاهات السالفة التى تعرضنا لها آنفا والتى تنطوى عليها النظرية الاجتماعية المعنية بتفسير السلوك الإجرامى. نجد أن كلا منها اتخذ مدخلا معينا حاول أن يفسر من خلاله هذا السلوك. إلا أن تحليل هذه الاتجاهات بصفة عامة، يشير إلى أنها تعتمد على أحد محورين تحاول أن تفسر السلوك الإجرامى من خلاله:-

١- المحور الأول الذى ترتكز عليه بعض الاتجاهات - كالبنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية والتبادلية - يذهب إلى أن السلوك الإجرامى يتم اكتسابه اجتماعيا وثقافيا مثله مثل غيره من أنماط السلوك، حيث يتعلم الفرد ويكتسب مختلف المهارات، نتيجة تعايشه فى بيئة ثقافية اجتماعية تكسبه مختلف المؤثرات والرغبات والأهداف والعلاقات.

٢- أما فيما يتعلق بالمحور الثانى والذى تستند إليه - المادية التاريخية - فيشير إلى أن الجريمة تعتبر ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوضع الاقتصادى للمجتمع المتمثل فى البطالة والفقر وارتفاع الأسعار، وكذلك القوانين التى تحد من حرية الأفراد فى مختلف المجالات الاقتصادية والمادية.

والواقع أنه إذا ما نظرنا إلى الاتجاهات التى أستندت إلى المحور الأول، والتى تؤكد على أن السلوك الإجرامى يتم اكتسابه اجتماعيا وثقافيا، نجد أنها على الرغم من استنادها إلى بعض المقولات الهامة فى تفسير الانحراف، فهى لا تنظر إلى الحقائق نظرة شاملة تربط بينها جميعا، ولا تقدم تفسيرا ديناميا اجتماعيا متكاملا لانتشار السلوك الإجرامى فى المجتمع. لأن ذلك من شأنه أن يكشف عن مساوئ النظام الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع وما ينبغى أن نلتفت إليه هو أن المتغيرات الاجتماعية والثقافية المشجعة على الانحراف إنما توجد وتمارس تأثيرها فى إطار التكوين الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع.

لهذا يمكن القول إن الدراسة الراهنة فى معالجتها للأبعاد الاجتماعية لصور السلوك الإجرامى عند المرأة فى مجتمعنا المصرى ستنطلق من المادية التاريخية مستندة فى ذلك إلى الاعتبارات الآتية.-

أ) أن التكوين الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع يحدد بشكل عام طبيعة العلاقات للأفراد والجماعات والطرق المتبعة فى إتاحة مختلف فرص العمل والإنتاج والكسب والوسائل التى يتم بها إشباع الحاجات الضرورية.

ب) أن الملامح العامة للواقع الاجتماعى والاقتصادى للبلدان النامية - ومن بينها مصر - تعانى من التخلف، فهذه البلدان إما تفتقر إلى الثروة أو وسائل تنميتها، بحيث لا يمكنها إشباع سكانها، أو تعانى من سوء توزيع شديد لهذه الثروة، بحيث يزداد الأغنياء غنى، والفقراء فقرا. ولعل مرد ذلك أن شعوب معظم هذه البلدان فريسة لاستغلال ونهب ثرواتها من جانب بلدان أخرى متقدمة أو من جانب قوى اجتماعية محلية، أو من جانب الاثنين معا، مما ينعكس على ضعف معدلات النمو الاقتصادى بهذه البلدان وخلق نوع من التبعية الاقتصادية والسياسية لغيرها من الدول المتقدمة. ومن أهم الآثار التى خلقتها هذه الظروف أن نسبة كبيرة من سكان معظم هذه البلدان يعيشون صراعاً من أجل مجرد البقاء الفيزيقى وإشباع الحاجات الأساسية، وغالبا ما يرتبط بهذا الصراع، وفى ظل هذه الظروف، كل ما نعرفه من مظاهر سلبية كانتشار الأوبئة والبطالة والأمية وانعدام المأوى المناسب.. فضلا عن ذلك فإن هناك أنماطا اجتماعية وقيمية تمثل انعكاسا لهذه الأوضاع جميعا من جهة وعقبة نحو التغلب عليها من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه أنه يصعب علينا تفسير جريمة المرأة بمعزل عن هذا الواقع الاجتماعى والاقتصادى المتخلف، حيث إنها غالبا ما تكون إفرازا اجتماعيا لظروف هذا التخلف.

جـ) تشير الإحصاءات الجنائية فى معظم المجتمعات، إلى أن ارتفاع معدلات الجريمة غالباً ما كان مصاحب لفترات الكساد والأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها هذه المجتمعات، ففى هذه الفترات والظروف، ترتفع الأسعار وتنخفض الدخول، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى تناقص القدرة على إشباع الحاجات الأساسية بالوسائل المشروعة، مما يكون دافعاً إلى تحقيقها بالوسائل الإجرامية.

د) إن أغلب المتغيرات الاجتماعية كحركة تحرير المرأة وما صاحبها من تغير مكانتها وخروجها للعمل والتى حاول البعض أن يفسر من خلالها السلوك الإجرامى للمرأة وارتفاع معدلاته بقدر ما كانت نتاج مناخ ثقافى وفكرى يروج لها، كانت أيضا بفعل تغيرات اقتصادية وتاريخية، فمن جهة كانت النساء العاملات سواء فى الولايات المتحدة أو الدول الغربية فى بداية هذا القرن من الطبقة الدنيا فقط- تعمل كخادمات فى المنازل أو عاملات فى المصانع - ثم زادت مشاركة نساء الطبقات الأخرى مع الحربين العالميتين، وما تبع ذلك من نقص الأيدى العاملة وحاجة السوق لمشاركة الجميع فى العمل بغض النظر عن اللون والجنس، ومن جهة أخرى، كان ظهور الحركات النسائية بمثابة تعبير عن الظلم القائم وعدم المساواة بين الرجل والمرأة وتبعيتها الاقتصادية له[٧٢].

الفصل الثالث
التفسيرات العلمية للسلوك الإجرامى للمرأة

تمهيد :

إذا كان الإنسان منذ القدم يحاول معرفة العالم الذى يعيش فيه، والتغيرات التى تحدث له، ويتأمل ظواهره وموضوعاته، ويجعلها محور اهتمامه وبحثه(٧٣). فإن المرأة تمثل واحدا من هذه الموضوعات الهامة التى شغلت اهتمامه منذ زمن بعيد(٧٤).

وترجع البداية الحقيقية للاهتمام بالمرأة بصفة عامة إلى المفكرين والفلاسفة، ولقد اتخذت أعمالهم الأدبية والفكرية أحد موقفين من المرأة، فهى إما تحظى بالاحترام الشديد أو ينظر إليها باعتبارها شرا، حيث تباينت صورة ونماذج المرأة فى هذه الأعمال من نموذج الفضيلة فى بعضها إلى النموذج المنحرف فى بعضها الآخر(٧٥).

ويعتقد بعض هؤلاء المفكرين والفلاسفة أن النزعة المنحرفة للمرأة، تكمن فى استعانتها بإغرائها الجنسى، والذى بسببه تدمر الرجال، مثلما حطمت دليلة قوة شمشون وخدعته. كما تفيد بعض نصوص التوراة والقرآن، أن المرأة هى التى جعلت آدم يأكل من الشجرة، وتسببت فى خروجه من الجنة. وتعزى فى رأيهم هذه القوة التدميرية للمرأة إلى أنها أقل وأدنى من الرجل سواء من الناحية الأخلاقية أو العقلية أو البدنية(٧٦).

ومن الملاحظ أن هذه التصورات انعكست فى البحوث العلمية المعنية بالسلوك الإجرامى للمرأة، حيث تبنى علماء الاجتماع الرواد هذه المفاهيم الخاطئة دون نقدها أو تحليلها فجاءت معظم تفسيراتهم سطحية وتتسم بالتبسيط الشديد(٧٧).

ولقد ارتكزت أغلب هذه التحليلات على إفتراضات بيولوجية وسيكولوجية، مؤكدة على المسئولية الفردية فى ارتكاب المرأة سلوكها الإجرامى متجاهلة تماما تأثير التكوين الاقتصادى والاجتماعى وذلك لأن اهتمامهم منذ البداية انصب على تكوين المرأة البيولوجي، وليس على التغيرات الاجتماعية التى تعرض لها وضعها، بدعوى المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه(٧٨).

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الاهتمام العلمى المبكر بالظاهرة الإجرامية، والتى يؤرخ لها البعض فى الغرب بسنة ١٥٨٦ عندما أصدر (ديلابورتا DELLAPORTA) مؤلفة (علم الإجرام) أى منذ ما يقرب من أربعة قرون، فإن ذلك الاهتمام موجها منذ البداية إلى إجرام الرجل دون إجرام المرأة.

أما البداية الحقيقية للاهتمام العلمى بجرائم المرأة فكانت عام ١٩٠٦ عندما صدر مؤلفات عن المرأة المجرمة، إحدهما فى فرنسا وعنوانه (المرأة المجرمة) للفرنسى (جرانية GRANNIER) والآخر للإيطالى (لمبروزو LOMBORSO) وجعل عنوانه (المرأة المجرمة والعاهرة)(٧٩). ويشير (راشى RACHE) إلى أن البحث فى ظاهرة إجرام المرأة شهد خمس مراحل تاريخية.

المرحلة الأولى. وهى ما قبل العلمية، واستمرت إلى ما قبل القرن العشرين واستندت أغلب الكتابات القليلة فيها إلى التركيز على الأسباب البيئية.

المرحلة الثانية: وركزت معظم الاتجاهات فيها على الأسباب الفسيولوجية والعقلية فى تفسير السلوك الإجرامى للمرأة.

المرحلة الثالثة: مع بداية عام ١٩٣٠، حيث كانت العوامل البنائية والبيئية المفسرة لإجرام المرأة محور إهتمام معظم الدراسات والبحوث فى هذه المرحلة.

المرحلة الرابعة: وبدأت مع مطلع عام ١٩٤٠ واتجه البحث فيها إلى دراسة أنماط الجرائم التى ترتبط بالمرأة.

المرحلة الخامسة والأخيرة: واهتمت فيها البحوث بظروف المرأة المسجونة وأحوالها فى السجن ويرى (راش) أنه إذا ما إستعرضنا الدراسات الرائدة المهتمة بجريمة المرأة، نلاحظ أن السياق التاريخى لهذه الكتابات يشتمل على أثنين من المنظرين على جانب كبير

من الأهمية، الأول (لمبروزو) والثانى (اتوبولاك OTTO POLLAK) وربما تكون دراسة (بولاك) عن المرأة المجرمة عام ١٩٥٠، أكثر الدراسات العلمية طموحا فيما كتب عن إجرام المرأة(٨٠).

ولكن إذا كان (راش) قد أوضح أن هناك خمس مراحل تاريخية شهدتها المحاولات المعنية بتفسير السلوك الإجرامى للمرأة، فإنه يمكن القول إن هذه المحاولات استندت إلى أحد نوعين من التفسير:-

الأول: التفسير الفردى، وهو الذى يرد إجرام المرأة إلى عوامل تكوينية بيولوجية ونفسية، ويتدرج تحت هذه النوع من التفسيرات، اتجاهات عديدة تتبلور فى الاتجاه البيولوجى، والاتجاه النفسى، ولقد استندت الدراسات الرائدة إلى هذا النوع من التفسير.

والثانى. التفسير الاجتماعى، وهو الذى يركز على العوامل البيئية فى تفسيره لإجرام المرأة ولقد ظهرت فى السنوات الأخيرة دراسات وبحوث تستند إلى هذا التفسير(٨١).

المبحث الأول
الاتجاه البيولوجى وإجرام المرأة

لقد كانت أولى المحاولات العلمية لدراسة الجريمة بصفة عامة وإجرام المرأة على وجه الخصوص، هى تلك الدراسات التى أستندت إلى الإحصاءات الجنائية، ولكن النقد المنهجى لم يلبث أن وجه إلى الأسس المنهجية لتلك الدراسات، وكان أساس النقد يستند إلى القول بافتقار الإحصاءات الجنائية إلى الثبات، نظراً لما يعتور إجراءات تسجيل هذه الإحصاءات من نقص، ولتفاوت هذه الإجراءات بين مختلف البلاد، وعليه فإن الاستدلال على سبيل المثال على قيام علاقة بين تفاوت مدى الجريمة، وتفاوت التنظيم الاجتماعى استناداً إلى هذه الإحصاءات قد ينطوى على مخاطر كبيرة.

ولهذا السبب كان التحول من دراسة الجريمة كظاهرة اجتماعية إلى دراسة المجرم كحقيقة واقعية، لأن هذا التحول يمكن من دراسة الدوافع الفردية التى تدفع الإنسان إلى ارتكاب سلوكه الجانح، حيث أصبحت دراسة الدوافع أكثر جاذبية للباحثين فى كل مجالات السلوك البشرى بما فيها الجريمة لأنها أقرب إلى ما يتسم به هذا السلوك من حيوية، كما أن وجود هذه الدوافع فى مستوى أدنى من التجريد، وربما كان هذا الاتجاه يساير الفلسفة الوضعية.

ويتحول بؤرة الاهتمام من دراسة السلوك الإجرامى إلى دراسة المجرم نفسه، بدأ استقصاء تكوينه البيولوجى أو النفسى أو كليهما معا. وذلك للكشف عن عوامل الجريمة

على ضوء هذا التكوين، ولقد كان لظهور المدرسة الإيطالية فى نهاية القرن التاسع عشر أثر فى تبلور هذه الاتجاه فى صورة منهجية منظمة [٨٢]. وما لبث أن أصبح له رصيداً كبيراً فى جميع أنحاء أوربا، ووجد له الكثير من المؤيدين حيث تتابعت جهودهم، ولقد كان من نتائج ذلك ظهور اتجاهات فرعية مختلفة وعديدة فى إطار الاتجاه البيولوجى الأساسى والمعنى بتفسير انحراف المرأة وسلوكها الإجرامى. إلا أنه يمكن تمييز أربعة اتجاهات فرعية داخل الاتجاه البيولوجى:-

أ- الاتجاه المورفولوجى.

ب- الاتجاه الفسيولوجى.

جـ- اتجاه الخلل الكروموسومى.

د- اتجاه التخلف العقلى[٨٣].

أ) الاتجاه المورفولوجى:

يستند هذا الاتجاه إلى ركيزة أساسية هى أن البناء يحدد السلوك، إذ يسلك الأفراد سلوكا مختلفا نظراً للحقيقة التى تشير إلى تفاوتهم من الناحية البنائية. ومن الواضح بناء على هذا الاتجاه - أن يكون هناك تحول فى منطق ومنهج الدراسات والبحوث التجريبية التى تتناول الجريمة، إذ تتحول بؤرة الاهتمام من السلوك الإجرامى إلى الفرد المجرم، ومن ثم فقد بذلت محاولات عديدة للاستدلال على مجموعة من الفروض تستند كلها إلى المنطق الأساسى للاتجاه المورفولوجى، وأن تفاوتت هذه المحاولات فى تحديدها للمظاهر أو السمات التى تفرق بين المجرمين وغير المجرمين[٨٤].

وتعتبر دراسة (لمبروزو) و (فيريرو FERRERO) عن المرأة المجرمة من الدراسات الرائدة والتى ترتكز فى تفسيرها لجريمة المرأة على الدعائم الأساسية لهذا الاتجاه حيث استندت هذه الدراسة إلى نظرية مؤداها أن المجرم يعتبر ارتدادا بيولوجيا للإنسان البدائى أو نوعا متخلفا من الإنسان يمكن الاستدلال عليه بمجموعة من الوصمات البدائية أو البيولوجية الدنيا. ولقد حدد (لمبروزو وفيريرو) أربع وصمات أو أكثر للدونية إذا ما توفرت فى الفرد يعتبر مجرماً بالميلاد[٨٥].

ولقد حاول (لمبروزو وفيريرو) التحقق من صدق هذه النظرية على إجرام المرأة، وذلك بدراسة عينة من النساء المجرمات، حيث قاما بقياس الأجزاء المختلفة لأجسامهن كحجم الجماجم، وزوايا الوجه والعيوب الجسدية، ولقد تبين لهما أن لدى بعضهن عددا من الوصمات التى تشير إلى الدونية كالجماجم ذات الشكل غير المنتظم، والشعر الكثيف جدا

والجبهة المنخفضة، ووجه ذى شكل ذكرى، وبروز بعظام الخد فضلا عن كبر قصبة الأنف. إلا أنهما وجدا ذلك ينطبق على نسبة قليلة من المجرمات، ونسبة أكبر نسبياً من العاهرات، واللائى يعبرون بمقتضاها عن النمط الإجرامى بالميلاد.

ولقد لاحظ (لمبروزو وفيريرو) وجود عدد أقل من الوصمات التى تشير إلى الدونية لدى النساء المجرمات إذا ما تم مقارنتهن بالذكور المجرمين، وهما يعزيان ذلك إلى أن تطور المرأة بصفة عامة أقل من الرجل، نظراً لأن أسلوب الحياة الذى تعيشه أقل نشاطا من الرجل، فضلا عن دورها المحدود الذى يتلائم مع تكوينها البيولوجى، ولهذا فهما يعتقدان أن النساء المجرمات لديهن خصائص بدنية وعقلية ذكرية عديدة، وهذه الذكورة تمارس تأثيراً سلبيا كبيراً على دوافع الأمومة والأنوثة مما يؤدى إلى ارتكابهن السلوك الإجرامى(٨٦).

ولقد قام لمبروزو بتطبيق علم نماذج الشخصية TYPOLOGY على النساء المجرمات بعد أن سبق وطبقة على الذكور المجرمين ووجد الآتى:-

المجرم بالميلاد. وهذا النمط أقل عددا بين النساء المجرمات مقارنة بالمجرمين الذكور، وذلك بسبب الفروق البيولوجية والتكوينية، حيث أوضحت الإحصاءات أن ١٤٪ من عينة النساء المجرمات كن يتسمن بأربع وصمات أو أكثر تشير إلى الدونية البيولوجية.

المجرم العرضى: وهذا النمط يعتبر هو الشائع بين النساء المجرمات، واللائى تتميزن بوصمات دونية بسيطة، حيث ترتكبن أغلب جرائمهن تحت تأثير الذكر وغالبا ما تقترب أخلاقهن من أخلاقيات المرأة السوية أو العادية، ويعتقد (لمبروزو) أن أهم دوافع المجرمة العرضية لارتكاب الجريمة تأخر سن زواجها أو شدة الغريزة الجنسية، فضلا عن نزعة الإغراء التى تتسم بها.

ويتمثل النمط الإجرامى الثالث فى المجرم الهستيرى. وهذا النمط نادراً بين النساء المجرمات حيث وجد لمبروزو أنه لا يتعدى ٣,٩٪ من إجمالى السجينات، وتتسم هذه النوعية من النساء المجرمات بالتغير السريع فى المزاج، والسلوك المدمر.

أما النمط الرابع – فيتمثل فى مرتكبات الجرائم العاطفية. ولقد وجد أن هؤلاء المجرمات تخلون من الدونية، إلا أنهن يتسمن بوجود خصائص ذكرية بشكل واضح. ويعزى ارتكابهن لهذه النوعية من الجرائم إلى العاطفة الشديدة والرغبة فى الغنى والثراء.

وأخيراً هناك نمط المجرمات المصابات بالصرع أو الجنون: ولقد أوضح لمبروزو أن عدد النساء الجانحات المصابات بالصرع أو الجنون قليل جدا.

وفيما يتعلق بالانتحار، فلقد أدرج لمبروزو حالات الانتحار كنمط منفصل، وهو يعتقد أن نمط المرأة التى تقدم على الانتحار أقل من الرجل نظراً لأنها أكثر قدرة على التكيف مع ظروف الحياة المتغيرة، كما أن إحساسها بالكبرياء أقل من الرجل(٨٧).

وتستند دراسة لمبروزو عن المرأة المجرمة إلى مفهومين هما، الارتدادية

والدروانية الاجتماعية، ويشير مفهوم الارتدادية إلى الاعتقاد بأن كل أنماط السلوك الإجرامى واللاإجرامى لأفراد المجتمع هو بمثابة ارتداد بيولوجى إلى مرحلة مبكرة من مراحل التطور الإنسانى، حيث أوضح (لمبروزو) أن الأشخاص المنحرفين يرجع انحرافهم إلى تأخرهم بيولوجيا حيث أنهم أقل تطورا عن الأفراد العاديين، وأن كانت وجهة نظره عن الارتداد قد خضعت للتعديل بعد ذلك فى أعماله التالية نظرا للنقد الشديد الذى تعرضت له.

وتشير الدروانية الاجتماعية فى رأى لمبروزو إلى أن الأشخاص يمكنهم تطوير العديد من الخصائص السيكولوجية والفيزيقية التى يتسمون بها بحيث يساعدهم ذلك على أداء أدوارهم بأسلوب أكثر كفاءة، فمثلا يرى لمبروزو أن العاهرات يتطورن بطريقة أكسبتهن جاذبية أكثر، إذا ما تم مقارنتهن بما كانوا عليه فى مرحلة الطفولة(٨٨).

إلا أن دراسة لمبروزو وفيريرو قد تعرضت للنقد من جانب بعض المعاصرين لهما، ولعل أبرزهم (فرانكس كيلور FRANKES KELLOR). فلقد قام باختبار العديد من النتائج التى توصل إليها لمبروزو وذلك بإجراء دراسة على المسجونات بالسجون الأمريكية، وفى نفس الوقت استعان بعينة ضابطة مكونة من ٥٥ حالة وذلك للمقارنة، أما المعايير التى اعتمد عليها فى القياس، تتمثل فى الوزن والطول وقوة الصدر وقبضة اليد والمسافة بين العينين... وانتهى (كيلور) إلى أن القليل جدا من نتائج دراسته تتفق مع نتائج دراسة لمبروزو فلقد لاحظ أن العاهرات لم يعشن مدة حياة أطول من الذكور كما أشار (لمبروزو). ولقد أوضح (كيلور) أيضا أن الخصائص الجسمية ككبر الفك الأسفل وعظام الوجنة البارزة لم تكن من خصائصهن، فضلا عن أنه ليس لديهن أصوات ذكرية كما أكد لمبروزو فى دراسته. ولقد قام (كيلور) أيضا بالعديد من الاختبارات على المجرمات ومقارنتهن بالنساء العاديات، حيث استند إلى معايير عديدة كالذاكرة والألم والتذوق والرائحة وانتهى إلى أن المجرمات أظهرن مستوى أقل فى هذه الاختبارات وأوضح أن انحرافهن بذلك لا يعزى إلى الدونية البيولوجية بقدر ما يرجع إلى البيئة الاجتماعية، حيث كشفت الدراسة أن أغلب هؤلاء المجرمات ينحدرن من أسر فقيرة، كما أن معظمهن تحترف العمل بالخدمات المنزلية نظراً لأنهن تلقين قدرا بسيطا من التعليم(٨٩).

وإذا كانت دراسة (كيلور) جاءت بنتائج تناقض دراسة (لمبروزو) فإن ذلك دفع غيره من الباحثين إلى توجيه الانتقادات إلى هذه الدراسة، حيث من الملاحظ أن نصيب دراسة (لمبروزو) من النقد يكاد يفوق ما كتب من نقد وتحليل إذا ما قارناها بأى دراسة أخرى. ولقد تركز النقد فى نقطتين هما:

أولاً: انتقادات منهجية تتمثل فى أنه على الرغم من استعانة (لمبروزو) بالإحصاءات والأرقام، إلا أنه لم يكن على وعى تام بالأساليب الإحصائية، فضلا عن صغر حجم العينة الممثلة، وفى نفس الوقت كانت الجماعة الضابطة من النساء العاديات محدودة. ولقد لاحظ (لمبروزو) نفسه هذه المشكلة ويبررها بأنه من الصعب الحصول على تصريح لقياس عنق المرأة وقدميها وفخذها.

ولعل من أوجه القصور البارزة والتى تنطوى عليها الدراسة أيضاً أن البيانات التى قدمها (لمبروزو) فى دراسته قد تم الحصول عليها من دراسات أخرى عديدة أجراها باحثون آخرون فى مناطق مختلفة، وبالتالى من الصعب تعميم المعايير التى استندت إليها هذه الدراسات خاصة فيما يتعلق بالعيوب الخلقية.

ثانياً: انتقادات تتعلق بالافتراضات التى تستند إليها دراسة (لمبروزو) فى تفسير السلوك الإجرامى للمرأة، فلقد ذهب بعض النقاد أنه يمكن هدم افتراض لمبروزو بوجود علاقة بين إجرام المرأة والخصائص الجسمية الدنيا. فليس هناك دليل على أن الوصمات الارتدادية هى المسببة للجريمة، حيث من المرجح أن تكون الطبقة الاجتماعية والظروف الاقتصادية هى المسئولة عن الجريمة[٩٠].

وعلى الرغم من أن لمبروزو وفيريرو أشارا إلى تأثير ما يسمى بالعوامل البيئية، إلا أنهما لم يركزا على أهميتها كتأكيدهما على الاعتبارات البيولوجية فى الوقت الذى أكدت فيه العديد من الدراسات أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة وتطور الرأسمالية وكذلك التحضر السريع كل ذلك له تأثير على طبيعة السلوك الإجرامى للمرأة ومعدلاته[٩١].

والواقع أنه على الرغم من النقد الشديد الذى تعرضت له فكرة النمط الجسمى المحدد المعالم التى أثارها (لمبروزو) إلا أنه كان لها تأثير على الآراء التى تطورت فى نطاق الاتجاه المورفولوجى بعد ذلك، حيث استدل بعضها على وجود نقص بيولوجى بواسطة بعض المظاهر المورفولوجية، دون ادعاء بأن هناك نمطا جسميا متأصلا فى المجرم[٩٢].

وتعتبر دراسة (كاوى COWIE) و (سلاتر SALATER) عام ١٩٦٨ عن انحراف الفتيات من أبرز الدراسات التى استندت إلى هذا التطور الذى شهده الاتجاه المورفولوجى. فعلى

الرغم من رفضهما مفهوم الارتداد الساذج الذى استند إليه (لمبروزو وفيريرو) فى تفسيرهما لإجرام المرأة إلا أن هناك تشابها كبيرا بين وجهة نظرهما ورأى لمبروزو وزميله. حيث أنهما احتفظا بوجهة النظر التى تشير إلى الانحراف بسبب الشنوذ البيولوجى وفى الوقت نفسه أشارا إلى أن هناك عددا من الخصائص يمكن التفرقة على أساسها بين الفتاة الجانحة والسوية كاعتلال الصحة، وخلل الجهاز العصبى المركزى وانخفاض الذكاء إلى جانب سمات شاذة أقل مثل الكسل وزيادة الوزن والفظاظة والسماجة، فإذا ما توفرت كل هذه الصفات أو بعضها مع عوامل بيئية ضاغطة، أدى ذلك إلى انحراف الفتاة(٩٣).

- وفى هذا الصدد أوضح (كاوى وسلاتر) أن الفتيات لا تتأثرن بالعوامل الاجتماعية بدرجة كبيرة مقارنة بالفتيان ولذلك فالعوامل البيولوجية تلعب الدور الأكبر فى انحراف الفتيات، فى حين أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تتلائم مع التفسيرات المعنية بجناح الذكور. ويفسر كاوى وزميله ذلك بأن الجنس الأنثوى أكثر مناعة تجاه الانحراف مقارنة بجنس الرجال. ولعل ذلك يعكس أنهما أبرزا نموذجا حتميا بيولوجيا مشابها لما استعان به "لمبروزو وفيريرو" حيث أنهما يفسران الاختلاف بين طبيعة ومعدلات جرائم الجنسين إلى الفروق البيولوجية بين الذكور والإناث، وبالتالى فإنهما تعاملا مع جناح الأنثى بمعزل عن التكوين والاجتماعى والاقتصادى الذى يوجد فيه وكان له تأثيره السلبى على سلوك الفتيات والذى جاء كانعكاس لعجز النظم الاجتماعية المرتبطة به، وهذا أفقد العمل جديته وعلميته(٩٤).

ب) الاتجاه الفسيولوجى:

لم تصمد محاولة ربط السلوك الإجرامى بالمظهر الخارجى لجسم الإنسان أمام النقد العنيف الذى وجه لها من حيث المضمون النظرى لهذه المحاولة، أو من حيث سلامة منهجها ولهذا اتجه أنصار الاتجاه البيولوجى إلى البيئة الداخلية لجسم الإنسان لمحاولة الكشف عن تفسير للجريمة فيما يحدث داخل هذه البيئة من عمليات أو يعتريها من حالات تسم الكائن الحى بخصائص فسيولوجية معينة. وقد استندت هذه المحاولات إلى ما كشفت عنه جهود الباحثين من أهمية هذه البيئة فى تحديد سلوك الإنسان وأن كانت اتخذت عدة مسالك للكشف عن ذلك(٩٥).

* المسلك الأول الذى يستند إليه الفسيولوجيين فى تفسير الإجرام عند المرأة هو تأكيد بعضهم على العلاقة بين ما تتعرض له المرآة من تطور فسيولوجى كالبلوغ والطمث وانقطاعه وسن اليأس وبين ارتكابها السلوك الإجرامى(٩٦).

والطمث يمثل أحد الفروق الهامة والجذرية بين الذكر والأنثى، وتتكرر دورة الطمث خلال مرحلة غير قصيرة من حياة الأنثى. ويصاحب بعض فترات هذه الدورة تغيرات نفسية وفسيولوجية مختلفة وبخاصة فى مرحلتى ما قبل الطمث وأثناء الطمث كالشعور بالصداع والإضطرابات المزاجية والقلق[٩٧].

ولقد أجريت دراسة لفترة تصل إلى أكثر من ٧٥ عاما فى مركز التقويم بنورث كارولينا واتضح أن تكرار الأفعال الإجرامية من جانب النساء تزداد فى الفترة التى تسبق الدورة الشهرية، وكذلك فى الفترة الأولى من حدوثها.

وتشير (جولى هورنى) JULE HORNEY فى بحث أجرى حديثاً عن العلاقة بين الدورة الشهرية والجريمة إلى أنه تبين أن السلوك الإجرامى نتيجة لتغيرات هرمونية ترتبط بالدورة الشهرية، فمثلا إذا القى القبض على امرأة بعد ارتكابها الجريمة ونتج عن هذه الصدمة نزول الدورة الشهرية فى ميعاد مبكر، فإن هذا يشير إلى أن المرأة المجرمة كانت فى الفترة الأخيرة من مرحلة ما قبل الدورة الشهرية أثناء ارتكابها السلوك الإجرامى. ولقد ظهر فى تقرير الجريمة المنظمة دارسة أجريت عام ١٩٧٠ توضح العلاقة بين الأعراض التى تسبق الدورة الشهرية والسلوك الإجرامى للمرأة . وتبين أن اللائى تعانين من ظاهرة ما قبل الدورة الشهرية يمكن أن تبدو عليهن أعراض الجنون البسيط ونقص فى قدراتهن العقلية ونوبات إغماء. إلا أن البعض يرى أن محاولة تفسير السلوك الإجرامى من خلال الدورة الشهرية غالبا ما تهدف إلى تخفيف العقاب[٩٨] .

وفى مسلك آخر حاول بعض الفسيولوجيين أن يربط بين انعدام التوازن فى بعض العمليات الفسيولوجية كزيادة أو نقصان إفرازات الغدد والسلوك الجانح. ويفترض هؤلاء أن انعدام التوازن فى العمليات الفسيولوجية يسبب الجريمة لدى الذى تعتريه هذه الحالات نظرا لأن انعدام التوازن هذا يعمل على إفساد دوافعه وسلوكه[٩٩] ولقد كان الاهتمام فى أول الأمر منصبا على دراسة نشاط الغدد الجنسية وافرازاتها. فلقد أكد بعض العلماء على العلاقة بين حالة الغدد الجنسية من النشاط أو الخمول وبين السلوك الانحرافى، حيث إنه إذا ما زاد النشاط الافرازى لهذه الغدد عن الحد الطبيعى المعتاد، تضخمت الحاجة الجنسية لدى الشخص وأصبح عنده دافع جنسى عنيف قد يؤدى بالشخص إلى محاولة إشباعه بوسائل انحرافية شاذة قد تكون المتيسرة أو المتوفرة أمامه[١٠٠] .

ولقد كشفت العديد من الدراسات الفسيولوجية عن ارتباط السلوك الجنسى المنحرف للمرأة بالنشاط الشديد للغدد الجنسية ففى دراسة (تيت TAIT) على مجموعة من

العاهرات تبين له أن الكثير من العاهرات فى إنجلترا على درجة كبيرة من الشهوانية الجنسية، وأنهن مصابات بتضخم فى الرغبة الجنسبة. وأن هذه الحالة كانت هى الدافع الرئيسى لهن على احتراف الدعارة، ويدلل (تيت) على ذلك بأنه وجد أن عددا كبيراً من المتزوجات بأدنبرة وممن يعشن ظروفا اقتصادية مواتية يمارسن الدعارة خارج منزل الزوجية. وأنهن على علاقة جنسية مستمرة ومنتظمة مع أشخاص غرباء[١٠١].

ومن الدراسات التى أجريت فى مصر وكشفت عن ارتباط انحراف المرأة باضطرابات فى إفراز الغدد دراسة قام بها (أحمد فهمى وآخرون) على مجموعة من البغايا ومجموعة ضابطة وأوضحت النتائج أن مجموعة البغايا أدنى فى تكوينهن الفيريقى من نسوة المجموعة الضابطة، كما تعانى مجموعة البغايا من اضطراب الغدد الصماء وعدم الاتزان الهرمونى[١٠٢]. إلا أن بعض علماء الاجتماع يدحض هذا الرأى ويؤكد أن السلوك الجنسى المنحرف هو سلوك متعلم تحت تأثير ظروف اجتماعية واقتصادية معينة فى البيئة. فلقد كشفت دراسة (كنزى) عن السلوك الجنسى الأمريكى، أن ٣٣٪ من النساء لهن خبرات جنسية قليلة وأن نسبة ممارسة هذا السلوك المنحرف كانت مرتفعة فى الأماكن الفقيرة والمزدحمة أو التى يحرم فيها الاختلاط كالسجون والمدارس الداخلية، ولعل ذلك يعكس طبيعة المجتمع الذى يعيش فيه الفرد وتأثيره فى توجيه سلوكه الجنسى[١٠٣].

وفى مسلك ثالث ربط بعض الفسيولوجيين السلوك الإجرامى بحالات الصحة أو المرض، وذلك من خلال الكشف عن الفروق بين المجرمين وغير المجرمين، من حيث تفاوتهم فى الحالة الصحية العامة وذلك لاستخلاص بعض الاستنتاجات التى تربط بين هذه العوامل والسلوك الإجرامى، وقد استنتج بعض الباحثين من هذه النوعية من الدراسات اتسام المجرمين بضعف الصحة العامة، ومن ثم ربطوا بين الجريمة واعتلال الصحة[١٠٤].

وعلى الرغم من قلة الدراسات التى أوضحت ذلك وأجريت للتحقق من صدق هذا الفرض ومدى صلته بالسلوك الإجرامى للمرأة، إلا أن بعضها جاء بنتائج تؤكد صحته، ففى دراسة أجراتها (آن بنجهام ANNE BINGHAM) على خمسمائة فتاة وامرأة جانحة جنسيا، تبين أن العامل الفسيولوجى هو السبب الأساسى المسئول عن جنوح هؤلاء الفتيات، فى حين أن البيئة والحالة االعقلية ليس لها سوى دور محدود فى تشكيل جنوحهن. فلقد كانت أغلب هؤلاء الفتيات تعانين من ضعف الحالة الصحية وأنيميا حادة، فضلا عن ضعف الإبصار وانتشار أمراض القلب بينهن، ووجود التواءات بالعمود الفقرى[١٠٥].

بيد أن هذه الآراء كانت مثارا للنقد الشديد، خاصة إذا ما تم مناقشتها وفق أبعادها الاجتماعية، حيث إنه من الصعوبة البالغة عند تقديرنا لأهمية هذه العوامل فى خلق صور السلوك الإجرامى أن نضعها بمعزل عن استجابة البيئة الاجتماعية، فإعتلال الصحة وشواهد العجز البدنى وارتفاع معدل الأمراض بين المجرمات - أن وجدت هذه الأمور - إنما يمكن ردها إلى سوء التغذية الناتج عن الفقر أو عدم اهتمام الأبوين بأبنائهما وغير ذلك(١٠٦).

جـ) كروموسومات الجنس:

يشير بعض علماء الكروموسومات إلى وجود علاقة بين الخلل فى كروموسومات الجنس والسلوك الإجرامى للمرأة(١٠٧). وفى رأيهم أن كروموسومات الرجل نشطة متحركة فى حين أنها لدى المرأة سالبة هادئة(١٠٨) ولهذا السبب يعزى كل من (ويلسونWILSON وهيرنستين HERRNSTEN) الفروق الواضحة بين معدلات الجريمة لدى الذكور والإناث، حيث أن وجود أو غياب الكرموسوم الذكرى له تأثير على الشكل الفيزيقى والسلوك والميول العدوانية(١٠٩).

وتعتبر دراسة (كاوى وسلاتر) عن انحراف الفتيات من أبرز الدراسات التى تستند إلى هذا الاتجاه فى تفسير جنوح الأنثى. فلقد أشارا إلى أن الأنثى العادية لها اثنان من الكرموسومات (س) فى حين للذكر كرموسوم (س) وآخر (ص) وهما يفترضان أن الجنوح يرتبط بالكرموسوم (ص) ولذلك فإن الذكر الذى يحمل الكرموسوم (ص+) يكون أكثر شيوعا بين المجرمين عن الأفراد العاديين. وهذا الرأى يستند إلى افتراض بسيط هو أن الكرموسوم (ص) يحدد تطور النمط الذكرى للبناء السيكوسوماتى وهذه الذكورة هى التى تؤدى إلى الجنوح.

وفى ضوء تصور (كاوى وسلاتر) بأن الذكورة هى التى تؤدى إلى الجنوح، يعزى السلوك الجانح للفتيات فى رأيهما إلى أن جسمهن يتكون من بناء كروموسومى شاذ وغير سوى يحمل الكرموسوم الذكرى (ص)(١١٠).

إلا أن هذا الافتراض يفتقر إلى الدقة العلمية، لأنه ليس هناك دليل علمى أو طبى على أن الذكورة فى البناء الجسدى من العوامل المؤدية إلى الجنوح، فضلا عن ذلك فإن افتراضهما أن الفتاة التى تتبنى سلوكا ذكريا تماما تكون رمزا للشذوذ البيولوجى، يعتوره القصور لأن هذا يعنى أن هناك نمطا واحدا للسلوك الطبيعى للأنثى محددا بيولوجيا. وبذلك لم يتمكن تحليلهما من تصور الأنثى خارج الأدوار التقليدية النمطية. حيث أنهما

يستبعدان أن تسلك المرأة سلوك الجريمة والجنوح نظرا لآن التركيبة الأنثوية أكثر حياء فضلا عن أنه ينقصها الجرأة.

والواقع أن افتراضهما بأن هناك نمطا واحدا لطبيعة جنس الأنثى، وربط السلوك السوى بالطبيعة التى يتسم بها جنس الأنثى جعلهما يتفقان فى الرأى مع (لمبروزو وفيريرو) فى أن الخصائص الثقافية لسلوك المرأة ترتبط بالتكوين البيولوجى لها. فاعتقادهما بأن الأنوثة صفة طبيعية فى الأنثى والذكورة سمة طبيعية بالذكر جعلهما يهملان تباين السلوك الذى يرتبط بالجنس بتباين المجتمعات المختلفة. فقد تتبنى المرأة فى بعض المجتمعات أنماطا من السلوك تعرف بالسلوك الذكرى فى مجتمع آخر(١١١).

وتعتبر الدراسات التى أجرتها (ميد) على ثلاث مجتمعات بدائية فى غينيا الجديدة دليلا قويا يعكس تباين سلوك الجنسين بتباين المجتمعات. فلقد لاحظت (ميد) أنه بينما تمارس المرأة فى أحد هذه المجتمعات الأدوار التقليدية المرتبطة بخصائصها الأنثوية، تجدها فى مجتمع آخر، وهو جزيرة مانوس تمثل الجنس القوى المسيطر حيث أن قدراتها وسلوكها تصبح متفقة مع خصائص الجنس الذكرى الذى يلعب نفس الدور فى حضارة أخرى. فلقد كانت النساء فى هذه الجزيرة تتولى الكثير من الأعمال التى تتم خارج المنزل، وتترك مهمة رعاية الأطفال للرجل، حيث أن عادات جزيرة مانوس وتقاليدها تقضى بذلك ولعل هذا يعكس مدى الاختلاف بين سلوك الجنسين من مجتمع لآخر تبعا لتأثير البناء الثقافى والاجتماعى على السلوك بصفة عامة(١١٢).

والواقع أنه من الملاحظ فى معظم الكتابات التى كتبت عن إجرام المرأة وجود خلط بين الجنس بمفهومه التناسلى أو البيولوجى (SEX) والجنس من حيث الذكورة والأنوثة بمفهومه الاجتماعى (GENDER) فعلى سبيل المثال، وفى ضوء هذا الخلط نجد أن وجهة نظر (لمبروزو وفيريرو) فى تفسيرهما للسلوك الإجرامى تستند إلى أن طبيعة المرأة مضادة للجريمة فى حين أن الجريمة بالنسبة للرجل تعتبر نمطا سائدا يعبر عن خصائصه وصفاته الفيزيقية، وبالتالى فإنه إذا كانت المرأة من النمط الإجرامى بالميلاد فهى بذلك ليس امرأة منبوذة فقط ولكنها أيضا من الناحية البيولوجية تشبه الرجل. وهذا نتيجة الافتراض بوجود أساس بيولوجى وراثى للتمييز أو التفرقة SEXUAL DIFFE-RENTIATION على سبيل المثال – الذكر – الأنثى – فى حين أن هناك أيضا أساساً اجتماعيا للتمييز أو التفرقة الجنسية GENDER DIFFERNTIATION على سبيل المثال – مذكر – مؤنث – (١١٣).

لكن على الرغم من ذلك فقد فسر لمبروزو انحراف المرأة وسلوكها الإجرامى من خلال خصائصها الأنثوية والبيولوجية فى حين أنه لم يلتفت إلى الظروف البيئة وتأثيرها على خصائصها الأنثوية وبالتالى سلوكها المنحرف وقد انعكس هذا التصور على أغلب الكتابات المعنية بإجرام المرأة التى ظهرت بعد ذلك(١١٤).

والواقع أن تفسير لمبروزو وغيره من الباحثين فى ضوء هذا التصور غير دقيق لاعتبارين:-

أولاً: أن الأساس البيولوجى للتفرقة الجنسية ليس ثابتا، فضلا عن أنه يعتبر فضفاضا وغير محدد، والدليل على ذلك أن هناك حالات من الأشخاص تولد بصفات جنسية محددة، وعند سن البلوغ تتطور الخصائص الجنسية الثانوية، والخاصة بالأعضاء التناسلية والجنسية إلى الجنس الآخر. ولذلك يمكن أن نعتبر الجنس كمفهوم متغير وليس ثابتا. أضف إلى ذلك أن العلاج بالهرمونات والجراحة قد مكنت من تداخل أحد الجنسين بالآخر حيث أصبح بالإمكان أحداث تحول صناعى للصفات والخصائص الجنسية.

ثانياً: أنه إذا كان الجنس SEX مصطلحا بيولوجيا فإن الجنس GENDER مصطلح اجتماعى وسيكولوجى وثقافى. وقد أيد ذلك العديد من الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية وقد سبق أن قدمنا آنفا مثالا يؤكد ذلك. فعلى الرغم من أنه يمكن أن نطلق على بعض أنماط السلوك صفة الذكورة والأنوثة، إلا أن كلاهما يعتبرا مفهوما اجتماعيا نسبيا، وليس ثابت من الناحية البيولوجية كما أنه يمكن لأحد الجنسين اكتسابه بدون ظهور عيوب خلقية وبيولوجية مصاحبة له(١١٥).

د) التخلف العقلى:

فى البداية يرى (دول DOLL) أن التخلف العقلى حالة ناتجة عن عوامل وراثية وتكوينية أو الإصابة بمرض منذ الولادة أو بعدها فى سن مبكرة، وهذه الحالة تحدث تأثيرا ينتج عنه توقف أو إبطاء النمو العقلى وبالتالى قصور فى مستوى التواءم الاجتماعى، ويظل هذا التخلف العقلى مستمرا لأنه غير قابل للشفاء(١١٦).

ويؤكد البعض أن هناك رابطة بيولوجية بين الاستعداد الإجرامى والتخلف العقلى. وتفسر هذه العلاقة بأن التخلف العقلى يشوه ويغير الكثير من سمات الشخصية الإنسانية، حيث يمكن أن يصبح الفرد مهيئا للانحراف أو على الأقل من جهة أخرى يمكن أن يساعد التكوين البيولوجى للشخصية على ظهور صور معينة من الأمراض العقلية مما يساعد من جهة أخرى على السلوك الإجرامى(١١٧).

ولقد كان تأكيد البعض على الصلة بين التخلف العقلى والانحراف بصفة عامة وانحراف المرأة على وجه الخصوص محور اهتمام العلماء منذ فترة طويلة. ويعتبر (لمبروزو) بصفة عامة من أوائل الباحثين الذين أوضحوا ذلك. فلقد ذهب إلى أن الصرع والتخلف العقلى ذو أثر حاسم فى إجرام الذكور والإناث، وأن كانت دلائل الصرع أكثر ندرة بين الإناث المجرمات فى الوقت الذى كان التخلف العقلى أوضح بين العاهرات[١١٨].

وهناك من البعض من يناقض نتائج لمبروزو ويشير إلى أن النساء أكثر تعرضا للأمراض العقلية من الرجال، مما كان لذلك تأثيره على حجم جرائم كليهما، ويستدل على ذلك بأن التقرير السنوى للصحة العقلية عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ فى بريطانيا أوضح، أنه فى الوقت الذى نجد فيه كل تسع نساء مجرمات واحدة منهن مصابة بمرض عقلى، نجد مجرما واحدا مصابا عقليا كل أربع عشر من المجرمين الذكور[١١٩].

ومن الملاحظ أنه خلال العقود الأخيرة تركزت البحوث والدراسات المعنية بالخصائص الذاتية للنساء المجرمات على الجوانب العقلية أكثر منها على النواحى الفسيولوجية، ففى دراسة أجراها الألمانى (بونهوفر) على مجموعة من الداعرات اللائى قام بفحصهن فى سجن (برسلو) بالمانيا، اتضح له أن نسبة كبيرة من هؤلاء العاهرات مصابة بحالة من الضعف العقلى[١٢٠]. كما انتهى (بياجيت PIAGET) أيضا إلى نتيجة مماثلة فى دراسة على مجموعة من الفتيات الجانحات، حيث وجد أن انحرافهن يعزى إلى تخلفهن العقلى وليس إلى تشربهن المفاهيم الخاطئة عن السلوك الإجرامى[١٢١].

ولكن على الرغم من ذلك، فإن هناك البعض يشير إلى أن العلاقة بين التخلف العقلى وانحراف المرأة ليست علاقة مؤكدة، وينبغى أن تؤخذ نتائج الدراسات التى أوضحت ذلك بحذر شديد[١٢٢]. ويستند هؤلاء فى وجهة نظرهم إلى نتائج تناقض قيام العلاقة بين الجريمة والتخلف العقلى[١٢٣].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النقد لا يتعارض مع القول بأن هناك بعض الحالات التى قد يلعب التخلف العقلى فيها دور واضح كسبب غير مباشر للجريمة لأنه ينبغى أن يكون إلى جانب النقص العقلى فى هذه الحالة تأثيرات أخرى على الفرد تعمل على انحرافه، وذلك لأن النقض العقلى يفرض على من يعانية عجزا اقتصاديا وتربويا، خاصة إذا كان المجتمع لا يقدم الرعاية الكافية لمثل هؤلاء مما يحول دون تحقيق التكيف الاجتماعى السليم[١٢٤].

تعقيب :

يتضح لنا فى ضوء ما سبق أن الاتجاه البيولوجى حاول أن يربط السلوك الإجرامى للمرأة بمجموعة من الخصائص الجسمية والتشريحية تكشف عن دونية بيولوجية تتسم بها المرأة المجرمة. فهذا النمط من السلوك المنحرف للمرأة، إنما هى مدفوعة له أساساً بقوى داخلية من جسمها كما يتمثل فى المحددات الوراثية أو التغيرات الفسيولوجية.

والواقع أنه على الرغم من أن هذا الاتجاه قد استطاع أن يكشف عن السمات الفردية المرتبطة بالسلوك الإجرامى للمرأة، فإنه على الجانب الآخر يفتقر إلى الدقة العلمية نظرا لأنه يمثل غاية التصلب فى تقرير وحدة السببية، خاصة وأن هناك دراسات وبحوث علمية كشفت عن ضعف ارتباط هذا النمط من السلوك بالعوامل البيولوجية. أضف إلى ذلك أنه قد أغفل أثر البيئة الاجتماعية أو قلل من تأثيرها فى تشكيل هذا السلوك. فمما لا شك فيه أن مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية وبالتالى سلوكها سواء كان السوى أو المنحرف يتأثر إلى حد كبير بطبيعة التكوين الاجتماعى، وذلك لأن الشخصية والسلوك بمنظورهما الاجتماعى لا ينشآن فى فراغ، بل يتم ذلك فى إطار تكوين اجتماعى ترتبط به الشخصية والسلوك.

ولهذا كان من الضرورى النظر إلى الخصائص البيولوجية التى يتسم بها الفرد فى ضوء أبعادها الاجتماعية. بمعنى أنه إذا كانت الشواهد العلمية قد كشفت عن انتشار الأمراض والعجز البدنى واعتلال الصحة بين بعض المجرمات، إنما يمكن ردها إلى سوء التغذية الناتج عن الفقر أو إلى التفكك الأسرى وإهمال الأسرة للأبناء وغير ذلك. كما أنه من الصعوبة البالغة عند تقديرنا لأهمية هذه العوامل من حيث مسئوليتها عن السلوك الإجرامى أن نضعها بمعزل عن استجابة البيئة الاجتماعية.

المبحث الثانى
الاتجاه النفسى وإجرام المرأة

فى الواقع لم يكن تفسير السلوك الإجرامى بوجه عام والسلوك الإجرامى للمرأة على وجه الخصوص من الناحية النفسية حديث النشأة، وذلك لأن كل التفسيرات البيولوجية – التى عرضنا لها آنفا – قد لمست بصورة غير مباشرة المتغيرات السيكولوجية[١٢٥].

ولقد كان لذلك تأثيره على أنصار الاتجاه النفسى المهتمين بانحراف المرأة وسلوكها الإجرامى بعد ذلك، حيث إتخذ تفسيرهم فى البداية مدخلا بيولوجيا، وأن كانوا إختلفوا حول أهمية الدور الذى تلعبه العوامل البيولوجية فى سلوكها المنحرف، ويمكننا أن نميز فى هذا الصدد بين اتجاهين فرعيين الأول اتجاه التحليل النفسى، والثانى إتجاه علم النفس الاجتماعى[١٢٦].

أ) التحليل النفسى :

يعتبر (فرويد FREUD) رائد التحليل النفسى من أبرز رواد هذا الاتجاه الذى اهتم بتفسير السلوك الإجرامى للمرأة من خلال افتراضات بيولوجية تتمثل فى المقولة الشهيرة (أن التشريح قدرها ANOTOMY IS HER DESTINY) فلقد نظر (فرويد) إلى المرأة باعتبارها أدنى من الناحية التشريحية مقارنة بالرجل ومقدراً لها أن تكون زوجة وأم، وهذا المصير الأقل يلائم الجنس الأدنى وتعزى – فى رأيه – هذه الدونية إلى أن أعضاء المرأة الجنسية أدنى منها عند الرجل. وتبدو هذه الرؤية الفرويدية أكثر وضوحا فى المرحلة

المبكرة حيث تعتقد الفتاة أنها فقدت عضوها الذكرى كعقاب لها. وبالتالى ينمو لديها إحساس بالغيرة والانتقام، وفى نفس الوقت يتخوف الصبى من حسدها وانتقامها. وعلى ذلك ترجع الخصائص الأنثوية إلى دونية الأعضاء الجنسية فى حد ذاتها وعقدة النقص التى تنشأ لدى المرأة نتيجة هذا الفهم(١٢٧).

ويعتقد فرويد أن شخصية المرأة بغض النظر عن البناء الاجتماعى والقيم الاجتماعية والسياسية السائدة فى المجتمع الذى توجد فيه تتسم بثلاث خصائص عضوية تميزها هى: – السلبية – الماسوشية – النرجسية(١٢٨).

ويرى فرويد أن السلبية الأنثوية تبدو فى أمور شتى فمن الملاحظ أنه فى الخلايا الجنسية تكون البويضة ساكنه سلبية استقبالية، بينما نجد الحيوان المنوى نشطا ومتحركا كما أن السلوك الجنسى أثناء العملية الجنسية يوضح استمرار هذه التفرقة بين الذكرى النشط والأنثوى السلبى، ثم أن تشريح الأعضاء الجنسية يوضح أن العضو الذكرى أعد للاختراق الإيجابى، بينما أعد الأنثوى للاستقبال(١٢٩).

ويعتقد فرويد أن المرأة ماسوشية لأن متعتها الجنسية يشوبها الألم وذلك خلال دورها الجنسى، فى حين أننا نجد الرجل لديه نزعة عدوانية ورغبة فى إنزال الألم خلال دوره الجنسى وأما النزعة النرجسية لدى المرأة فى رأيه فتبدو مظاهرها فى تزينها بالملابس الأنيقة والتجمل بالمساحيق. وتسعى المرأة إلى إنجاب الطفل كمحاولة لتعويض شعورها بالنقص ودونية أعضائها الجنسية.

ويرى فرويد أن شخصية المرأة نتاج لهذه الخصائص حيث أنه ليس لديها إحساس كبير بالعدالة وغالبا ما تكون أحكامها غير عقلانية نتيجة سيطرة نزعة الحسد، وإحساسها الأخلاقى المتدنى(١٣٠). واستناداً لهذا التحليل – تفسر نظرية فرويد انحراف المرأة وسلوكها الإجرامى، فهى تتصور أن كل النساء لديهن غيرة من الذكور وشعور بالنقص ولكن بدرجات متفاوتة وهذا بدوره يؤدى إلى وجود نوعين من النساء، نساء تحاول تحقيق التكيف وتبحث عن تعويض نقص الذكورة من خلال ممارسة أدوارهن كأمهات وزوجات.

أما النساء اللائى ليس لديهن قدر من الانطياع والسلبية الأنثوية ولا تميلن لأداء أدوار الزوجة والأم، فهؤلاء تعانين من انعدام التكيف(١٣١).

وطبقا لهذا الافتراض فسر فرويد مظاهر انحراف المرأة. حيث أشار إلى أن رغبة بعض النساء فى الحصول على وظيفة وعدم اهتمامهن بدورهن كزوجات وأمهات وارتكابهن الأفعال الإجرامية، إنما يعكس هذا أن مثل هذه النوعية من النساء تعانى من

عقدة الذكورة. وتتجلى هذه العقدة الذكرية بصورة واضحة من خلال اتباع هؤلاء النساء أهداف الذكور كالنجاح المهنى أو الرغبة فى الحصول على السلطة والمال.

لذلك ففى رأيه - أن الفرق بين النساء اللائى تعشن التوافق والنساء اللائى تعانى من انعدام التكيف، أن النوعية الأولى استوعبت القيم المرتبطة بدورها فى المجتمع، فى حين أن الثانية رافضة لهذا الدور. وهو يعتبر النساء اللائى تسعين إلى تحقيق استقلالهن أو الالتحاق بالجامعة أو الاشتراك فى الحركات النسائية، بأنهن غير ناضجات وناقصات(١٣٢).

والواقع أن هذه الأفكار التى أثارها (فرويد) تعرضت لانتقادات شديدة لعل أبرزها ما ذهبت إليه (كارين هورنى) من أن رغبة البنت فى أن تصبح ذكراً ليس لأنها تنشد العضو الذكرى كما يعتقد فرويد بقدر ما يرجع إلى تطلعها للحصول على الامتيازات الاجتماعية التى يتمتع بها الذكر(١٣٣).

لكن على الرغم من الانتقادات التى تعرض لها اتجاه "فرويد الفكرى"، إلا أن تأثيره كان كبيرا على العديد من الدراسات التى عنت بالسلوك الإجرامى للمرأة فى حقبة الستينيات. ويبدو هذا التأثير واضحا من خلال العديد من التفسيرات الآتية والمعنية بهذا النمط من السلوك:-

- يمكن أن تعزى جرائم القتل التى ترتكبها النساء إلى أن هؤلاء النساء تعانين من انعدام التكيف.

- يمكن أن يكون ارتكاب النساء للجريمة شكلا من أشكال الاحتجاج ضد الدور النسائى الطبيعى، وبسبب أنهن لم يخلقن كذكور، حيث أنهن لم يستطعن التكيف فضلا عن شعورهن بالدونية فأصبحن حاسدات باحثات عن الانتقام المتمثل فى بعض نماذج السلوك اللاجتماعى والإجرامى(١٣٤).

ومن الدراسات التى تأثرت بتحليل فرويد دراسة (كونوبكا) (G. KONOPKA) صراع الفتاة المراهقة) والتى تعزى فيها، انحراف الفتيات إلى عامل نفسى يتمثل فى الشعور بالوحدة وعدم القدرة على التكيف.

ولقد فسرت (كونوبكا) انحراف الفتيات وجنوحهن من خلال التسليم بالتصورات الخاصة بجنس المرأة، دون محاولة مناقشتها فى إطار البناء الاجتماعى، ولهذا لم ينجح تحليلها فى إزاحة النقاب عن انحراف المرأة وسلوكها الإجرامى(١٣٥).

إلا أن أظهر الدراسات التى تأثرت إلى حد بعيد بتحليل فرويد - على الرغم من أنها ذات طابع اجتماعى - دراسة (اتوبولاك) عن إجرام المرأة. فلقد أوضح أن المرأة عندما

ترتكب السلوك الإجرامى، غالبا ما تعانى من اضطرابات فسيولوجية وبيولوجية، تنعكس على تكوينها النفسى والاجتماعى وتبدو هذه الاضطرابات بشكل واضح خلال فترة الحيض (فاتوبولاك) يفترض أن هناك ارتباطا بين الدورة الشهرية وسلوكها الإجرامى فخلال هذه الفترة تفقد المرأة أنوثتها وتصبح أكثر إكتئابا وقلقا نتيجة فشلها فى أن تصبح ذكرا، مما قد يدفعها ذلك إلى ارتكاب أفعال عدوانية وانتقامية لتعويض افتقادها الذكورة، ولعل ذلك يعكس مدى تأثر (بولاك) بتحليل (فرويد) فى تفسيره العلاقة بين سلوك المرأة المنحرف وبيولوجيتها[١٣٦].

ب) علم النفس الاجتماعى:

وفى مقابل الاتجاه السابق قلل أنصار إتجاه علم النفس الاجتماعى المهتمين بدراسة انحراف المرأة وسلوكها الإجرامى من دور العوامل الفسيولوجية والبيولوجية فى تفسيرهم لانحرافها. وحاولوا دراسته فى إطار سمات الشخصية التى تعتبر بمثابة عوامل هامة فى تحديد السلوك البشرى، حيث أن الشخصية تتشكل بصفة أساسية فى البيئة الأسرية خلال فترة الطفولة المبكرة. ولقد أجريت العديد من الدراسات لعزل السمات الشخصية التى تفرق المنحرفات والبغايا عن غيرهن من النساء وقد تمثلت السمات الشخصية التى دارت عليها محاور هذه الدراسات فى الاستقرار الإنفعالى والميول الجنسية ومستويات الذكاء، فضلا عن التعرف على الأصول الأسرية للمنحرفات، ولقد أظهرت هذه الدراسات اتسام المنحرفات ببعض السمات الشخصية السلبية كانخفاض مستوى الذكاء وعدم الاستقرار الانفعالى، فضلا عن اتسام البيئة الأسرية لهن بالتفكك، مما أدى إلى معاناتهن من خبرة الطفولة التعسة فى أسرهن[١٣٧].

ومن الدراسات النفسية التى تعكس هذه النتائج دراسة (إيمان إبراهيم) والتى أجرتها على عشرة من قتلة وقاتلات الأزواج والزوجات، خمسة من النساء وخمسة من الرجال. فلقد تبين من نتائج الدراسة، أن من أهم العوامل المسئولة عن ارتكاب النساء المجرمات هذا النمط من الجرائم، شعورهن بالإحباط وعدم الاستقرار الانفعالى، وأن جميع القاتلات تنحدرن من أسر كانت تتسم العلاقة الزوجية فيها بين آبائهن وأمهاتهن بالعدائية والتوتر الشديد، مما كان له تأثيره على سلوكهن اللاحق فى حياتهن الزوجية، والذى كان يتسم بالعنف[١٣٨].

ولقد قام (شلدن جلوك وزوجته الينور) بدراسة لهما عن المنحرفات فى الولايات المتحدة تناولت خمسمائة من نزيلات الإصلاحيات فى ماساشوستس. وقرر الباحثان أن نسبة

كبيرة من النساء المشتغلات بأعمال غير مشروعة، يندفعن إلى ذلك الأمر إما لضعف عقلهن أو لاتسام شخصياتهن بالطابع السيكوباتى أو لظهور ملامح واضحة من انعدام الاستقرار الانفعالى لديهن ومن هنا يتعذر عليهن كسب الحياة بالوسائل المشروعة(١٣٩).

تعقيب:

نخلص مما سبق إلى أن الاتجاه النفسى يستند فى تفسيره إجرام المرأة إلى قضية أساسية تتمثل فى أن انحراف المرأة يرجع إلى نقص أصيل فى تكوينها النفسى أو تعرضها لخبرات ذات أثر مرضى على النفس.

وإذا ما حللنا هذه القضية التى يستند إليها الاتجاه النفسى، يتضح لنا أنها تقلل من أهمية البيئة الاجتماعية فى تشكيل هذا النمط من السلوك أو تكاد تحصره فى الوسط المباشر دون أن تصل إلى أبعادها الأكثر اتساعا كما تبدو فى التكوين الاجتماعى كله. والواقع أن هذه النظرة قاصرة وتتجافى مع الواقع. فلقد أوضحت العديد من البحوث الاجتماعية أهمية التكوين الاجتماعى فى تحديد طبيعة السلوك وتشكيله سواء فى صورته السوية أو فى خلق العوامل التى تعمل على اعتوار شخصية الإنسان بالمرض النفسى والاضطراب، ذلك أن شخصية الإنسان لا يتم نموها وتطورها فى فراغ مستقل، وإنما يتدخل التكوين الاجتماعى كله فى تشكيلها، فالشخصية الإنسانية نتاج لتاريخها الاجتماعى، فهى لا تتشكل تبعا لقوانين سيكولوجية وبيولوجية ولكن تبعا لقوانين التطور الاجتماعى.

المبحث الثالث
الاتجاه الاجتماعى وإجرام المرأة

تمهيـــد:

الإنسان مهما ورث من صفات فإن السمات والخصائص التى يكتسبها من البيئة المحيطة به هى التى تشكل ملامح وخصائص شخصيته وشكلها النهائى، فالإنسان يعيش داخل المجتمع يتأثر به ويؤثر فيه، والحياة هى ذلك التفاعل المستمر بين الإنسان ومجتمعه(١٤٠).

لذلك عارض علماء الاجتماع أنصار الاتجاه البيولوجى والنفسى فيما ذهبوا إليه فى تفسيرهم لإجرام المرأة بعوامل بيوسيكولوجية فقط واتهموهم بالتحيز للعلوم التى تخصصوا فيها إلى الحد الذى جعلهم يتجاهلون أن الجريمة ظاهرة اجتماعية(١٤١) لأنه مهما كان الدافع لها فى حالتها الفردية سيكولوجيا أو بيولوجيا، فإن هذا الدافع لا يمارس تأثيره فى فراغ، ولكن فى إطار بناء اجتماعى ترتبط به شخصية الإنسان وسلوكه(١٤٢).

والواقع أن هذا التحول الذى ارتبط بعلماء الاجتماع كان له صداه الذى انعكس تأثيره على كافة الدراسات المعنية بتفسير إجرام المرأة مع بداية السبعينيات – حيث أخذت تنأى عن العوامل البيوسيكولوجية وترتكز فى بحثها على العوامل الاجتماعية التى قد يرتبط بعضها بالمرأة المجرمة وظروفها الخاصة بشكل مباشر أو بعضها الآخر الذى يرتبط بالأوضاع الاجتماعية العامة بالمجتمع الذى تعيش فيه، حيث أن هذه العوامل تتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر فى تشكيل سلوكها المنحرف(١٤٣).

وسنحاول فيما يلى أن نتناول أهم العوامل الاجتماعية التى تسهم فى تشكيل السلوك الإجرامى للمرأة، كانحرافات البيئة الأسرية، والحالة الزوجية، والأوضاع الاقتصادية ودرجة التحضر وأخيرا خروج المرأة للعمل وما صاحبه من تغيرات على وضعها الاجتماعى، ومدى علاقة ذلك بسلوكها الإجرامى.

أ)- العوامل الأسرية وإجرام المرأة:-

تعتبر الأسرة أول بيئة اجتماعية تتلقى الفرد وتقوم برعايته، وأهم وسيط بالنسبة له فى عملية التطبيع الاجتماعى(١٤٤). فالأسرة هى الطريق إلى المجتمع أو هى المجتمع الصغير الذى يسلم الفرد إلى المجتمع الكبير.

وترجع أهمية الأسرة باعتبارها مجالا شاملا لكل أنواع العوامل الاجتماعية من وجدانية وثقافية واقتصادية، ففيها يتم نسيج العلاقة الوجدانية التى تربط الفرد بالحياة الخارجية، وفيها يفهم الفرد معنى معينا للمجتمع فيعرف ما يجب وما لا يجب، ويكتسب ثقافته الخاصة التى تؤثر فى تقديره للأمور، وفيها تشبع مطالبة واحتياجاته الضرورية لبقائة الفيزيقى(١٤٥).

ولكن على الرغم من أهمية الدور الذى تقوم به الأسرة فإنه لا يمكننا الارتكان على أن الدور الاجتماعى الذى تقوم به فى المجتمع يجعلها دائما محافظة على سلوك أفرادها ضد الانحراف والسلوك الإجرامى، فالواقع أن الأسرة نفسها قد تكون البوتقة التى تختمر فيها كافة مكونات انحراف شخصيات أفرادها وتحولهم للسلوك الإجرامى، وفى نفس الوقت هى الشرارة الباعثة لكوامن ما أحدثته التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع على الأفراد من انحرافات. وانطلاقا من ذلك نقول إنه إذا كانت الأسرة هى الإطار الذى يتفاعل داخله كافة العوامل المشكلة لشخصيات أفرادها، وجدانية وثقافية واقتصادية، فإن الفرد يكتسب ثقافته الخاصة به منها، رغم أنها فى نفس الوقت انعكاس لثقافة الطبقة التى تنتمى لها هذه الأسرة والبيئة التى نشأت فى ظلها، والمجتمع الذى يجمع هذه البيئة ويفرض هذه الثقافة.

وهذا يعنى أنه كلما قامت الأسرة بكافة وظائفها بشكل جيد كلما ساعدت على نشأة أنماط السلوك السوى بين أفرادها وعند عجزها وهذا انعكاس لعجز النظم الاجتماعية الأخرى المرتبطة بها يأتى هذا السلوك المنحرف المجرم(١٤٦).

والواقع أن العديد من البحوث والدراسات تشير إلى أن الإناث أكثر تأثراً بالظروف الأسرية السيئة التى تدفعهن إلى الانحراف عن الذكور، وأهم هذه الظروف تتمثل فى

اضطراب العلاقات الانفعالية والتربية الخاطئة وأيضا ما يصيب الأسرة من تصدع يحرمها من أحد الوالدين أو كليهما وسنحاول فيما يلي تناول بعض هذه الظروف بشئ من التفصيل:-

١- اضطراب العلاقات الانفعالية وإجرام المرأة:

لقد كان لأنصار التحليل النفسي الفضل الأكبر في إبراز الدور الهام الذي تلعبه العلاقات الانفعالية والعاطفية والباكر منها على الأخص في نمو الشخصية وأثرها فيما يتعرض له من اضطرابات نفسية وعقلية وسلوكية[١٤٧].

فلقد ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن الشخصية نتاج العديد من العوامل المتشابكة التي تتعرض لها في الطفولة وخاصة المرحلة الفمية ومن أبرزها الرضاعة، ففي دراسة قامت بها (فريدا جولد مان ايسلر) عن الرضاعة وأثرها في تكوين الشخصية وذلك على ٦٨ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٨-٣٥ سنة اتضح أن الشخصيات المتفائلة والسوية منهن ترتبط بالإشباع في الرضاعة، في حين أن المتشائمات والتي تسلك السلوك العدواني واللاجتماعي منهن ترتبط بعدم الانتظام أو الإشباع في الرضاعة[١٤٨].

ويرى جولفر أن اختيار المرأة للبغاء مهنة لها يتحدد ببواعث جنسية تكمن في الطفولة المبكرة للبغي مؤكدا أن تأثير العوامل البيئية هو في جوهرة ذو طابع سيكولوجي، فافتقار المرأة البغي وعدم شعورها بالحب في نطاق أسرتها خلال طفولتها يمارس تأثيرات سيكولوجية عليها في سلوكها اللاحق بعد ذلك. بحيث يؤدي ذلك إلى إضعاف شعورها بطمأنينة الحب التي يحصل عليها الإنسان السوي في أسرته. كما يقلل (جلوفر) من شأن الدافع الاقتصادي الذي تبرر به بعض البغايا احترافهن. حيث أن الجزاء المادي له في رأي (جلوفر) أبعاد سيكولوجية تتمثل في أن المال يعني لدى البغي الأمان والطمأنينة. فهي تقدم ما تكسبه من مال لتشتري به مكانا في قلب إنسان تعشقه. فكأنها تشتري بالمال شعورا بالحب[١٤٩]

وتعتبر (مرجيت ربيل) من أبرز الذين أكدوا على أهمية الحب باعتباره ضرورة للنمو العقلي الانفعالي والاجتماعي السليم، ولا يقل أهمية عن العناية بأمور التغذية المناسبة فالحاجة إلى الحب خاصة في الصغر أساسية. فهو يعتبره من العوامل المرتبطة بالمحافظة على حياة الصغير في مرحلة الطفولة المبكرة[١٥٠] ولذلك فإن للعلاقات بين الوالدين آثارها الهامة في المراحل المبكرة من حياة الفرد لما لها من تأثير على النمو النفسي الانفعالي. فاضطراب العلاقة بين الوالدين والمشاحنات المستمرة بينهما يحرم الطفل من الاستقرار النفسي والحب، فضلا عن شعوره بالنبذ [١٥١].

وتعد دراسة (هارولد جرينوولد) التى قام فيها باختيار عشرين من البغايا من الدراسات التى أكدت على ارتباط ذلك بانحراف المرأة. فلقد وجد أنه لا توجد فتاة واحدة منهن إلا وقد نشأت فى أسرة مفككة تفتقر إلى العلاقات الحميمة المستقرة بين أفرادها. كما أن تسع عشر فتاة أوضحن له شعورهن بأنهن مرفوضات من جانب الوالدين. ولقد حدد "جرنيوولد" مجموعة من العوامل التى تؤثر فى اختيار المرأة طريق البغاء حرفه لها، إلا أنه يعتقد أن أول هذه الأسباب وأخطرها هو الإحساس العميق المبكر بالحرمان نتيجة رفض الأم وكراهيتها لابنتها، وهكذا يعانى هؤلاء البغايا من الحرمان العاطفى. كما يشعر هؤلاء بحاجة ماسة إلى البحث عن الدفء والحب عند الرجال تعويضا عما فقدنه من حب أسرى[١٥٢] .

وقد أيد (هولندر) استنادا إلى علاجه لحالتين من البغايا- رأى (جلوفر وجرينوولد) - وذهب إلى أن الانحراف والبغاء يعكس وجود عقبات فى شخصية البغى تعوق نموها الانفعالى. ويؤكد (هولندر) أن النمو الانفعالى للبغى قد وقف عند مرحلة تماثل الحالة التى عليها النمو الانفعالى عند الوليد البشرى عندما يعجز عن التفرقة بين أمه وتمييزها عن أى شخص آخر ولا يدرك أمه إلا على أنها مجرد جسم يحمل له ما يخفف من التوترات الفسيولوجية التى يشعر بها كالجوع والبلل وهكذا تصبح المرأة التى لا تستطيع أن تتجاوز هذه المرحلة الطفلية عاجزة عن إبداء أى علاقة انفعالية حميمة بحيث لا تبغى غير العلاقة الجسدية [١٥٣].

٢- التربية الأسرية الخاطئة وإجرام المرأة:

هناك شبه إجماع على نقطة هامة فى التربية الاجتماعية وهى أن أساليب التربية عندما تكون خاطئة توقظ كوامن الاستجابة المنحرفة عند مستقبلها فتزيدها أو على الأقل تصبح هى بذرة لأفعال أخرى تزيد فرص حدوث هذا الانحراف[١٥٤].

ولكن إذا كان هذا الرأى يصدق على الانحراف بصفة عامة فإنه أكثر ارتباطا بانحراف المرأة على وجه الخصوص حيث أنها أكثر تأثراً بما يعتور الأسرة من ظروف سيئة استناداً للعديد من البحوث التى كشفت عن ذلك. فلقد أوضحت (روز جيالومبارد ROSE GIOLLOMBARDO) فى دراستها عن المرأة المجرمة عام ١٩٦٦ أن انحرافها يعزى إلى تربيتها الخاطئة. وفى دراسة أخرى عام ١٩٣٤ على خمسمائة من النساء الجانحات أوضح (جلوك وزميلته) إن سلوكهن المنحرف يرجع إلى نقص الرقابة وضعف الضبط الاجتماعى فى الأسرة عليهن بصورة ملحوظة[١٥٥].

ولقد أشار كلا من هيلي وبرونر في دراستهما عن الجنوح عام ١٩٢٦ والتي ركزا فيها على جنوح الذكور أكثر من الفتيات أن معاملة الجناح بالأساليب الشائعة المتمثلة في التساهل الشديد على الإطلاق أو العكس حيث العنف والقسوة، يعقبه فشل كبير وانحراف في السلوك. فلقد بينت الإحصاءات وجود ٦١٪ فشل وانحراف في حالات الذكور بسبب هذا الأسلوب الخاطئ في التربية و٤٦٪ فشل في حالات الفتيات.

ولقد أيد (سيريل برت CYRIL BURT) رأى هيلي وبرونر في أن التربية الخاطئة من أهم العوامل الأسرية التي لها صلة بانحراف وجنوح الفتيات. فلقد أوضح في دراسته الجانح الصغير والتي أجريت على ١٢٣ ذكر، و٧٤ فتاة جانحة، تم مقارنتهن بمجموعة من أربعمائة طفل غير جانح، أن أهم العوامل التي ترتبط بجناح هؤلاء الفتيات، انتشار التسيب والتساهل وعدم وجود نظام يحدد سلوكهن، أضف إلى ذلك الازدحام السكني وكثرة تناول الآباء المخدرات وإدمان الكحوليات والافتقار إلى علاقة حميمة بين الآباء والأمهات. فلقد وجد أن ٦١٪ من حالات الجنوح تنحدر من أسر مفككة، وينتشر فيها الانحراف والإدمان، وذلك مقابل ١٢٪ من المجموعة الضابطة فقط[١٥٦].

ويعتبر المستوى الخلقي للأسرة أهم ما يتصل بالتربية الأسرية وأسلوبها، حيث يلعب دوراً كبيراً في عملية التثقيف الاجتماعي. وأخطر الصور في هذا الصدد أن تتولى الأسرة بنفسها التدريب منذ الصغر على ارتكاب الجرائم والأعداد لاحترافها مستقبلا[١٥٧]. ولقد أشارت دراسات عديدة إلى أثر السلوك الإجرامي للآباء والأمهات على جنوح الأبناء وإجرامهم، ولكن إذا كانت نشأة الفرد في أسر إجرامية يكون له أثر فعال في اكتسابه السلوك الإجرامي وتعلمه فإن نشأة المرأة بالذات في أسرة من هذا القبيل يحتمل أن يكون له أثر قوى، طالما أن الفتاة تكتسب أغلب أنماط سلوكها من الأسرة التي تنحصر فيها أوجه نشاطها عادة. وتعتبر دراسة (ناهد صالح) عن النساء العائدات إلى الإجرام من أبرز الدراسات التي كشفت عن ذلك فلقد تبين لها أن أكثر من نصف النساء العائدات للإجرام ارتكب آباؤهن أفعالا يحرمها القانون. وتنحصر معظم هذه الأفعال الإجرامية في جرائم المخدرات والسرقة، أما أمهاتهن فلقد اتضح أن ما يقرب من ١١,٥٪ منهن ارتكبن أفعالا إجرامية وأغلب هذه الأفعال التي يجرمها القانون تتركز في جرائم السرقة والمخدرات أيضا[١٥٨].

ومن الدراسات التي أكدت على ذلك أيضا الدراسة التي قام بها المركز القومي للبحوث على ظاهرة الجريمة في قرية طهواى بمركز السنبلاوين على طائفة من الغجر. فلقد تبين

أن النساء هن اللائى ارتكبن جرائم السرقة والنشل من الأسواق والأماكن المزدحمة، وأن احترافهن السرقة يرتبط بالتربية الأسرية بدرجة كبيرة لأنهن ينحدرن من أسر توارثت احتراف السرقة(١٥٩).

وفى دراسة أخرى قامت بها (آن بنجهام) على خمسمائة من النساء والفتيات الجانحات بنيويورك تبين أن نسبة ملحوظة منهن، يعزى انحرافهن إلى انتشار الانحراف والانحلال الأخلاقى والإدمان بين أفراد أسرهن(١٦٠).

فمما لاشك فيه أن الطفل الذى ينشأ فى أسرة يسلك أفرادها السلوك الإجرامى، وتنتشر فيها العادات المرذولة كإدمان الخمر والتحلل الخلقى، لن يسلم من أثر البيئة والمثل السيئ الماثل أمامه(١٦١).

٣- التصدع الأسرى وإجرام المرأة:

إذا كانت الأسرة حظت باهتمام أغلب البحوث المعنية بالجريمة والانحراف، بهدف التنقيب عن العوامل الدافعة إلى السلوك الإجرامى، فإن أبرز نقطة اهتمت بها هى دراسة أثر تصدع الأسرة على الانحراف والجنوح(١٦٢). ولقد قامت (كارين ويلكسون KAREN WILKISON) بإجراء العديد من الدراسات والبحوث للكشف عن هذه العلاقة، واتضح لها أن التصدع الأسرى يرتبط بجنوح الإناث بدرجة أكبر من جنوح الذكور. حيث لاحظت أن هذه العلاقة تباينت من دراسة إلى أخرى بالنسبة للذكور فى حين أنها تأكدت بالنسبة للإناث بصورة متكررة من خلال الدراسات التى أجرتها عليهن(١٦٣).

ويتخذ التصدع الأسرى صورتين أولهما فيزيقية والثانية سيكولوجية. ويعنى التصدع الأسرى الفيزيقى غياب أحد الوالدين أو كليهما عن الحياة الأسرية. أما التصدع السيكولوجى فيعنى عدم قدرة أحدهما أو كليهما على القيام بوظيفتة فى الأسرة على الرغم من وجوده الفيزيقى.

ويحدث التصدع الفيزيقى نتيجة وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو نتيجة الطلاق أو الهجر أو السجن أو المرض المزمن الذى يقتضى الإيداع بالمستشفى. وقد أجريت الكثير من الدراسات حول هذا النوع من التصدع الأسرى والسلوك الجانح والإجرامى للمرأة(١٦٤). فلقد أجرت (مارجريت هودج كينسى MARGRET HODKINS) دراسة على ٣٦٢ فتاة جانحة فى شيكاغو تمت المقارنة بينهن وبين نفس العدد من فتيات المدراس اللائى يعشن فى نفس الظروف السكنية والمعيشية. وقد تبين لها أن من انحدرن منهن من أسر متصدعة بلغت فى المجموعة الجانحة ٦٧٪ فى حين كانت فى المجموعة الاخرى ٤٥٪ فقط (١٦٥)

وفى دراسة أخرى قامت بها (كاثرين لمبكين KATHARINE LUMPKIN) على عدد من فتيات المدارس الإصلاحية والتى بلغ عددهن ٢٥٢ فتاة تتراوح أعمارهن ما بين ١١–١٨ عاما، اتضح أن نسبة كبيرة من هؤلاء الفتيات جاءت من أسر متصدعة . وقد بلغت حالات التصدع بسبب الوفاة ٤٠٪ و٦٠٪ بسبب الفشل الاجتماعى كالطلاق والهجر[١٦٦] .

ولقد اتفقت نتائج دراستى (كينس ولمبكين) مع الدراسة التى قامت بها (مابل اليوت) على الفتيات المودعات بمزرعة سليتون. فلقد اتضح أن ١٠٣فتاة من مجموع الفتيات اللائى أجرت عليهن دراستها والتى بلغت نسبتهن ٥١,٥٪ من إجمالى الفتيات أنهن كن ينحدرن من أسر متصدعة.

ويعلل بولاك العلاقة بين التصدع الأسرى وجنوح الفتيات بأنه يدفعهن إلى تكوين علاقات أخرى، وعادة ما تكون هذه العلاقات ذات طبيعة إجرامية. كما يرى أنه إذا كان تأثير التصدع الأسرى أمرا مسلما به فى مجال جنوح الفتيات، فإنه مثار للشك بالنسبة لجنوح الذكور [١٦٧] .

إلا أن هناك دراسات أخرى كثيرة تبين أن التصدع الأسرى الفيزيقى ليس فى حد ذاته عاملا هاما من عوامل جنوح المرأة. والواقع أنه يمكن القول بوجه عام إن التصدع الفيزيقى للأسرة لا يسهم فى السلوك الإجرامى، إلا إذا أدى إلى إهمال خطير فى رعاية الأطفال وتنشئتهم. فكثيرا ما يستطيع أحد الوالدين إذا كانت ظروفه المادية والنفسية طيبة أن يقوم بهذا الدور وحده. لكن الأخطر من التصدع الفيزيقى هو التصدع السيكولوجى. والتصدع السيكولوجى فى الأسرة ببساطة فساد الجو النفسى الذى ينشأ فيه الاطفال . وهو يمكن أن ينجم عن الاضطراب النفسى أو العقلى للوالدين أو إجرامهما أو إدمان المخدرات والخمر، فضلا عن الشجار الدائم والعلاقات السيئة بينهما. وتبين كل الدراسات التى أجريت عن هذه النقطة الدور الخطير الذى تلعبه فى انحراف المرأة[١٦٨].

ولقد أسفرت دراسة (روزين برج ROSEN BERG) أجريت على مجموعة من الفتيات المدمنات واللائى لهن سلوك مضاد للمجتمع أن نسبة كبيرة منهن تنحدر من أسر يسودها الاضطراب والخلافات الزوجية المستمرة، وأن أحد الوالدين فيها مدمن للخمر[١٦٩]. وفى دراسة أخرى تعكس أهمية العوامل الأسرية أجراها كل من هيلى وبرونر عام ١٩٦٣ على ١٣٠ ذكرا جانحا 23, من الفتيات الجانحات، أتضح أن ٢٠٪ من الحالات كان لاحد الوالدين سجل اجرامى، وفى ٢٦٪ من الحالات كان الأب مدمنا للكحوليات. ولم تبلغ عدد الحالات التى تنحدر من أسر مستقرة نسبيا سوى ١٥٪ فقط من إجمالى الحالات . فى

حين أن ٥٤٪ منها كانت تعانى أسرهم من سوء التوافق بين الوالدين فضلا عن ذلك فقد أبدى الجانحون والجانحات ضعفا وفتورا تجاه الأب والأم[١٧٠].

ومن هذا نرى أن الدراسات الاجتماعية المختلفة التى أجريت عن الأحوال الأسرية عامة تشير إلى العلاقة الوثيقة بين اضطراب البيئة الاسرية وبين السلوك الجانح والإجرامى للإناث وهذا الاضطراب يؤثر تأثيرا سيئا على نموهن النفسى والاجتماعى ويحول دون تهيئة الجو الانفعالى والاجتماعى الآمن والمستقر الذى لابد من توفره لضمان التنشئة الاجتماعية السليمة [١٧١] .

(ب) الحالة الزواجية وإجرام المرأة:

الزواج هو تلك العلاقة الوحيدة الدائمة بين الرجل والمرأة التى تباركها السماء ويقرها المجتمع ويضع الضوابط والمعايير الاجتماعية المنظمة لها. والزواج سنة حميدة وعلاقة بين الزوجين تقوم على أساس اعتبارات دينية واجتماعية واقتصادية. ومن أهم وظائفه أنه وسيلة للتكاثر، أضف إلى ذلك أنه يعطى الفرصة للزوجين للوصول إلى توافق ناضج وإنشاء علاقات دافئة مع الآخرين والحصول على الإشباع الكامل. وتحقيق الذات والحفاظ على الكرامة [١٧٢] .

والأصل فى الزوج أنه عامل مضاد للاجرام، باعتباره أسلوبا منظما للحياة بالنسبة للزوجين بحيث يتعلق كل واحد منهما بعائلته ويحرص عليها، فيحمله ذلك على تجنب السلوك الذى يضر بها أو يؤدى إلى خروجه منها وحرمانه من مزايا الحياة العائلية، وذلك يعنى تجنب الجرائم بوجه عام.

كما أن الزواج يجعل كلا من الزوجين – من الوجهتين– الفسيولوجية والنفسية، فى غير حاجة إلى ارتكاب الأفعال التى تقوم بها جرائم الاعتداء على العرض والمخلة بالحياء. أضف إلى ذلك أن الزواج يعنى انتخابا اجتماعياً على نحو يمثل به المتزوجون صفوة ممتازة ويعنى ذلك أنهم بيولوجياً وفسيولوجياً ونفسياً واجتماعياً وأخلاقياً، يتفوقون على العزاب من ذات القطاع. فالنساء والرجال الضعفاء بيولوجياً والمنحرفون عقلياً ونفسياً والفاسدون خلقياً والضعفاء اجتماعياً يظلون عزاب أو عوانس.

ويعنى ذلك أن غير المتزوجين يعانون من تأثير عوامل تفسر بقاوهم عزابا، وهذه العوامل من شأنها أن تدفعهم فى الوقت ذاته إلى الإجرام لأنها عوامل إجرامية، أما المتزوجون فسلطان هذه العوامل عليهم أقل. ومن أجل ذلك تزوجوا واستمروا فيه ومن أجل ذلك أيضا كان الاستعداد الإجرامى لديهم قليلا[١٧٣] .

ولكن على الرغم من أن الأصل فى الزواج– كما أشرنا سلفا– أنه عامل مضاد للإجرام، فإنه فى بعض الحالات قد يكون عاملا إجراميا، خاصة وأن الإحصاءات تشير إلى أن أغلب المجرمين من المتزوجين . فلقد أتضح أن نسبة المتزوجات المجرمات قد بلغت ٦٢.٣٪ إلى إجمالى الإناث اللاتى تم إيداعهن سجن القناطر. والوضع بالنسبة للمتزوجات من الإناث لا يختلف عن الوضع بالنسبة للمتزوجين من الذكور، فهم يأتون فى المرتبة الأولى من حيث ارتكاب الجرائم أيضا(١٧٤) .

وتشير أغلب البحوث والدراسات إلى أن العوامل الاقتصادية والأسرية من أكثر العوامل ارتباطا بإجرام المتزوجات . ففى دراسة أجريت على خمسة من قاتلات أوزاجهن بسجن القناطر، أتضح أن العدوان والعنف والخلافات الحادة بينهن وبين أزواجهن، كان للعوامل الاقتصادية الدور الحاسم فيه. حيث أن أغلب أسرهن الزواجية كانت تعانى من انخفاض الدخل(١٧٥) .

فى حين يؤكد آخرون على أن ارتفاع نسبة المتزوجات بين المجرمات غالبا ما يعزى إلى زواجهن بأشخاص مجرمين وخاصة بين النساء العائدات . ففى دارسة أجريت على النساء العائدات إلى الاجرام، اتضح أن نسبة ملحوظة من أزواجهن مجرمون، كما تبين أيضا أن هؤلاء الأزواج يقفون موقفا إيجابيا من ارتكابهن الجريمة والذى يتخذ صورة التشجيع والتحريض على الاستمرار فى هذا الطريق(١٧٦).

لكن على الرغم من أن معظم الدراسات والبحوث، أكدت على ارتفاع نسبة المتزوجات بين المجرمات دون سواهن، فإن هناك بعض الدراسات التى تناقض ذلك . فلقد قام (راد زينوفتش) بدراسة عن الحالة الزوجية للمرأة وإجرامها، ووجد أن معدل إجرام المطلقات والأرامل أعلى منه بين المتزوجات. ويعزى (راد زينوفتش) ذلك إلى أن الحياة الزوجية ترفع قوى المقاومة عند النساء ضد العوامل الدافعة إلى الجريمة، كما أنها تؤمن أحوالا مادية أفضل للمرأة (١٧٧).

ومن الدراسات التى تؤكد على ذلك أيضاً دراسة شيلدون واليانورجلوك – على خمسمائة من النساء الجانحات، فلقد اتضح أن نسبة كبيرة من المتزوجات منهن منفصلات ومطلقات ويفتقدن الزواج الذى يوفر لهن الحماية المادية(١٧٨). ومن أبرز البحوث التى تعكس أيضا ارتفاع نسبة المطلقات والمنفصلات عن المتزوجات بين المجرمات، الدراسة التى قامت بها (أن كى باربارا) على ٣٢٤ أنثى من المحكوم عليهن لارتكابهن جنايات كبرى، والمودعات فى إصلاحية أوهايو، فلقد تبين أنه بينما بلغت نسبة المطلقات والمنفصلات ٥٤٪

من إجمالى عينة النساء فإن نسبة المتزوجات قد بلغت ٢٣,٨٪، أما النساء غير المتزوجات فيمثلن ٢٢,٢٪[١٧٩] والواقع أن العلاقة بين الفشل فى الزواج وإجرام المرأة ترجع إلى الصفات السيئة التى تجعل شخصاً غير صالح للاستمرار فى العلاقة الزوجية، هى ذاتها تقوده إلى الإجرام، فالفشل فى الزواج والإجرام مظهران للأعوجاج فى السلوك[١٨٠]. إلا أنه على الرغم من اختلاف الدلالة الإجرامية للزواج، فمن الملاحظ أن أغلب الإحصاءات والبحوث المعنية بإجرام المرأة تشير إلى ان المتزوجات أكثر ارتكاباً للجريمة من سواهن. فلقد لاحـظ (برنيزنج PRINZING) فى دراسته الإحصائية التى قام بها عن معدلات الجريمة والزواج فى ألمانيا أن أغلب المجرمات من المتزوجات[١٨١] والواقع أن هذا يتفق مع ما انتهت إليه دراسة ناهد صالح عن النساء العائدات إلى الإجرام، فلقد بلغت نسبة المتزوجات ٤٨,١٪ منهن، فى حين بلغت نسبة المنفصلات عن أزواجهن ١٧,٣٪، وكان الانفصال فى ١١,٥٪ من الحالات بسبب الإيداع فى السجن[١٨٢]. ولعل ذلك ما أكدت عليه أيضا نتائج بحث المجرمين العائدين الذى أجراه المركز القومى للبحوث، حيث جاءت النساء المتزوجات فى المرتبة الأولى بنسبة ٥٢,٤٪، تليهن الأرامل بنسبة ٢١,٤٪، ثم المطلقات بنسبة ١٢,٨٪ وأخيراً غير المتزوجات بنسبة ١١,٥٪.

ولكن ينبغى مراعاة أن توزيع المجرمات بحسب الحالة الزواجية، يختلف من دولة إلى أخرى تبعا للظروف والأوضاع الاجتماعية السائدة، وبالذات ما يتعلق منها بتقاليد الزواج وفى مقدمتها السن التى تتزوج فيها المرأة عادة. فمن المعروف أن المرأة فى المجتمعات الغربية تتزوج فى سن متأخرة نسبياً عن السن التى تتزوج فيه المرأة فى مصر. فالمرحلة من العمر التى تتزوج فيها المرأة فى المجتمعات الغربية عادة هى التى تقع بين الخامسة والعشرين والثلاثين، بينما تتزوج الفتاة فى مصر فى المرحلة التى تقع بين العشرين والخامسة والعشرين وقد تقل عن ذلك فى الريف، حيث يغلب أن تتزوج البنت فى سن مبكرة عن ذلك. لهذا فإن توزيع المجرمات بحسب الحالة الزواجية يتأثر بالأوضاع السائدة فى المجتمع[١٨٣] والواقع أنه إذا كانت الإحصاءات والبحوث تشير إلى تفوق المتزوجات على غير المتزوجات فى الإجرام، فإنه من الملاحظ أن هذا التفوق، إنما هو تفوق فى الكم، وليس فى الكيف. فالمتزوجات يرتكبن جرائم أكثر عددا ولكنها أقل خطراً. فأغلب جرائم المتزوجات هى القذف والسب والإيذاء البدنى اليسير والسرقة، خاصة البضائع المعروضة فى المحلات التجارية للبيع، وهى جرائم يسيرة وتقدم عليها المتزوجات لمواجهة مشاكل الحياة ومسئولياتها.

أما الجرائم الخطيرة التى ترتكبها النساء كالإجهاض وقتل الطفل المولود حديثا، والفعل الفاضح والدعارة والقوادة. فأغلب مرتكباتها من غير المتزوجات. ويفسر البعض ذلك بأن الاستغلال السئ من المرأة لأنوثتها لا يتصور فى الغالب - إلا من غير المتزوجة التى لا يوجد إلى جانبها الرجل الذى يراقب سلوكها أو الذى يكفل لها الإشباع المشروع لرغبتها الجنسية، وعلى هذا فجرائم الإجهاض وقتل الأطفال حديثى الولادة ترتكبها نساء غير متزوجات تورطن فى حمل سفاح وجرائم الفعل الفاضح والدعارة والقوادة غالباً ما ترتكبها غير المتزوجات، حيث من المرجح ألا تشعر متزوجة بحاجة إلى ارتكابها(١٨٤).

جـ) الأوضاع الاقتصادية وإجرام المرأة:

لقد تعددت الاتجاهات فى تحديد العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والجريمة بصفة عامة وجنوح المرأة وإجرامها على وجه الخصوص. وكانت مثار العديد من الدراسات والبحوث التى تبلور اهتمامها فى اتجاهين أساسيين أولها انطلق من العلاقة بين الفقر والانحراف، وثانيهما نظر للسلوك الإجرامى كإفراز لانحرافات فى البناء القتصادى(١٨٥).

والواقع أن محاولة التعرف على العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية وسلوك المرأة الإجرامى لم تحظ سوى باهتمام قليل من الدراسات العلمية. ولكن على الرغم من قلة هذه الدراسات إلا أن معظمها أكد على العلاقة بين سوء الأوضاع الاقتصادية وجنوح الأنثى وإجرامها(١٨٦). فلقد تبين من دراسة أجراها (شلدون واليانورجلوك) على خمسمائة امرأة من المنحرفات المودعات بإصلاحية (ماساشوستس) أن نسبة كبيرة منهن كانت تنحدر من أسرة فقيرة محدودة الدخل لأن أغلب آبائهن كانوا عمالا موسميين(١٨٧).

إلا أنه ينبغى ملاحظة أن الفقر فى حد ذاته قد لايكون عاملا رئيسيا فى الاتجاه لارتكاب الجريمة. ذلك لأنه إذا كان أغلبية المجرمين من الفقراء، فليس من الطبيعى القول بأن أغلبية الفقراء من المجرمين، ومن ثم فإن علاقة الفقر بجريمة المرأة تأتى من خلال تأثيراته المختلفة التى تدفع بدورها إلى ارتكاب الجريمة كالمسكن السيء وانخفاض الدخل والأمية(١٨٨) فلقد تأكد من دراسات عديدة أن الفقر وارتفاع قيمة إيجار المسكن، كانت دافعا لبعض الأسر أن تستأجر حجرة واحدة أو مسكن صغير يعانى من نقص المرافق الصحية الأساسية ولا يتناسب مع حجم الأسرة كبيرة العدد، مما كان له تأثير على انتشار الانحرافات الجنسية بين الفتيات. ففى دراسة قامت بها (نوال السعداوى) على مجموعة من النساء المصريات المصابات بالعصاب. وجدت أن نسبة الحوادث الجنسية لهؤلاء النساء فى الطفولة مرتفعة بصورة ملحوظة حيث بلغت ٤٥٪ نظراً لأن معظمهن كن

يعشن مع أسرهن فى حجرة واحدة بسبب سوء الحالة الاقتصادية، وفى نفس الوقت كان عدد أفراد الأسرة كبيرا. فلقد اعترفت إحدى نساء عينة الدراسة أنها كانت ترقد بين والدها وشقيقها أثناء نومها ليلا. ولا تعرف أى منهما الذى يمد يده ويلمس جسدها، حيث كانت تتظاهر بالنوم خوفا من أمها(١٨٩).

وقد يؤدى انخفاض الدخل فى ظل ظروف معيشية سيئة إلى انحراف المرأة وارتكابها الجريمة فلقد تبين (لفيلمسيس VELMESIS) فى داسة أجرتها على أحد سجون النساء فى الولايات المتحدة عام ١٩٧٥، أن معظم السجينات فقيرات ومحدودات الدخل فى الوقت الذى تفرض فيه طبيعة المجتمع الأمريكى مزيدا من الضغوط المعيشية، مما كان دافعا لمخالفتهن القانون(١٩٠). وفى دراسة أخرى قامت بها ناهد صالح عن المجرمات العائدات أتضح أن دافع أغلبهن إلى العود وارتكاب الجريمة أنهن يعشن ظروفاً اقتصادية سيئة. فهن يرتكبن الجريمة بهدف الحصول على كسب مادى. وباستعراض أنواع الجرائم التى ارتكبتها العائدات ما يدعم ذلك. حيث أن أغلبها جرائم تدور حول الكسب وتبتعد عن العنف، إذ بلغت جرائم البغاء ٤٨,٢٪ ونسبة جرائم المال ٣٢٪ ونسبة جرائم المخدرات ١٠,٢٪، فى حين أن الجرائم ضد الأشخاص تشكل ٧٪ فقط من جملة الجرائم التى أدينت فى ارتكابها النساء العائدات(١٩١).

إلا أنه مما يجب ملاحظته أن الفقر نسبى، بمعنى أن أولئك اللاتى ليست دخولهن منخفضة قد يشعرن بالحرمان، لو عجزن عن ارتداء ملابس فاخرة أو عن استخدام وسائل التجميل الحديثة الغالية أو عن الاستمتاع بوسائل لهو معينة(١٩٢).

وتشير الدلائل والدراسات أن معظم المجرمات اللاتى تعانين من انخفاض الدخل غالباً ما كن يعملن فى مهن دنيا وهامشية. ففى دراسة للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن ظاهرة البغاء فى القاهرة، اتضح إن ثلث البغايا كن من العاطلات عن العمل، أما من يعملن كان دخلهن محدوداً، وأن نصف العينة كن يعملن فى خدمة المنازل(١٩٣).

وفى دراسة أخرى قام بها (فرانكس كيلور RRANKES KELLOR) على مجموعة من النزيلات بمؤسسة جنيف الإصلاحية، اتضح أن المهنة لها علاقة كبيرة بالفئات الإجرامية. حيث أن معظم النزيلات كن ممن يعملن فى المهن البسيطة كعاملات فى المصانع وخادمات بالمنازل، وأن العائد من هذه المهن محدود ولا يكاد يحقق لهن مجرد البقاء الفيزيقى، مما كان دافعا لارتكابهن السرقة والبغاء. وفى الوقت نفسه لاحظ (كيلور) صعوبة إمكانية التحاقهن بالمهن الأخرى ذات الدخل المرتفع لافتقارهن إلى المهارات التى تؤهلهن لها حيث أن نصيبهن من التعليم محدود(١٩٤).

ويرى البعض أن الصلة بين الحالة التعليمية والمهنية تنعكس على المستوى الاقتصادى. ولعل ذلك دفعهم إلى التأكيد على أن الأمية وانخفاض المستوى التعليمى غالبا ما يؤدى إلى الانحراف حيث أن ذلك يجعل من الصعب الالتحاق بأعمال ومنهن تحقق دخولا مرتفعة[١٩٥]. والدليل على ذلك أن الإحصاءات تبين أن الغالبية العظمى من النساء المجرمات أميات، حيث بلغت ٩٨,٩٪ من إجمالى المجرمات فى مصر من واقع الإحصاءات الجنائية عام ١٩٧٠ .

إلا أن البعض يعتقد أن ارتفاع نسبة الأمية بين النساء المجرمات هو مجرد تعبير فعلى عن الوضع القائم حيث أن نسبة الامية مرتفعة بين النساء على المستوى الدولى بصفة عامة، وليس فى مصر فقط. وهذا ما جعل العديد من المهتمين بالمشكلة يرى أن العلاقة بين الأمية والجريمة ليست واضحة ومباشرة[١٩٦].

لكن إذا كان البعض أكد على العلاقة بين سوء الحالة الاقتصادية الخاصة بالمرأة وارتكابها السلوك الإجرامى. فإن هناك آخرين ذهبوا أبعد من ذلك مؤكدين على الصلة بين سلبيات النظم الاقتصادية التى تعشن فيها وانحرافها مدعمين رأيهم بالإحصاءات التى تؤيد ذلك. فلقد أوضحت (سيمون) أنه خلال استعراضها لإحصاءات جرائم المرأة لنحو خمسة وعشرون قطراً فى مختلف أنحاء العالم، لاحظت أن هناك علاقة واضحة بين معدلات جرائمها والنمو الاقتصادى فى تلك الأقطار[١٩٧].

وتشير إحصاءات الجريمة فى الولايات المتحدة عام ١٩٣٠ إلى انتشار جرائم الدعارة والعلاقات الجنسية الشاذة بين النساء فى هذه الفترة بصورة كبيرة نتيجة الكساد الاقتصادى الذى شهدته البلاد وما ترتب عليه من صعوبة الزواج أو تأخره[١٩٨].

وتؤكد الإحصاءات والدراسات الجنائية فى مصر على ارتفاع معدلات الجرائم الأخلاقية للمرأة كالدعارة والتحريض والفسق بصورة ملحوظة. وذلك بسبب التضخم الاقتصادى خلال العقدين الآخرين، وما فرضه من عراقيل أمام توفير مسكن جديد ومعيشة مستقلة خارج منزل الأبوين، فلقد دلت إحصاءات التعداد الأخير على أن نسبة من لم يتزوج إطلاقاً من الإناث اللاتى فى سن الزواج ارتفعت من ١٨٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢٦٪ فى عام ١٩٨٦ [١٩٩].

ويرى البعض أن الانتماء إلى طبقات اجتماعية معينة يعد متغيرا تفسيريا هاما فى تحديد أى من النساء يتوجهن إلى الانحراف، خاصة بعد أن كشفت المعطيات الإحصائية الرسمية وجود درجة عالية من الارتباط بين الانتماء إلى الطبقات ذوات المستوى المنخفض وبين انحراف النساء أو احترافهن البغاء.

فلقد أوضح (ابرهام فلكسنر) فى دراسته أن الإحصاءات الرسمية التى تناولت دول غرب أوربا تشير إلى أن المنحرفات والبغايا على وجه التقريب يأتين من رافد بنائى واحد فى هذه المجتمعات تمثل فى الطبقات العاملة، ومن النساء غير المتزوجات فى هذه الطبقة. ولهذا فإن للوضع الطبقى أهمية حاسمة كرافد بنائى فى تزويد المجتمع بالمنحرفات والبغايا[٢٠٠].

ولكن البعض يذهب إلى أن هذه النظرة فى تفسيرها انحراف المرأة يلابسها القصور لأنها اعتمدت على الإحصاءات الرسمية الجنائية المسجلة والتى تفتقر غالباً إلى الصدق، فهى تستند إلى حالات وقعت تحت طائلة القانون. ومن هنا تظهر تلك الإحصاءات قدراً كبيراً من المنحرفات اللواتى ينتمين إلى الطبقات الدنيا. بينما لا تظهر صور فئات أخرى من المنحرفات تستطيع أن تفلت من يد القانون[٢٠١].

والواقع أنه إذا كان هناك من حاول أن يؤكد على الصلة بين بعض سلبيات العوامل الاقتصادية الجزئية وانحراف المرأة، فإن هناك بعض العلماء من يقلل من أهمية تلك السلبيات فى نطاقها الجزئى. ويركز اهتمامه على التنظيم الاقتصادى الكلى للمجتمع ويعده مسئولا عن انحراف المرأة وسلوكها الإجرامى وعن كل العوامل الأخرى المصاحبة له بما فى ذلك الفقر بمظاهرة المختلفة[٢٠٢]. ومن هؤلاء المفكر الماركسى (وليام بونجر) الذى تتبع العلاقة بين انحراف المرأة والتنظيم الاقتصادى فى مجتمعات غرب أوربا. وقد كشفت نتائج (بونجر) عن أن انحراف النساء يرجع إلى الوضع الاقتصادى المنخفض الذى تحتله المرأة فى المجتمع حيث تعانى المرأة من الحرمان أو العوز الاقتصادى النسبى خاصة بين نساء الطبقة العاملة الدنيا. كما تعانى المرأة من تضاؤل نسبى من فرص العمل المشروع المتاحة لها بالنسبة للرجل. وتبدو هذه المعاناة أشد ما تكون بين نساء الطبقة العاملة الدنيا[٢٠٣].

ويرى (بونجر) أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة - سيؤدى إلى حدوث تغير فى مكانة المرأة فضلا عن استقلالها الاقتصادى، مما سينجم عنه القضاء على الكثير من جرائم النساء وبخاصة جرائم الدعارة. والواقع أن هذا التحليل الذى قدمه (بونجر) جاء متأثراً وامتداداً لآراء انجلز وماركس[٢٠٤].

فلقد ذهب (انجلز) إلى أن ارتكاب النساء لجرائم البغاء والزنا يرجع إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة فى ظل سيادة الملكية الخاصة وإلى نظام الزواج الأحادى الذى يستأثر فيه رجل واحد بامرأة واحدة. ومما لاشك فيه أن العامل الاقتصادى يلعب دوراً فى

الانحراف بشتى صوره سواء كان زنا أو بغاء أو سرقة أو قتلا آو غير ذلك من الجرائم. إلا أنه فى رأى (انجلز) يلعب دورا بارزا فى جرائم معينة كالبغاء والذى ترتكبه المرأة بدافع الحاجة إلى المال. أما بالنسبة للزنا فى رأيه، فهو ناشئ عن السيادة التى للرجل على المرأة والتى تستند أساساً إلى أسباب اقتصادية تجعل الرجل الثرى يتزوج بالمرأة التى يرغب فيها دون أن يكون لها حرية حقيقية فى الاختيار لأنها تكون خاضعة فى قبولها الاقتران به لسلطان المال والرغبة فى الحصول على حماية اقتصادية لها ولأبنائها ولذلك فإنها لا تلبث أن تخون زوجها لافتقاد كليهما مشاعر الحب نحو بعضهما(٢٠٥).

ومن ثم يتصور (انجلز) أن الزنا فضلا عن البغاء، سوف يختفيان إذا ما حصلت المرأة على حريتها وتساوت مع الرجل. فلا تعود مضطرة إلى الزواج من رجل لا تحبه لمجرد أنه قادر على إعالتها. كما أنها لن تجد نفسها مضطرة إلى بيع جسدها لتحصل على المال الذى تعيش به. والواقع أنه على الرغم من أن هذا التصور لا يخلو من الصواب. ألا أن هناك بغض التحفظ عليه. فمما لا شك فيه أن جزءا من جريمتى الزنا والبغاء تقع نتيجة عامل اقتصادى، ولكن ليس فى كل الأحوال كذلك والدليل على هذا أن المرأة التى حصلت على استقلالها الاقتصادى وأصبحت تعمل جنبا إلى جنب مع الرجل وتملك حرية لاختيار زوجها دون تدخل من أهلها. ومع ذلك لا تلبث أن تخونه مع آخر(٢٠٦).

د- نظرية الدور وإجرام المرأة:

يقوم هذا الاتجاه بتفسير جرائم المرأة من خلال مفهوم أدوار النوع SEX ROLES فى إطارها الاجتماعى مبتعدا عن المتغيرات السيكولوجية والبيولوجية وقد تمثل هذا الاتجاه فى أعمال كل من (هوفمان – وكلين – وروزيبلم)(٢٠٧).

وتعتبر التنشئة الاجتماعية للإناث أحد المتغيرات الهامة التى ارتكن عليها ذلك الاتجاه فى تفسير إجرام المرأة فيشير (هوفمان) إلى أن تباين أساليب التنشئة الاجتماعية بين الذكور والإناث ينعكس على السلوك والدور الاجتماعى لكل منهما حيث أنه خلال هذه العملية غالباً ما يسمح للذكور بقدر من الحرية عن الإناث، كما أنهم يشجعون على أن يكونوا أكثر طموحاً وعدوانية. لذلك فمن المتوقع فى ضوء هذا النمط من التنشئة أن لا تلجأ المرأة إلى استخدام العنف والصراع لعدم اكتسابها الاستعداد والخبرة الخاصة بهذه السمات، ومن ثم فهى لا ترتكب جرائم العنف أو السلب المسلح. وحتى لو اشتركت فى جرائم العنف، فهى تلجأ إلى أساليب تعكس تنشئتها ودورها الجنسى، فإذا قتلت فهى تقتل الزوج أو العشيق كما أنها تستخدم أدوات ذات طابع منزلى كالسكين، أما جرائم

السرقة والنصب فغالبا ما تقوم المرأة بدور مساعد ومكمل للرجل فى هذه النوعية من الجرائم[٢٠٨].

ولذلك يقول هوفمان أن عملية التنشئة الاجتماعية للفتيات لا تنعكس فقط فى أنماط الجرائم التى ترتكبها المرأة ولكن أيضا فى طبيعة مشاركتها. ففى رأيه أن إجرام المرأة يتأثر بدرجة كبيرة بتوقعات الدور حيث أنه غالباً ما يكون تعبير غير شرعى عن هذه التوقعات، ويبدو ذلك بوضوح إذا ما ارتكبت فتاة سلوكا خاطئاً. فغالبا ما تتعرض لضغط ونبذ اجتماعى أكثر من الولد إذا ما ارتكب نفس الفعل أو السلوك لأنه يتوقع من الفتيات الخضوع للمعايير والقواعد بصورة أكثر صرامة من الذكور نتيجة أسلوب التنشئة الاجتماعية الذى يفرضه المجتمع.

إلا أن البعض ينتقد هذا التصور (لهوفمان) باعتبار أن هذا النمط من التنشئة الاجتماعية يختلف إلى حد ما باختلاف الطبقات الاجتماعية، لأنه غالباً ما تتباين المواقف والقيم الاجتماعية من طبقة إلى أخرى[٢٠٩].

وتعتبر (روزينبلم) أبرز من تبنى نظرية الدور فى تفسير انحراف المرأة وذلك فى ضوء علاقته بدورها الجنسى، وخاصة الفتاة التى تحت الطلب – وهو أحد أشكال الدعارة–ولقد استعانت فى هذا التفسير بمفاهيم (أدوين ليمرت EDWIN) عن الانحراف الابتدائى والانحراف الثانوى .(PRIMARY & SECONDARY DEVIANCE)والانحراف الابتدائى هو فعل انتهاك مجرد للقاعدة فى حين أن الانحراف الثانوى ناتج عن رد الفعل الاجتماعى للانحراف الابتدائى، حيث أن المنحرف الثانوى هو شخص تدور حياته وشخصيته حول الانحراف. وتعتقد (روزينبلم) أن أحد العناصر التى يشتمل عليها الانحراف الابتدائى هو الدور الجنسى للمرأة، حيث أن النساء لديهن استعداد مكتسب اجتماعيا لاستغلال الجاذبية الجنسية التى يتميزن بها– وذلك لتحقيق المزايا والمكاسب من المعاملات غير الجنسية– وتفترض (روز ينبلم) أن الانتقال من مرحلة الانحراف الابتدائى إلى الانحراف الثانوى فى مجال الدعارة يتطلب فقط المبالغة فى ممارسة هذه الجاذبية الجنسية أو أداء هذا الدور[٢١٠].

إلا أن البعض من أنصار نظرية الدور سلك مسلكا آخر فى تفسير انحراف المرأة وإجرامها وهو ما يعرف بإحباطات الدور والذى يعتقد أنه السبب الرئيسى للانحراف سيكولوجيا وعاطفيا. حيث أن بعض النساء يسيطر عليهن الإحباط نتيجة دورهن الجنسى المحدود مقارنة بالرجال. ولذلك يلجأن إلى الجريمة كمخرج.

لكن يمكن القول إن هذا التفسير يفتقر إلى الدقة العلمية لأنه قد يؤدى هذا الإحباط إلى الاستعانة بالأساليب والطرق المشروعة كمخرج أو متنفس وليس بالضرورة يؤدى إلى ما يعرف اجتماعيا بالأفعال الإجرامية. ولذلك فإن اتجاه نظرية الدور يعتبر محدود القيمة فى تفسير إجرام المرأة(٢١١).

ولعل ذلك ما دفع البعض إلى انتقاد هذا الاتجاه. فترى (سمارت) أن هذا الاتجاه لم يقدم تحليلا شاملا وتفسيراً واضحا للظاهرة، حيث أنه استغرق فى معالجة التنشئة الاجتماعية غير السليمة للإناث. وبذلك انتهى إلى أن مشكلة الجريمة ترجع إلى مشاكل فردية، وليس لمشاكل فى البناء الاجتماعى. فضلا عن ذلك أنه على الرغم من استناد هذا الاتجاه إلى مفهوم أدوار النوع، إلا أنه لم يناقش الأصول التاريخية فى انعدام المساواة بين أدوار النوع. حيث كان ينبغى أن يفسر أدوار النوع والجريمة من خلال منظور تاريخى واجتماعى واقتصادى وليس ببساطة ينظر إلى الجريمة على أنها نتيجة لأدوار النوع(٢١٢).

هـ) إجرام المرأة والحركة النسائية :-

١- حركة تحرير المرأة:-

لقد قامت حركة تحرير المرأة على أساس حق المرأة فى أن تنال استقلالها الاقتصادى وتتساوى مساواة تامة مع الرجل فى ميدان العمل. والواقع أن المرأة فى الماضى وخاصة فى المجتمعات الزراعية القديمة كانت تقوم إلى جانب الرجل بإنتاج منتجات الاسرة سواء للاستهلاك الذاتى أو للبيع والتبادل حيث كانت الأسرة بمثابة الوحدة الأساسية للإنتاج الاقتصادى فى هذه المجتمعات.

وعلى الرغم من أن إنتاج المرأة فى هذه المجتمعات لم يقدر بالمعيار الذى قدر به إنتاج الرجل، إلا أنه كان ينظر إليها آنذاك باعتبارها قوة اقتصادية منتجة تتمتع بما يضفيه عليها هذا الوضع من احترام وتقدير.

ولكن مع تطور المجتمع البرجوازى وظهور التخصص فى الإنتاج تحت تأثير الهجرة الريفية الحضرية واتساع نطاق المشروعات التجارية وظهور حركة التصنيع، حدث تحول تدريجى فى طبيعة الإنتاج. فبعد أن كان يتم فى إطار الأسرة فى الماضى انتقل إلى وحدات إنتاجية ومصانع صغيرة. وفى الوقت الذى انتقل فيه الرجال إلى هذه الأماكن واستمروا كمنتجين اقتصاديين بشكل مباشر وواضح، تخلفت المرأة فى بيتها لتدبير شئونها المنزلية وإنجاب الأطفال وتربيتهم. ولقد ترتب على ذلك انتزاع صفة الإنتاجية منها.

والواقع أن ذلك يعنى أن التفرقة الجنسية بين الرجل والمرأة تأكدت اقتصاديا وتجلت بشكل واضح فى تبعية المرأة اقتصاديا للرجل. ولعل ذلك ما دفع البعض إلى التأكيد على أن ظلم وقهر المجتمع للمرأة يرتكز أصلا على هذا الأساس الاقتصادى(٢١٣).

ولكن من الملاحظ أنه فى الوقت الذى كانت فيه نساء الطبقات العليا والوسطى لا تعملن كانت نساء الطبقة الدنيا تخرج إلى سوق العمل كعاملات فى المصانع أو خدمات نظراً لظروفهن المادية والمعيشية الصعبة.

إلا أنه مع الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من نقص فى الأيدى العاملة، حدث تحول كبير، فلقد شارك فى الحرب كافة البالغين بغض النظر عن انتمائتهم أو لونهم، وفى نفس الوقت أصبح من الوطنية أن تترك النساء المنزل ويقمن بالعمل فى المصانع والتمريض لجرحى الحرب وغيرها من الأعمال الأخرى. وبنهاية الحرب كان من أبرز نتائجها عودة النساء إلى أدوارهن كأمهات وربات بيوت وتخليهن عن أدوارهن فى مجالات العمل المختلفة كالمصانع والإدارة والمستشفيات. ولقد أخذ الاجتماعيون على عاتقهم الدعوة والمناداة بأن تلتزم النساء المنزل. ولقد استجابت النساء لذلك إلى حد ما. إلا أن بعضهن لم يستجبن إلى هذا النداء وظللن يعملن خارج المنزل. ومع بداية عام ١٩٥٠ لم يكن هؤلاء النساء من الطبقة الدنيا فقط ولكن أيضا من الطبقة الوسطى. حيث بدأ هؤلاء النساء المطالبة بالمساواة بالرجل فى الحياة المنزلية وحاولن تحقيق ذلك من خلال تكوين جماعات صغيرة حققت نوعاً من الوعى الذاتى وأصبح هؤلاء النساء بمثابة النواة التى أسست حركة المرأة وأرست اتجاهاتها وأفكارها(٢١٤).

والواقع أنه إذا كانت حركة المرأة استمدت أفكارها عن المساواة الاقتصادية من نظرية ماركس، فإنها لم تقتصر بعد ذلك على حق المرأة فى العمل كمدخل للتحرر الاقتصادى فقط ولكن فى واقع الأمر لم يكن ذلك سوى خيط فى فترة زمنية معينة ثم امتدت بعد ذلك فكرة المساواة إلى كافة المجالات السياسية والاجتماعية، ولقد بدأ الكتاب والمفكرون ينددون بفكرة القهر للمرأة من جانب الرجال. ويعتبر كتاب (المرأة المتحررة) الذى صدر عام ١٩٥٢ (لدى بفوار DE BEAUVOIR) وما تبعه من كتابات رائدة له دور كبير فى إشعال حركة المرأة، حيث حملت هذه الأعمال رسالة المرأة باعتبارها ضحيّة مجتمع الرجال والمقهورة فى حقوقها. وإذا كانت هذه الرسالة لها تأثير كبير فى إثارة الوعى الجماهيرى، فإن فترة ازدهارها الحقيقية امتدت من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠(٢١٥).

وبناء على ذلك فإن حركة المرأة وما أثارته من أفكار عن المساواه كان لها آثارها الهامة على بناء الأسرة. فبعد أن كانت مؤسسة اجتماعية هرمية قمتها الأب أصبحت مؤسسة يسودها المساواة بين الرجل والمرأة إذا ما قارنا ذلك بالماضى، وأصبحت النساء لا تعامل كرموز، ولكن كشخصيات مستقلة بسبب التغير الذى طرأ على أدوارهن التقليدية(٢١٦).

ولقد دفع ذلك التحول البعض إلى التأكيد على أن حركة المرأة تعتبر بمثابة تهديد للاستقرار الأسرى، حيث من المرجح إذا ما تخلت المرأة عن أداء أدوارها التقليدية أن يتجه الأطفال إلى الجنوح ويفقد الأزواج جانباً من قدرتهم على الضبط داخل الأسرة. ولكن يبدو أن بعض الباحثين ذهبوا إلى أبعد من ذلك مؤكدين على وجود علاقة بين حركة المرأة وإجرامها خاصة وأن معدلات إجرام المرأة ارتفعت فى الفترة الأخيرة التى ازدهرت فيها الحركة. ولعل ذلك يقودنا إلى الكشف عن حقيقة تلك العلاقة من خلال الأراء والبحوث والدراسات التى اهتمت بذلك(٢١٧).

٢- إجرام النساء وحركة تحرير المرأة:

يسود اتفاق منذ السبعينيات بين قطاع واسع من علماء الإجرام على وجود علاقة سببية بين حركة تحرير المرأة وزيادة معدلات الجريمة. فلقد صاحب تغير دور المرأة آثار هامة منها أنها أصبحت أكثر تعرضاً للتوتر، وبالتالى التورط فى مخالفة القانون(٢١٨). والواقع أن (لمبروزو) يعتبر أسبق من أشار إلى ذلك. حيث أنه تحدث عن مخاطر تعليم المرأة وأوضح أن تركها المنزل وإهمالها لأدوارها التقليدية كأم سوف يعطى الفرصة لبعض النساء لارتكاب الجريمة.

ولقد أيد (توماس) هذا الرأى فى مقال بمجلة عالم نيويورك عام ١٩٢٩، حيث أكد على أن معظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية ترتبط بحركة تحرير المرأة، فتخوف علماء الإجرام من حركة المرأة وما يترتب عليها من آثار سلبية كان منذ زمن بعيد(٢١٩).

وفى دراسة عن إجرام المرأة قام بها عالم الاجتماع الأمريكى (بولاك) فى نهاية الخمسينيات أكد فيها على وجهة نظر (لمبروزو – وتوماس). ويدعم ذلك بأنه خلال سنوات الحرب كشفت الإحصاءات عن ارتفاع معدلات جرائم المرأة. وهذا يعنى أنه كلما شاركت المرأة فى حياة المجتمع، تأثرت بالمثيرات التى يتعرض لها الرجل وسلكت سلوكه، سواء كان عاديا أو منحرفا، وبالتالى ترتفع معدلات إجرامها(٢٢٠).

إلا أن (ريتا سيمون) تعتبر من أبرز المعاصرين الذين أكدوا على العلاقة بين الحركة النسائية والسلوك الإجرامى للمرأة. فلقد ذهبت إلى أن زيادة مشاركة المرأة فى المجتمع

وخروجها للعمل، قد أتاح لها فرص ارتكاب جرائم الممتلكات بصورة كبيرة، حيث أن وضعها الجديد فى المجتمع وما صاحبه من اتساع نطاق الفرص الاقتصادية، قد ساعد على ارتكابها جرائم الابتزاز والنصب، ودللت على ذلك بما تشير إليه تقارير الجريمة المنظمة خلال الفترة من عامى ١٩٥٣-١٩٧٢ من زيادة عدد النساء المقبوض عليهن فى جرائم الممتلكات ثلاثة أضعاف بالمقارنة بالفترة السابقة على ذلك(٢٢١). وفى نفس الوقت انخفض معدل ارتكابها جرائم العنف نظراً لتلاشى دوافع العنف لديها، نتيجة عدم شعورها بأنها ضحية أو مقهورة وذلك تحت تأثير أفكار الحركة النسائية والمناداة بمساواتها بالرجل(٢٢٢).

وتشير (فريدا آدلر) فى هذا الصدد أيضا بأن حركة التحرر أدت إلى ابتعاد المرأة عن أداء أدوارها التقليدية وفى نفس الوقت اتجهت إلى الأدوار الخاصة بالرجال. ومن أهم المتغيرات التى نتجت عن ذلك هى ذكورة وعدوانية السلوك الأنثوى للمرأة بصفة عامة. فأصبحت ترتكب جرائم العنف وتلعب دوراً أساسيا فيها (فأدلر) ترى أن النشاط التقليدى للرجل يقتضى فى المقابل أن يقتصر دور المرأة على المنزل. ولذلك تعتبر مشاركة المرأة فى الحركة النسائية الحديثة والتأثر بها يعكس استعدادها للنزوع للإجرام بصفة عامة(٢٢٣). وتدلل على ذلك بأن الإحصاءات الجنائية تشير إلى زيادة معدلات جرائم المرأة فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية فى نفس الوقت الذى ضاقت فيه الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين(٢٢٤).

إلا أن آراء (آدلر) تعرضت للعديد من الانتقادات ولعل أهمها أن رأيها فيما يتعلق بعدوانية السلوك الأنثوى تحت تأثير حركة المرأة، لا يستند إلى دليل منطقى وتاريخى يؤيده. فالتاريخ يشهد بمشاركة المرأة فى كافة الحركات السياسية والاجتماعية والتى استخدمت فيها كافة الوسائل المتاحة فى عصرها. ومع ذلك فإن مشاركتها فى هذه الحركات لم تنكر عليها صفتها كامرأة أو أفقدتها أنوثتها(٢٢٥). كما يرى آخرون أنه ليس هناك دليل علمى على صلة ذكورة السلوك بالإجرام. وفى رأيهم أن المروجين لهذا الرأى إنما يهدفون أن تظل المرأة فى وضع اجتماعى متدنى بحيث لا تثار قضية مساواتها بالرجل(٢٢٦).

على أن (سمارت SMART) - وهى من المتحمسين لحركة المرأة – تعتبر من أكثر المعارضين للذين يؤكدون على العلاقة بين الحركة والجريمة وهم فى رأيها يستندون فى ذلك إلى افتراضين هما.–

١- أن الجرائم التى ترتكبها الأنثى أصبحت ذات طبيعة رجالية.

٢- أن حركة المرأة تعتبر محاولة لمنافسة الجنس الذكرى أو على الأقل الابتعاد عن جنسها.

ويدللون على صحة الافتراض الأول، بما شهدته الإحصاءات الجنائية من زيادة فى معدلات الجرائم التى ترتكبها المرأة، وخاصة أنماط الجرائم التى ترتبط بالرجل، فى الوقت الذى يلاحظ فيه انخفاض معدلات الجرائم الجنسية التى ترتكبها المرأة.

إلا أن (سمارت) ترى أن هذا الرأى يفتقر للدقة العلمية، نظرا لأن الاحصاءات الرسمية لا تمدنا بصورة دقيقة عن مدى مساهمة ودور كل من المرأة والرجل فى ارتكاب الجريمة(٢٢٧). وفيما يتعلق بالافتراض الثانى، فترى سمارت أن التغير فى سلوك المرأة سواء كان هذا التغير يتجه بالسلوك إلى الجريمة أو إلى السلوك الأمثل، ليس بالضرورة نتيجة حركة المرأة، لأن الحركات الاجتماعية فى حد ذاتها نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية والتاريخية، فضلا عن ذلك فإنه على الرغم من آن هذه الحركات تدفع للتغيير، فإنها فى نفس الوقت نتيجة للتغيرات الحالية.

ولذلك فإنه إذا كانت حركة المرأة بمثابة تعبير عن الظلم القائم وعدم المساواة بين الرجل والمرأة فإنه من الصعب أن نجد بين المؤيدين لحركة المرأة فتيات جانحات أو نساء مجرمات. بالإضافة إلى ذلك ترى (سمارت) أن الذين افترضوا وجود علاقة سببية بين حركة تحرير المرأة، والزيادة فى معدلات إجرامها يغفلون التغيرات البنائية والاقتصادية التى شهدتها المجتمعات وانعكست على حياة المرأة بصفة عامة والتى ليس لها علاقة بالمساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال جاءت حاجة القوى العاملة للنساء نتيجة نقص الأيدى العاملة من الرجال خلال فترة الحرب وليس بسبب مناداة مؤيدى الحركة النسائية الحديثة بضرورة مشاركة المرأة فى العمل كما يروج لذلك علماء الجريمة(٢٢٨).

و) درجة التحضر وإجرام المرأة:

يسود اعتقاد بأن هناك علاقة طردية بين التحضر والجريمة، بحيث كلما زادت درجة التحضر، كلما ارتفعت معدلات الجريمة، ويعتبر (دوركايم) واحدا من أهم الرواد الذين أكدوا على هذه العلاقة. ولقد تأكد صحة هذا من خلال الدراسات والبحوث التى أجريت بعد ذلك. ولعل أهمها تلك الدراسة التى قام بها (كلينارد) وكشفت عن أن الفروق الكمية فى حجم الجريمة غالباً ما تعزى إلى اختلاف درجة التحضر(٢٢٩).

ويرى (جاكانو JACANO) أن معدلات الجريمة ترتفع بصورة ملحوظة فى المناطق المتخلفة بالمدينة، والتى غالباً ما يسودها أوضاع اجتماعية واقتصادية سيئة، وبسببها

يبدى الأفراد استجابات سلوكية شاذة، وهذه الاستجابات هى التى تشكل السلوك المنحرف[٢٣٠].

والواقع أن ذلك يقودنا إلى التأكيد على أن العوامل التى تسبب شيوع الجريمة فى المناطق الحضرية بصفة عامة عن غيرها من الأنماط المعيشية الأخرى، غالبا ما ترتبط بالبناء الاجتماعى والتركيب الاقتصادى السائدين فيها. فالبناء الاجتماعى بما ينطوى على نظم يفرز أنماطاً معينة من العلاقات الاجتماعية التى تتسم بخصائص تدفع إلى شيوع أشكال معينة من الجريمة. حيث أنها علاقات ثانوية نفعية بالدرجة الأولى مؤقتة لا تدوم إلا بدوام المنفعة والمصلحة فى أغلب الأحيان ومما لا شك فيه أن ظاهرة الجريمة تعد إفرازا طبيعياً لتلك العلاقات. فهى تنتشر بمعدلات أكبر حينما تتسم العلاقات بالتفكك والتحلل.

كما أن التركيب الاقتصادى للمناطق الحضرية قد يشجع على زيادة معدلات الإجرام. فأنصبة الجماعات والأفراد من العوائد الاقتصادية للأنشطة السائدة فيها ليست واحدة بسبب تفاوت درجة مشاركتهم فى تنمية هذه الأنشطة. وكل هذه العمليات تؤدى إلى وجود مناطق فقيرة اقتصاديا ومهملة اجتماعيا وإنسانيا وهى تعد بهذا المعنى بؤرا للجريمة وتربات خصبة للانحراف[٢٣١].

وإذا كان تحديد العلاقة بين درجة التحضر والجريمة قد حظى باهتمام العديد من الدراسات بشكل عام، فإن تحديد هذه العلاقة بالنسبة لإجرام المرأة، ينطوى على قدر كبير من الأهمية وذلك لتباين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة فى المناطق الريفية عن الحضرية، أضف إلى ذلك أن درجة التأثير الذى يمارسه البناء الاجتماعى والتركيب الاقتصادى على المرأة فى المناطق الحضرية يختلف عن الرجل نظراً للتفاوت النسبى فى أدوارهما، ومما لاشك فيه أن كل ذلك ينعكس على سلوك المرأة بصفة عامة وسلوكها الإجرامى من حيث معدلاته وصورة ودوافعه على وجه الخصوص[٢٣٢].

وعلى الرغم من قلة الدراسات المعنية بالتحضر وإجرام المرأة، إلا أن هذه الدراسات قد كشفت عن عدة حقائق لعل أهمها ارتفاع معدلات إجرام المرأة فى المدن عن الريف فضلا عن اختلاف نوعية الجرائم التى ترتكبها ودوافعها فى كلا المجتمعين، مما جعل البعض يرى أن إجرام المرأة على وجه الخصوص ظاهرة حضرية، خاصة وأن أغلب الإحصاءات تكشف عن ذلك ففى هولندا بلغت نسبة النساء المجرمات ١٢٪ إلى إجمالى المجرمين فى المدن، فى الوقت الذى لم تزيد فيه نسبتهن فى الريف عن ٤٪، وكذلك فى الدنمارك اتضح أن المجرمات من الإناث يزيد عددهن خمس مرات فى كوبنهاجن العاصمة عن عددهن فى المناطق الأقل تحضرا أو الريفية[٢٣٣].

والواقع أن إجرام المرأة لا يختلف فى الحضر عن الريف من حيث المعدلات فقط، ولكن أيضا من حيث نوع الجرائم التى ترتكب، ففى دراسة أجريت فى ولاية ماساشوستس بالولايات المتحدة اتضح أن النساء المجرمات المقيمات فى الحضر اللاتى ارتكبن جرائم ضد الأشخاص بلغت نسبتهن إلى الرجال الذين ارتكبوا هذا النوع من الجرائم واحد إلى سبعة عشر، بينما كانت نسبتهن فى الريف واحد إلى خمسة. وفى الوقت نفسه كانت نسبة الجرائم الخاصة بالاعتداء على الممتلكات فى الريف واحد مقابل ستة وثلاثين، فى حين أنه فى الحضر كانت واحد إلى إحدى عشرة[٢٢٤].

وتكشف العديد من الدراسات عن انتشار جرائم الإدمان وتعاطى المخدرات بنسبة كبيرة بين الإناث فى المناطق الحضرية والتى نادرا ما ترتكب فى الريف من جانب النساء. ففى دراسة أجريت عن تعاطى المخدرات بولاية كاليفورنيا اتضح أن نسبة كبيرة من الفتيات تتعاطى المخدرات وخاصة عقار الهلوسة. وفى مجتمعنا المصرى لا يخفى علينا مدى انتشار إدمان الهيروين بين فتيات الجامعات بصورة ملحوظة فى الآونة الأخيرة وبالطبع لا يتواجد مثل هذا النمط من الجرائم سوى فى المدن[٢٢٥].

وفى هذا الصدد تشير الدراسات والإحصاءات المختلفة فى مصر إلى أنه فى الوقت الذى ترتكب فيه الإناث جرائم ذات طابع عنيف فى الريف. نجد أن الجرائم التى ترتكبها فى الحضر يغلب عليها طابع التكسب والاستغلال والرغبة فى الإثراء فضلا عن الجرائم الخلقية كالدعارة والفسق. وكذلك لوحظ اتجاه النساء فى الحضر إلى ارتكاب صور جديدة من الجرائم كالتهريب وهو نوع من الجرائم لا تعرفه المرأة الريفية، وخاصة تهريب النقود والذهب والأشياء ذات القيمة. فلقد اتضح ارتفاع نسبة اللاتى يرتكبن جرائم التهريب بصورة ملحوظة فى السنوات الأخيرة والتى بلغت ١٢,٥٪ من إجمالى الذين ارتكبوا جرائم التهريب من المصريين[٢٢٦].

على أنه من الملاحظ أن أكثر جرائم النساء ارتباطا بالمدن والحياة الحضرية فى رأى أغلب العلماء تتمثل فى البغاء. حيث يؤكد (برجل) على أن البغاء ظاهرة حضرية لأن المدينة بحكم ظروفها وطابعها تهيئ الفرصة لانتشاره بحيث يمثل نمطا مهنيا باثولوجيا يحقق ربحا سهلا[٢٢٧].

ومن أهم الدراسات الباكرة التى أكدت على ذلك دراسة (فلكستر) والتى أوضحت أن أهم العوامل التى تحدد اقدام البغايا على احتراف البغاء، تتمثل فى انتقال الفتاة الشابة فجأة إلى المدينة، والروابط أو الصلات التى توجد فى عمل المرأة، وطلب البغاء فى المناطق

الحضرية وما يسعى إليه القوادون أو من ينظمون مشروعات الدعارة من جمع الفتيات وتعبئتهن لهذا الغرض. ذلك أن نشأة المناطق الحضرية الحديثة وما تتسم به هذه المناطق من إتاحة الحرية الجنسية وتوافر طابع الإبهام الذى يسبغ على الشخصيات بها فتبدو مجهولة الهوية، يساعد على انتشار البغاء(٢٣٨).

ويشير علماء الجريمة والمهتمين بدراسة البغاء أنهم وجدوا أن نسبة كبيرة من النساء البغايا غالبا ما يرتكبن أنواعا أخرى من الجرائم كالسرقة من العملاء وإدمان الخمر والمخدرات والنصب، كما تبين لهم أن عددا كبيرا من هؤلاء البغايا قد بدأن ممارسة البغاء فى المدينة، وكان ذلك يتم بتأثير محرض والذى غالبا ما كان زميلات لهن سبقتهن فى الممارسة(٢٣٩).

ويرى (كيتليه) أن اختلاف معدلات وأنماط جرائم المرأة فى الحضر عن الريف غالبا ما يكمن بصفة عامة فى الظروف التى ترتكب فيها الجريمة وتجعل ارتكابها يتميز بالسهولة ويتيح الفرصة لإخفائها والتستر عليها وهى أمور لا تتوفر فى الريف حيث تبدو المرأة أكثر حياء وأكثر ضعفا مما هى عليه فى الحضر، حيث يمنحها استقلالها النسبى إحساسا بالقوة يجعلها أكثر إقداما على إتيان السلوك المخالف لقانون. فالظروف الاجتماعية التى تعيشها المرأة فى الريف تحول دون ارتكابها للجريمة بنفس القدر الذى ترتكبها به المرأة فى الحضر فضلا عن عدم ارتكابها جرائم معينة أيضا(٢٤٠).

ويرى آخرون أن ارتفاع معدلات جرائم المرأة فى المدن الكبرى والمناطق الشديدة التحضر غالبا ما يعزى إلى الوضع السكانى. فنسبة الإناث اللاتى فى سن النضوج، تبدو مرتفعة جدا عما هى عليه فى المدن الصغرى والريف، كذلك فإن فرص الزواج فى المدن أقل مما هى عليه فى الريف والمدن الصغرى ولذلك فإنهن يخالفن القوانين والقواعد الخاصة بالسلوك الجنسى، وهذا من شأنه أن ينعكس على ارتفاع معدلات الجرائم خاصة الجرائم الجنسية(٢٤١) .

إلا أنه لا ينبغى أن يخفى علينا ما شهدته المدن من نمو حضرى سريع تحت تأثير النمو الاقتصادى والتصنيع، وما ترتب على ذلك من تغيرات هامة بعيدة الاثر، والتى انعكست على المرأة بصفة عامة وسلوكها الإجرامى على وجه الخصوص. فلقد أدى هذا النمو الاقتصادى إلى تشجيع الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية(٢٤٢) فى الوقت الذى غالبا ما تستند فيه هذه المدن والمناطق الحضرية إلى هياكل اقتصادية وأنشطة اجتماعية لا تقوى على استيعاب هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين. ولعل من أهم الآثار

السلبية الناجمة عن ذلك أن معظم تيارات الهجرة والتى تقوم بها الإناث، غالبا ما تكون إلى الأحياء الفقيرة المتخلفة فى هذه المدن لافتقارهن إلى المهارات التى تؤهلن للالتحاق بالأعمال والمهن التى تدر دخلا مرتفعا، حيث غالبا ما تعملن فى المهن الدنيا. ومما لاشك فيه أن هذه المناطق تعتبر أرضا خصبة لتفريخ المنحرفات بما تفرضه من ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة على قاطنيها[٢٤٣].

فلقد اتضح من الدراسة التى أجريت على ظاهرة النشل بمدينة القاهرة أن أكثر من ٣٠٪ من النشالات كن من المهاجرات، وفى نفس الوقت كانت الأحياء الشعبية الفقيرة المستقطبة لأغلبهن [٢٤٤]، ومما يدعم ذلك تلك الدراسات التى قام بها (كلينارد- وآبوت CLINARD X ABBOTT) على مدن غانا وأوغندا والفلبين عن انحراف المرأة، ووجدا أن هناك علاقة ملحوظة بين الأحياء الفقيرة فى هذه المدن وانحراف الفتيات وتفشى الدعارة فيها [٢٤٥] .

ولكن مما تجدر الاشارة إليه أنه إذا كانت الدراسات المعنية بالتعرف على طبيعة إجرام المرأة فى الريف والحضر، قد كشفت عن وجود فروق بين معدلاته وأنماطه فى كلا المجتمعين فإنه ينبغى أن تؤخذ نتائج هذه الدراسات بالحذر الشديد نظرا لأن الإحصاءات الرسمية التى تستند إليها هذه الدراسات قد لا تمثل الواقع، وذلك لأن المجتمع الريفى غالبا ما لا يتعامل مع مجرميه بطريقة رسمية، وبالتالى لا تظهر أى بيانات عن هؤلاء المجرمين فى الإحصاءات، كما أن الفروق بين الريف والحضر قد لا توجد فى كل المجتمعات بدرجة واحدة [٢٤٦].

الفصل الرابع
معدلات وأنماط جرائم المرأة

المبحث الاول
معدلات جرائم المرأة

لقد حظى إجرام النساء بالاهتمام، بسبب انخفاض نسبته إذا ما قورنت بأيه نسبة لمجموعة سكانية أخرى، وفى الحقيقة فإن العلاقة بين الواقع وبين الظاهرة فيما يتعلق بجرائم النساء لابد أن تدرس وأن يكشف عنها.

لذلك صحب الاهتمام بجرائم النساء اهتمام جاد بتحديد الحجم الحقيقى أو الأبعاد الحقيقية لإجرامهن. فقام العلماء بمحاولات لبلوغ هذه الغاية، خاصة بعد أن نما علم الإحصاء وأصبح من الممكن استخدامه فى مختلف المجالات ومن بينها مجال الدراسات التى تدور حول الظاهرة الإجرامية[٢٤٧].

وتعتبر دراسة البلجيكى (كيتليه) التى نشرها عام ١٨٣٢ أول دراسة إحصائية ذات طابع اجتماعى حاول من خلالها أن يحدد معدل إجرام النساء [٢٤٨] . ولقد لاحظ (كيتليه) فى هذه الدراسة تفوق الرجال على النساء فى كم الإجرام نظرا لما يتميز به الرجال من قوة عضلية وجسمية ليست للمرأة. واستدل على هذا أن كل مائة رجل من مرتكبى جرائم المال يقابلهم ست وعشرون امرأة ارتكبن الجرائم نفسها، بينما لا يقابل كل مائة رجل من مرتكبى جرائم الاعتداء على الأشخاص سوى ستة عشر امرأة[٢٤٩].

وإذا كانت دراسة (كيتليه) تعتبر أول محاولة فى هذا المجال، فإنها فى نفس الوقت فتحت الطريق إلى العديد من المحاولات التى أجريت بعد ذلك، فلقد حاول (جيرى) أن يحدد فى دراسته بالإضافة إلى أنماط الجرائم التى ترتكبها الإناث، نسبتهن إلى الذكور الذين يرتكبون نفس هذه الأنماط من الجرائم، فتبين له أن فى جريمة قتل المواليد توجد امرأة واحدة مقابل سبعة رجال، وفى جرائم السرقة توجد امرأتان مقابل رجل واحد، أما فى جريمة القتل مع سبق الإصرار والترصد فتوجد أربع نساء مقابل خمسة رجال. وفى عام ١٩٠٢ كانت المحاولة الثالثة التى قام بها الفرنسى (جرانيه) لتحديد الحجم الحقيقى لجرائم الإناث مستعينا فى ذلك بتفاصيل أفقية وأخرى رأسية خاصة بكل نوع من الجرائم التى يرتكبها الذكور أو الإناث. فتبين له أن الإجهاض وقتل المواليد والسرقة تزيد فيها نسبة الإناث على الذكور بدرجة أعلى من المتوسط بفارق كبير. أما ارتكابهن لجرائم تزييف النقود والحريق والتشرد، والاعتداء على الأشخاص، فإن نسبتهن فيها تقل عن المتوسط[٢٥٠]. ولم يلبث أن امتد الاهتمام بالإحصاءات الجنائية إلى العديد من الدول التى أخذت تجرى حصراً دوريا لمرتكبى الجرائم آخذة بعين الاعتبار المتغيرات المختلفة من جنس – مذكر – مؤنث – ومن حالة زواجية ومن السن وكذلك نوع الجريمة، وغير ذلك من البيانات التى أصبحت عنصراً ضرورياً فى أى دراسة تجرى على الظاهرة الإجرامية. بل أن الإحصاءات تعددت فشملت المراحل المختلفة للواقعة الإجرامية ابتداء من مرحلة الكشف عن الجريمة وضبط المجرم ثم محاكمته وإدانته إلى آخر مرحلة وهى تنفيذ العقوبة، فأصبحت هناك إحصاءات خاصة بالجريمة تصدرها الشرطة وأخرى يصدرها القضاء وثالثة تصدرها السجون، وتأتى فرنسا فى مقدمة الدول الأوربية التى أدخلت النظام الإحصائى فى أجهزتها الجنائية وذلك فى عام ١٨٢٥ ثم تلتها بعد ذلك معظم دول العالم فى الأخذ بهذا المسلك حيث تعددت وتنوعت فيها المصادر الإحصائية للجرائم[٢٥١].

وفى ضوء ذلك تشير الإحصاءات المتعلقة بالسن إلى أن أغلب النساء ترتكب الجرائم فى المرحلة العمرية ٢٢–٣٠سنة ويفسر البعض ذلك بأن الحالة الجسمانية والذهنية والعاطفية التى تكون عليها المرأة تبلغ أشدها فى هذه المرحلة العمرية ثم تبدأ فى الضعف فى المراحل العمرية التالية[٢٥٢].

إلا أن هناك آخرين يؤكدون على أن اتجاه الإناث إلى الجريمة فى سن معينة غالبا ما يختلف بحسب نوع الجريمة التى سيمارسنها. فلقد تبين من الإحصاءات أن الإناث اللاتى يرتكبن جرائم الدعارة يبدأ نشاطهن فى سن مبكرة عن تلك التى تبدأ فيه الإناث اللاتى

يرتكبن جرائم السرقة. كذلك فإن مرتكبات النمط الأول يتركن نشاطهن مبكراً عن السن التى تترك فيها مرتكبات النمط الثانى جرائمهن. فلقد أظهر البحث الذى أجرى عن السلوك الجنسى لدى الفتيات الجانحات من الطبقة الدنيا فى الولايات المتحدة أن الغالبية العظمى من هؤلاء الفتيات بدأن ممارسة الجماع الجنسى بين الثانية عشر والخامسة عشر من عمرهن، وتقل النسبة فى فئات السن التالية فهى لا تتجاوز ٢١٪ فى فئة السن من ٢٠-٢٥سنة، ولا تتجاوز ٢,١٪ فى فئة السن ٢٥-٣٥سنة، فى حين أن الإناث اللاتى يرتكبن جرائم السرقة يبدأن نشاطهن الإجرامى فى سن أكبر عن تلك مرتكبات جرائم الدعارة. فلقد تبين من البحث الذى أجرى على الظاهرة الإجرامية فى قرية طهواى أن الإناث اللاتى تتراوح أعمارهن بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة تبلغ نسبتهن إلى إجمالى مرتكبات جرائم السرقة ٢٩,٧٪، تليها فئة العمر التالية من ٣٠ إلى أقل من ٤٠سنة بنسبة ٢٦,٤٪. ولعل ذلك يدل على أن النضج المبكر للإناث من العوامل الهامة التى ترفع نسبة من هن دون سن العشرين بين مرتكبات الجرائم الخلقية[٢٥٣].

وفيما يتعلق بالحالة الزواجية تشير الإحصاءات إلى أن المرأة المتزوجة أو التى سبق لها الزواج تميل إلى ارتكاب الجريمة بمعدلات أعلى من غيرها، وذلك عكس إجرام الرجل حيث ترتفع فيه نسبة الرجال المنحرفين غير المتزوجين عن المتزوجين[٢٥٤].

لكن على الرغم من أن الإحصاءات بصفة عامة تؤكد على ارتفاع نسبة المتزوجات بين المجرمات فإنه يمكن القول إن توزيع المجرمات بحسب الحالة الزواجية يختلف من دولة إلى أخرى تبعا للظروف والأوضاع الاجتماعية السائدة خاصة فيما يتعلق بتقاليد الزواج[٢٥٥].

وفيما يتعلق بالجنس، فمن الملاحظ أنه على الرغم من أن الإحصاءات الديمجرافية فى معظم الدول تشير إلى تساوى نسبة الذكور إلى الإناث، باستثناء الاتحاد السوفيتى حيث تزيد فيه نسبة النساء على الرجال نسبيا، فإن كافة إحصاءات الجريمة تكشف عن أن معدلات الجرائم التى ترتكبها النساء أقل بدرجة كبيرة عن الجرائم التى يرتكبها الذكور. فحسب إحصاء ١٩٢٩ يمثل إجرام النساء فى فرنسا ١٠٪ وفى ألمانيا أثبتت الإحصاءات أن إجرام المرأة يصل إلى ١٤٪ من الإجرام الكلى. وفى كل من اليونان واليابان ارتكبت النساء ٦٪ من مجموع الجرائم، وفى الولايات المتحدة ٨٪، وفى سويسرا ١٢٪ أما فى إيطاليا فقد بلغت النسبة ١٧٪[٢٥٦].

والواقع أن الدول النامية – على الرغم من عدم توفر الإحصاءات الدقيقة بها – تعتبر ليست بمنأى عن ظاهرة انخفاض معدل إجرام النساء عن الرجال، حيث تعكس بيانات

السجون التى تم الاستعانة بها والخاصة ببعض الدول ذلك. ففى مصر عام ١٩٦٥ كان معدل الذكور إلى الإناث فى السجون المصرية ٩-١، فى حين أنه فى نفس العام بلغ معدل الذكور إلى الإناث ٤٥-١ فى الأردن، أما فى إيران عام ١٩٦٦، فقد كان معدل الذكور إلى الإناث بسجونها ٤٠ ذكراً مقابل أنثى واحدة فقط[٢٥٧].

كما يلاحظ أن تفوق معدلات الجريمة لدى الذكور إذا ما قارناها بمعدلات الإناث لا يقتصر على الراشدين فقط، بل ينسحب أيضا على الأحداث، ففى عام ١٩٠٠ بلغت نسبة الجانحين فى الولايات المتحدة خمسون ذكراً جانحا مقابل أنثى واحدة جانحة، إلا أنه مع التحضر السريع وخروج المرأة إلى العمل بلغت نسبة الذكور إلى الإناث خمسة مقابل فتاة واحدة جانحة حيث كان لهذه المتغيرات تأثيرا كبيرا على معدلات جنوح الإناث[٢٥٨].

ولكن إذا كانت معدلات الجريمة لدى المرأة تشير فى معظم الأقطار إلى انخفاضها عن معدلات جريمة الرجل، فإنه من الملاحظ فى الآونة الأخيرة أن الإحصاءات الحديثة للجريمة تعكس زيادة كبيرة فى النشاط الإجرامى للمرأة. فلقد أكدت دراسة بانجلترا أجرتها وزارة الداخلية عام ١٩٧٧ عن إجرام المرأة، أنه على الرغم من تذبذب معدلات الجريمة بشكل عام فإن معدلات جريمة المرأة تزداد باضطراد. ولقد كان تحليل البيانات يميل إلى تدعيم الافتراض الذى مؤداه أن هذه الزيادة ترجع إلى تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على مكانة المرأة. إلا أن هذا لا ينفى أن استعدادها أحد العوامل الهامة أيضا فى إجرامها وارتفاع معدلاته[٢٥٩].

وإذا كانت الدراسات والإحصاءات كشفت عن ارتفاع جريمة المرأة بشكل عام، فإن هذه الزيادة امتدت لتشمل كافة أنماط الجرائم التى كانت قاصرة على الرجل. فلقد تبين من تقارير الجريمة الرسمية الصادرة عن مكتب التحقيقات الفيدرالى بالولايات المتحدة أنه فى الوقت الذى ارتفعت فيه معدلات المحكوم عليهم فى الجرائم الخطيرة بنسبة ٥٥٪ فى الفترة من عامى ١٩٦٨-١٩٧٧، فإنه خلال هذه الفترة ارتفعت معدلات النساء المحكوم عليهن فى هذه النوعية من الجرائم بنسبة ٢٠١,٥٪، كما أنه فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة النساء اللاتى تم القبض عليهن خلال الخمس سنوات التى تسبق عام ١٩٧٨ فى جرائم النصب ٤٩,٢٪، نجد أن نسبة الزيادة الخاصة بالرجال المقبوض عليهم فى هذا النمط من الجرائم خلال تلك الفترة ١٢,٥٪ فقط[٢٦٠].

وتشير دراسة (سيمون) التى أجرتها فى الولايات المتحدة فيما بين الأعوام ١٩٥٣-١٩٧٢ أن نسبة انخراط المرأة فى الجريمة فى ارتفاع مستمر، خاصة فيما يطلق عليه

الجرائم الخطيرة، إذ بلغت نسبة النساء المتورطات فى هذه النوعية من الجرائم ٨,١٠٪ عام ١٩٥٣، ١١٪ عام ١٩٦٠، وترتفع تلك المعدلات لتصل إلى ١٩,٣٪ عام ١٩٧٢، أضف إلى ذلك أن ارتكابها جرائم الملكية وما يسمى بجرائم ذوى الياقات البيضاء كجرائم التزييف والتزوير والاختلاس ازدادت بوجه خاص منذ بداية عام ١٩٧٧[٢٦١].

وترى (سيمون) أن تلك الزيادة غالبا ما تعزى إلى خروج المرأة إلى العمل. فهى ترى أنه على الرغم من أن المراكز الاجتماعية العليا فى الوظائف التقليدية يحتلها الرجال بصورة تفوق النساء، لكن من الملاحظ أن الزيادة فى معدلات إجرام النساء كانت مصاحبة لزيادة تمثيلهن فى تلك الوظائف وخروجهن للعمل بصفة عامة[٢٦٢].

المبحث الثانى
أنماط جرائم المرأة

إن نوعية الجرائم التى يمكن أن نطلق عليها جرائم النساء هى تلك المتميزة والتى تختص بها المرأة، أو هى ذلك النوع من الجرائم الذى يزداد ارتكابه من قبل النساء، ويمثل جرائمهن الشائعة أو الرئيسية(٢٦٣).

ويرى (لمبروزو) أن ارتكاب النساء نوعية معينة من الجرائم غالبا ما يكون انعكاسا لتكوينهن البيولوجى والنفسى فالدافع إلى ارتكاب المرأة جرائم المال فى رأيه، غريزة الجشع وحب التملك، فى حين أن حب التزين واقتناء الملابس مسئول عن ارتكابها جرائم السرقة والدعارة، بينما تعتبر نزعة الحقد والخوف لدى المرأة أحد الأسباب الهامة لارتكابها جرائم السب والضرب. ويعتقد (لمبروزو) أن المرأة المجرمة تعانى بصفة عامة من نقص عاطفة الأمومة. ويرجع ذلك إلى وجود بعض العيوب العضوية والخلقية بها والتى تؤثر بدورها على تكوينها النفسى(٢٦٤).

ومن ناحية أخرى يرى (بولاك) أن إجرام المرأة غالباً ما يكون خفياً ومستتراً باعتبار أن سلوك المرأة بصفة عامة يتسم بالمكر والخداع، ولكن هذا الخداع والمكر يتجسد بصورة أكبر فى المرأة المجرمة. وفى رأيه أن هذا الخداع ليس بفعل الظروف الاجتماعية بقدر ما تكمن جذوره فى فسيولوجية المرأة. ولعل ذلك يتضح فى دورها الجنسى، وهو دور سلبى غير نشط لاعتبارات بيولوجية، حيث أن جسد المرأة يسمح لها إلى حد ما التظاهر

بالتفاعل خلال العملية الجنسية. فعلى الرغم من عدم قدرتها على الوصول إلى الذروة أثناء الجماع الجنسى فى بعض الأحيان، فإن هذا لا يمنع من مشاركتها فى أداء الفعل الجنسى، وذلك عكس الرجل، حيث أنه إذا لم يحقق الانتصاب لأداء الفعل الجنسى لا يستطيع إخفاء فشله.

واستناداً إلى هذا التحليل يرى (بولاك) أن هذه الاختلافات الفسيولوجية بين الرجل والمرأة تعكس قدرة المرأة على ممارسة الكذب والخداع، ليس فقط خلال عملية الجماع الجنسى ولكن أيضا فى العديد من المواقف المختلفة الخاصة بالشرف والفضيلة. ولكن على الرغم من جاذبية تحليل (بولاك) إلا أنه يفتقر إلى الدقة العلمية، ويستند إلى معتقدات تقليدية عن طبيعة شخصية المرأة[٢٦٥].

ويبدو أن تأكيد (لمبروزو - وبولاك) على صلة نوعية الجرائم التى ترتكبها المرأة بتكوينها البيولوجى والنفسى كان له تأثير كبير على المتخصصين والمهتمين بإجرام المرأة فمن الملاحظ أن هناك اتفاقا بين عدد كبير منهم، بأن النساء غالبا ما يتجهن إلى ارتكاب أنماط معينة من الجرائم والتى تبتعد كثيرا عن العنف، فضلا عن أنها تتفق مع ضعف تكوينهن البدنى وما يرتبط به من أدوارهن التقليدية، وأحيانا إذا ما ارتكبن بعض الجرائم التى لا تتفق مع هذه الأدوار، فإن مشاركتهن تعكس طبيعتها. ومن الدراسات التى تؤكد على ذلك دراسة (وارد WARD)وزملائه عن العنف لدى المرأة والتى أجريت على مؤسسات كاليفورنيا الإصلاحية للنساء، وذلك للتعرف على خصائص النزيلات وطبيعة أدوارهن فى جرائم السرقة والسرقة بالإكراه، وعما إذا كانوا قد ارتكبن هذه الجرائم بمفردهن أم اشتركن مع آخرين، ولقد كشفت الدراسة أن أدوار النساء فى تلك الجرائم لها علاقة وثيقة بأدوار المرأة التقليدية بصفة عامة، ففى جرائم السرقة بالإكراه، لوحظ أن أدوارهن فى هذه النوعية من الجرائم أدوار ثانوية مقارنة بالرجال حيث كن يقمن بمراقبة الطريق أو التموية[٢٦٦].

ويذهب البعض - لعل أبرزهم بولاك - أنه حتى فيما يتعلق بأكثر الجرائم عنفا وهو القتل إذا ما ارتكبته النساء غالبا ما يكون السم هو الأداة المستخدمة حيث أنها وسيلة من الصعب اكتشافها، فضلا عن أنها تبتعد عن العنف وتتناسب مع تكوينهن البدنى وأدوارهن التقليدية كالزوجات والمربيات حيث أنهن يقمن بإعداد الطعام ومن السهل لهن دس السم. ففى دراسة قامت بها (بولين تارنوسكى POULINE TARNOWSKY) عن جرائم القتل التى ارتكبتها الفلاحات الروسيات، اتضح أن استخدام السم هو أسلوب القتل السائد.

فلقد تم استخدامه خمسا وثلاثين مرة كل مائة حالة قتل، بينما لم يستخدم أسلوب آخر فى القتل أكثر من ست عشر مرة(٢٦٧). ولقد دفع ذلك التصور البعض إلى التأكيد على أن هناك أنماطا معينة من الجرائم ترتبط بالنساء بصورة تقليدية ويكثر ارتكابها من جانبهن تتمثل فى الإجهاض وقتل المواليد حديثاً، أو إهمالهم مما يؤدى إلى موتهم، والدعارة والسرقة والابتزاز، كما يشيع فى البلاد المتخلفة السب والبلاغ الكاذب(٢٦٨).

وفى الماضى القريب كان يقوم على رعاية الأطفال نساء مربيات، وغالبا ما كان يُقتل بعض هؤلاء الأطفال نتيجة الإهمال الإجرامى أو التجويع منهن، حيث كان قتل الأطفال عادة إجرامية نسائية، إلا أن هناك إجراءات فى المجتمع الحديث اتخذت ضد هذه الممارسات(٢٦٩).

ويعد قتل المواليد حديثا نوعا آخر من إجرام النساء حيث أنه كان الطريقة الوحيدة التى تلجأ إليها الفتيات غير المتزوجات والنساء اللاتى حملن سفاحا لإخفاء تورطهن وتجنبا لنبذ المجتمع لهن. لكن يبدو أن الزيادة المضطردة فى أساليب تنظيم الأسرة وتطورها أدى إلى اختفاء هذا النوع من جرائم النساء فى المجتمعات الحديثة أو ضعف معدلاته(٢٧٠).

ومن أهم الجرائم التى ترتبط بالمرأة، الجرائم الجنسية، فهى تعتبر النوع الوحيد من الجرائم التى يعاقب بسبب ارتكابها النساء أكثر من الرجال بصفة عامة، على الرغم من أن الرجال والنساء يمارسون السلوك الجنسى غير الشرعى. ويصنف البعض الجرائم الجنسية التى ترتكبها المرأة وتنتهك العفة إلى ثلاثة أنماط:-

١- الجرائم الجنسية الارتزاقية.

٢- السلوك الجنسى الاختيارى غير الارتزاقى.

٣- السلوك الجنسى العدوانى (الاغتصاب).

وفيما يتعلق بالجرائم الجنسية الارتزاقية، فتتمثل فى الدعارة والتى تقتصر غالباً على النساء والفتيات الصغار اللائى ينتمين إلى الطبقة الفقيرة ذات الدخل المنخفض حيث أن هذه الجرائم إذا ما اكتشفت ووقعت تحت طائلة القانون غالباً ما يصعب على مرتكباتها الإفلات منها.

وأما السلوك الجنسى الاختيارى غير الارتزاقى فيشتمل على الجرائم التى تدرج على أنها جنوح من جانب الفتيات صغار السن، فى حين أنه إذا ما وقع من جانب الكبار المتزوجات فيعتبر زنا.

ومن الملاحظ أن الفتاة الجانحة جنسيا والتى تنتمى إلى الطبقة الدنيا تكون أكثر تعرضا للمحاكمة من الفتاة التى تنتمى إلى الطبقة العليا حيث أن الجرائم الجنسية التى ترتكبها فتيات الطبقة العليا غالبا ما يتم التستر عليها أو التساهل من جانب رجال الشرطة بشأنها[٢٧١].

إلا أن هناك جرائم جنسية تلجأ فيها المرأة إلى اختلاقات زائفة ذات طبيعة جنسية، فتدعى أنها اغتصبت أو تشكو من أنها هوجمت واعتدى عليها جنسيا، فى حين أنها كانت متفاهمة وموافقة على الاعتداء عليها. وعلى العكس من الفكرة الشائعة عن الاغتصاب وما يقترن به من قسوة وعنف تضطر الأنثى معه إلى الاستسلام لمن يغتصبها، تبين أن نسبة ضئيلة للغاية من جرائم الاغتصاب هى التى تمت بهذه الصورة. أما أغلب جرائم الاغتصاب التى قدمت للقضاء فقد كان للمجنى عليهن دورا فيما حدث، كأن تكذب البنت بشأن عمرها الحقيقى بينما هى لا تزال قاصر وذلك حتى تحول دون تردد الرجل فى ممارسة الجنس معها، وفى نسبة كبيرة من الحالات كانت نسبة من المجنى عليهن هن اللاتى أوقعن الرجال فى العلاقة الجنسية. وفى بعض القضايا اتضح أن الأنثى لجأت إلى اتهام الرجل باغتصابها بعد أن أعرض عنها أو هجرها.

وهناك جرائم جنسية ترتكبها الإناث البالغات، ويكون المجنى عليهم فيها الفتية الصغار الذين لا يبلغون بطبيعة الحال عن هذه الأفعال، وإنما يستمرئونها، فى حين أنه إذا ارتكب هذه الأفعال رجل مع صبى فإنه يبادر إلى الإبلاغ عنها.

وهناك أفعال جنسية أخرى يمكن أن تمارسها الإناث مستترات خلف صور من السلوك العادى ومن ذلك أفعال العناق والمعابثة الجنسية المستترة التى يكون طرفها الآخر صبى صغير أو فتى فى مستهل مرحلة البلوغ[٢٧٢].

على أنه من الجرائم التى ترتبط بالمرأة بصورة واضحة، سرقة البضائع والسلع من المحلات التجارية والتى لزدادت مع انتشار المتاجر الكبرى التى تسمح للمشترين الحصول على السلع بأنفسهم، وكذلك من أكثر السرقات شيوعا وترتكبها النساء سرقات بعض الخادمات فى المنازل، خاصة الريفيات منهن اللائى تنحدرن من طبقات فقيرة وأسر متصدعة[٢٧٣] ونظراً لأن هذه السرقات بسيطة، فغالباً ما لا تكتشف، وإذا ما تم اكتشافها لا يقوم المخدوم فى معظم الأحيان بإبلاغ الشرطة لتفاهة المسروقات كالملابس والمأكولات ويكتفى باستبعاد الخادمة فقط، اللهم إلا فى بعض السرقات الكبيرة والجرائم الخطيرة[٢٧٤].

وفى مجال السرقة والسرقة بالإكراه يرى البعض أنها من الجرائم التى ترتبط بالرجال اكثر من النساء، إلا أنه اتضح أن النساء أحيانا يُتخذن كأداة لتسهيل جريمة السرقة كمراقبة الطريق أثناء التنفيذ أو المساندة أحيانا فى ارتكابها.

وغالبا ما تمارس محترفات الدعارة السرقة والنشل، إلا أن الرجال الذين يتعاملون معهن لا يقومون بالإبلاغ عنهن إذا ما اكتشفوا السرقة نظراً لأن السرقة تمت فى ظرف مخل بالشرف، وفى بعض الإحيان تكون العاهرة شريكة للعديد من الرجال الذين يحترفون السرقة وتستخدم الدعارة كوسيلة لتحقيق ذلك[٢٧٥].

وفيما يتعلق بجرائم النساء فى مجال الابتزاز، يرى المهتمون بإجرام المرأة أنها تتسم بالخداع فبعض العاهرات يحصلن على أجرهن مقدما ولا يوفين الالتزام، وذلك بأن تقوم بتمثيل لعبة الزوج على الضحية، حيث يجد نفسه فى موقف مخل بالشرف بدخول أحد الأشخاص الذين تربطهم بها علاقة ويدعى أنه الزوج.

إلا أن البعض يرى أن جرائم الابتزاز غالباً ما تتسم بالخداع بغض النظر عن جنس مرتكبيها، فهناك العديد من الأمثلة التى تشير إلى أن أفراد العصابات الذين يرتكبون الابتزاز فى المجال السياسى غالبا ما يقع من جانب الرجال[٢٧٦].

ويرى (بولاك) أن أكثر أنماط الجرائم ارتباطا بالنساء والتى نادرا ما تبلغ عنها جريمة الإجهاض حيث تشير التقديرات غير المبالغ فيها أن معدلات النساء اللاتى ترتكب هذه الجريمة مرتفعة جداً. ففى الولايات المتحدة تتم سنويا أكثر من مائتى ألف حالة إجهاض إجرامى فى حين أن الوضع لا يختلف كثيرا فى فرنسا بل أكثر سوءاً[٢٧٧].

لكن من الملاحظ أن البعض ينتقد التأكيد على ارتباط جريمة الإجهاض بالمرأة فقط. ففى بعض الحالات قد يرتكب الإجهاض، كلا من الرجل والمرأة مع سبق الإصرار. فعلى الرغم من أن هذه الجريمة ينبغى أن تقع على عاتق المرأة، إلا أن هذا لا يجعلها جريمة أنثوية بصورة قاطعة. ففى بعض الدول يتخصص العديد من الأطباء – ونادرا ما يكونوا من النساء – فى الإجهاض[٢٧٨].

وقد بحث (بولاك) مسألة وجود نوعية معينة أو أنماطا من الجرائم ترتبط بالنساء، فتبين له أنها تقع غالبا فى مخالفة الأخلاق الجنسية، أما فى نطاق الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال فإن أنماط الإجرام الأنثوى فيها ليس واضحا بصورة كبيرة[٢٧٩].

إلا أنه فى مقابل رأى (بولاك) يرى (دا فيدورا DAVID WARD) وآخرون أن التغيرات التى طرأت على أدوار المرأة وتطلعها إلى آفاق جديدة فى نهاية عقد الستينيات قد صاحبة

زيادة فى معدلات النساء اللائى لهن علاقة بالجريمة بدرجة كبيرة، فضلا عن ارتكابهن أنماطا جديدة من الجرائم واستخدام أساليب جديدة فى تنفيذها[٢٨٠].

وفى هذا الصدد أوضحت (آدلر ADLER) أيضاً فى دراسة لها عن جرائم النساء أنهن أصبحن يرتكبن سرقات البنوك المسلحة والتزوير وكافة أنواع الإبتزاز والقتل ومجموعة كبيرة من جرائم العنف والتى كانت قاصرة على الرجال[٢٨١] ولعل ذلك يتفق مع ما تشير إليه التقارير الرسمية للجريمة والصادرة عن مكتب التحقيقات الفيدرالى بالولايات المتحدة والتى كشفت عن أن المرأة أصبحت ترتكب كافة أنماط الجرائم، باستثناء الاغتصاب، وأن الدعارة تعتبر الجريمة الوحيدة التى يتم بسببها اعتقال النساء أكثر من الرجال، حيث تشير الإحصاءات إلى أن النساء اللائى تم اعتقالهن بسبب ممارسة الدعارة من أجل الاسترزاق يشكلن ٢٨٪ من إجمالى النساء المقبوض عليهن[٢٨٢].

ومما يسترعى الانتباه أن البعض يذهب أبعد من ذلك ويؤكد على أن المرأة المجرمة أصبحت أكثر إجراما وأنها ترتكب الجرائم الأكثر عنفا بصورة تفوق الرجل. ويدللون على ذلك بالبيانات الإحصائية والتى أشارت إلى أن نسبة النساء المودعات فى السجون الفيدرالية لارتكابهن جرائم القتل بلغت ١١,٩٪ فى عام ١٩٤٠ من إجمالى النساء المودعات فى السجون، فى حين أن نسبة الرجال المودعين بالسجون لارتكابهم جرائم القتل بلغت ٤,٩٪ فقط من مجموع الذكور المسجونين، كما تشير الإحصاءات أيضا إلى أن الإيداعات فى السجون بسبب الاعتداءات الشديدة كانت لصالح المرأة، حيث بلغت نسبة النساء اللائى ارتكبن الجرائم العنيفة ٨,٦٪ من إجمالى عدد النساء المودعات بالسجون، فى حين أن نسبة الرجال الذين ارتكبوا هذه الجرائم تمثل ٥,١٪ من إجمالى عدد الرجال.

إلا أن البعض يرى أن استخدام البيانات الإحصائية والمقارنة بينها بهذه الطريقة يفتقر إلى الدقة من وجهة النظر المنهجية، نظراً لأن عدد النساء فى السجون أقل من عدد الرجال من جهة، ومن جهة أخرى فإن أغلب النساء يتورطن إلى حد كبير فى الجرائم البسيطة والتى لا تؤدى بالضرورة إلى السجن وبالتالى يرجح أن تكون نسبة النساء أقل من الرجال بالسجون.

أضف إلى ذلك أنه من المستبعد أن تهرب مرتكبات جرائم القتل والعنف من مدة العقوبة إذا ما تم إدانتهن حيث أنه نادراً ما يتم التساهل فى مثل هذه النوعية من الجرائم، ولعل ذلك يفسر وجود نسبة كبيرة من المجرمات اللائى ارتكبن جرائم تتسم بالعنف بالسجون، ولذلك كانت البيانات الإحصائية التى يستشهد بها البعض كدليل للتأكيد على عنف النساء بصورة أكثر من الرجال ليست دقيقة[٢٨٣].

وبغض النظر عن هذا الجدل والنقاش فإنه من الملاحظ بصفة عامة أن النشاط الإجرامي للمرأة فى معظم المجتمعات يشهد زيادة ملحوظة، وأن النساء أصبحن يرتكبن جرائم العنف بصورة لم تكن مألوفة فى الماضى، فضلا عن ارتكابهن أنماطا جديدة من الجرائم كانت مرتبطة فى الماضى بالرجال.

ويختلف الباحثون حول تفسير هذا التغيير، لكن يبدو أن هناك إجماعا على أن هذا التغير الذى طرأ على النزعة الإجرامية للمرأة يرتبط إلى حد ما بحركة المرأة وما صاحبها من تغيرات فى مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية(٢٨٤).

وتعتبر (آدلر) أبرز من أكد على ذلك، فهى ترى أن تلاشى الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين له علاقة بارتكاب المرأة كافة أنماط الجرائم وزيادة معدلات إجرامها.

إلا أن البعض يشكك فى مدى صحة هذا الافتراض، ويدلل على ذلك بأن الإحصاءات فى بولندا أشارت فى الفترة ما بين عامى ١٩٣٢-١٩٥١ إلى أن جرائم النساء قد شهدت زيادة كبيرة، ثم أوضحت بعد ذلك أن الزيادة انخفضت فى الفترة ما بين عامى ١٩٥١-١٩٧٢، وهى الفترة التى انتشرت فيها حركات المرأة التحررية وزيادة مشاركتها فى النشاط الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع.

لكن يمكن القول إن التشكيك فى صحة هذه الافتراض من خلال إحصاءات الجريمة فى بولندا والخاصة بالمرأة لا يعتبر دليلا قويا حيث ترى (آدلر) أن الانخفاض الذى شهدته معدلات وأنماط جريمة المرأة ببولندا فى الفترة التى انتشرت فيها حركة المرأة راجع إلى استمرار ممارسة أنماط الضبط التقليدية لتأثيرها على سلوك المرأة فى بولندا، مما كان له دور ملموس فى خفض معدلات إجرامها وكافة أنماط الجرائم التى ترتكبها. فلقد أصبحت المرأة الآن ترتكب كافة أنماط الجرائم، بل تمارس أيضا أغلب الجرائم التى كانت قاصرة على الرجل كجرائم الاعتداء على الملكية وجرائم ذوى الياقات البيضاء وجرائم العنف والمخدرات والتزوير، وإن كان ذلك ليس على نطاق واسع(٢٨٥).

الباب الثانى:

جريمة المرأة فى المجتمع المصرى المعاصر

الفصل الخامس
جرائم المرأة فى مصر - تحليل إحصائى

تمهيــد :

تناولت هذه الدراسة فى بابها الأول كافة اتجاهات التنظير المعنية بدراسة السلوك الإجرامى بشكل عام، وإجرام المرأة على وجه الخصوص، وذلك كمدخل للكشف عن مدى العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية وجريمة المرأة فى المجتمع المصرى المعاصر.

وتحاول الدراسة فى هذا الباب، أن تقف على معدلات وأنماط جريمة المرأة فى مصر من خلال تقارير الأمن العام المتاحة، وكذلك الإحصاء القضائى، ومدى ارتباطها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى يستند إليها التكوين الاقتصادى - الاجتماعى للمجتمع المصرى.

ثم تدرس بعد ذلك ميدانيا العوامل الاجتماعية التى قد تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة من خلال دراسة على عينة من النزيلات بأحد السجون المصرية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بدراسة على عينة من نزيلات سجن القناطر الخيرية للنساء.

وبعبارة أخرى، فإن هذا الجزء من الدراسة سوف يحاول تقديم تحليل سوسيولوجى لتقارير الأمن العام، والإحصاء القضائى، خصوصا ما يتصل بمعدلات وانماط جريمة المرأة فى حقبتى السبعينيات والثمانينيات.

يلى ذلك عرضا لخطة الدراسة الميدانية وإجراءاتها، ثم نقوم بعد ذلك بالتعرف على مدى العلاقة بين العوامل الاجتماعية وجريمة المرأة، وأخيرا عرض ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وما يدور حولها من تفسيرات وتحليلات.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات المعنية بجريمة المرأة، من منظور سوسيولوجى قليلة جداً، ليس فى المجتمع المصرى فقط، لكن فى المجتمعات الأخرى، مما يؤكد على أهمية البحث الميدانى لهذه الظاهرة.

المبحث الأول
التكوين الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع المصرى
فى حقبتى السبعينيات والثمانينيات

لقد شهد التكوين الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع المصرى، تغيرات جوهرية خلال حقبة السبعينيات، بفعل التخلى عن سياسات اقتصادية اجتماعية معينة والارتكان إلى أخرى بديلة، ولقد أدت هذه التغيرات إلى ظهور خصائص وملامح جديدة لهذا التكوين الاقتصادى الاجتماعى، واتسامه بسمات اجتماعية وثقافية تختلف عن تلك التى كان يتسم بها فى الحقبة السابقة ومما لا شك فيه أن هذا التغير الذى يحدث فى طبيعة التكوين الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع المصرى من مرحلة تطورية إلى أخرى ينعكس على معدلات وأنماط الجريمة بشكل عام، وجريمة المرأة على وجه الخصوص، خاصة وأن دور المرأة وموقعها فى عملية الإنتاج، وبالتالى سلوكها بشكل عام مرتبط أشد الارتباط بأنماط الإنتاج السائدة وبمجمل البنية الاقتصادية الاجتماعية.

والواقع أن ذلك سيدفعنا إلى التعرف على ملامح التكوين الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع المصرى المصاحب لقيام الثورة والأيديولوجيات التى تبناها، باعتبار أنها هى التى تشكله من خلال ما تطبقه من سياسات مع التركيز على حقبتى السبعينيات والثمانينيات باعتبار أنهما تمثلان الفترة محل اهتمام الدراسة الراهنة.

وفى البداية يمكن القول إن التكوين الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع المصرى فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات تحددت ملامحه من خلال تبنى سياسات اقتصادية

واجتماعية مستندة إلى الاتجاه الاشتراكى، والذى تمثل فى سيطرة وهيمنة الدولة على المقدرات الاقتصادية وتوجيهها وجهة قومية، ولقد سعى هذا الاتجاه منذ البداية إلى حل تناقضين هما:

١- حل التناقض القائم بين الملكيات الضخمة لكبار الملاك وبين البطالة الموسمية والدائمة لأغلب سكان الريف.

٢- حل التناقض القائم على عدم قدرة رأس المال على التوسع فى المجالات الصناعية نتيجة لسيطرة الاحتكار الرأسمالى وآثاره على ضيق السوق المحلية وانخفاض مستوى الفرد إلى الحد الأدنى للحفاظ على استمرار الحياة.

ومن ثم كانت السياسات فى هذه الفترة تركز على تحطيم السيطرة المطلقة لكبار الملاك والاحتكار، وإعطاء دفعة للنمو الاقتصادى المتوازن للزراعة والصناعة(٢٨٦).

ولقد كان من أهم النتائج الإيجابية التى جاء بها هذا الاتجاه إلى حد ما نتيجة ما تبناه من سياسات اقتصادية واجتماعية:-

تقدم ملحوظ فى رأب الثغرة فى الدخل بين الأغنياء والفقراء، ففى المدن حدث تقدم نحو المساواة فى الدخل بفعل الضرائب وإقامة حد أعلى وأدنى للرواتب فلا يعيش أحد فى رفاهية، وآخر دون مستوى الكفاف، وفى الريف كان من نتائج الإصلاح الزراعى أن اختفت طبقة الملاك الكبار وازدادت الأراضى المملوكة لفئة صغار الفلاحين خمسة أفدنة فأقل من مساحة مجملها ٢,١مليون فدان إلى حوالى أربعة مليون فدان. وفى المجال الزراعى تم استصلاح ما يقرب من ٨٥٠ ألف فدان حتى عام ١٩٧٠م، كما تم بناء السد العالى الذى ساعد على زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال توفير المياه اللازمة للأراضى الزراعية أو الأراضى المستصلحة والمدرجة فى الخطة. ومن الإيجابيات أيضا اتساع القاعدة الصناعية التى ارتفعت حصتها فى الدخل القومى من ١٦٪ عام ١٩٥٢ إلى ٢١٪ عام ١٩٦٠م، وظلت هكذا حتى عام ١٩٧٠م(٢٨٧).

وتجدر الإشارة إلى أن السياسات الاجتماعية جاءت أيضا متوازية مع السياسات الاقتصادية، وسعت منذ البداية إلى الارتفاع بمستوى الخدمات الاجتماعية كما وكيفا، والموجهة لصالح الإنسان المصرى. ففى التعليم ارتفع عدد التلاميذ والطلاب فى مراحل التعليم المختلفة من ٢مليون فى منتصف الخمسينيات إلى ٦مليون فى نهاية الستينيات، ولقد كان من أهم نتائج هذا التوسع التعليمى ظهور أنماط من الحراك الاجتماعى والتنقل الطبقى أمام فئات عديدة من المستويات الدنيا.

كما ارتفع أيضا المستوى الصحى من خلال الارتفاع بمستوى الرعاية الطبية. فلقد بلغت إجمالى الاستثمارات التى وجهت لمجال الصحة حوالى ١٣٢ مليون جنيه فى الفترة من ١٩٦٠: ١٩٦٦م، كذلك حدث تحسن ملحوظ فى مستوى الخدمات الأخرى كالنقل والمواصلات والإسكان والكهرباء. والواقع أن هذه الحقبة فى رأى كثير من المحللين، كانت تمثل محاولة صادقة لإقامة تنمية مستقلة من أجل بناء اقتصاد وطنى متحرر من التبعية، وأن الدولة لعبت الدور الهام الرئيسى فى إحداث هذه التنمية. إلا أنه مع انتقال السلطة إلى الرئيس الراحل أنور السادات بدأت حقبة جديدة، وفيها حدث تغير فى التكوين الاقتصادى الاجتماعى القائم فى الستينيات، وأصبح هذا التكوين فى السبعينيات هو بمثابة تكوين رأسمالى خاص جاء تحولا عن الاشتراكية التى كانت سائدة فى حقبة الستينيات[٢٨٨].

ولقد تم تحقيق ذلك من خلال تبنى ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تمثلت فى تخفيف قبضة الدولة وسيطرتها على المقدرات الاقتصادية فى المجتمع، وإفساح المجال أمام الاستثمارات العربية والأجنبية والاستفادة من الفرص المتاحة للتمويل الخارجى لدعم التنمية الاقتصادية. والواقع أنه إذا كان الاقتصاد المصرى قد حقق من خلال تبنى سياسة الانفتاح ارتفاع ونمو فى الناتج القومى، فإن هذا النمو لم يصاحبه تغيرات هيكلية فى التكوين الاقتصادى الاجتماعى، فالبيانات الرقمية المتاحة عن معدلات النمو تشير إلى بلوغ هذا المعدل ٨٪ فى عامى ١٩٧٨-١٩٨٠، ويرجع هذا الارتفاع إلى استئثار قطاعات بذاتها للاستثمارات الكبيرة وهى قطاعات السياحة ٢٢٪ والتجارة والمال ٨٪ والإسكان ١٣٪ والخدمات الاخرى كالمستشفيات الخاصة ٨٪ والمقاولات ٢٪ وتشكل فى جملتها ٥٣٪. أما معدل النمو فى القطاع الزراعى فلم يزد نموه فى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات عن ٢٪ سنوياً وبالنسبة لقطاع الصناعة فان المعدل الحقيقى لم يتجاوز٦٪ حتى عام١٩٨١. كما تراجعت الأهمية النسبية لهذا القطاع فى الاقتصاد القومى من ١٥,٦٪ إلى ١٣,٩٪ خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٢م[٢٨٩].

ولعل ذلك يوضح أن توزيع الاستثمارات خلال هذه الفترة على قطاعات الاقتصاد المصرى لم يكن موجها أو يراعى فيه المصلحة القومية، فجاء هذا الاقتصاد مرتكزاً على مصادر خارج القطاع الإنتاجى. ويمكن القول إن مصر خلال هذه الحقبة انتقلت من نظام الاقتصاد الإنتاجى إلى نظام جديد يمكن أن نسميه نظام السيولة المالية، وهذا النظام خلفته عوامل متداخلة إلى جانب التطبيق الخاطئ لسياسة الانفتاح الاقتصادى، أهمها

الثورة فى أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣، قد أحدثت وفرة فى المال الفائض فى المنطقة عامة، ومصر بدورها منتجة للنفط ولقد استفادت مصر من ثورة أسعار النفط فى مجالين:

١- مبيعاتها منه.

٢- فرص العمل التى أتيحت لأبنائها فى الدول النفطية أضف إلى ذلك عائدات قناة السويس، والمساعدات الخارجية ومعظمها أمريكية، ولقد كانت تشكل تلك المصادر الأربعة ٨٤٪ من إجمالى موارد مصر الاقتصادية عام ١٩٨٢، ولم يحدث تغير ملموس فى تلك الصورة حتى الآن.

وإذا كانت هذه الثروات المتدفقة على مصر أحدثت وفرة من المال ساعدت على سد هوة العجز مؤقتا، فإنه من الصعب الاعتماد على هذه الثروات من خلال تلك المصادر لأنها غير مستقرة، خاصة بعد هبوط أسعار النفط ونقص عائدات العاملين فى الخارج، وضعف حركة الملاحة فى قناة السويس وانكماش المساعدات الأمريكية، حيث أدى ذلك إلى أزمة اقتصادية فى مصر فى مطلع الثمانينيات، ومازالت مسيطرة.

ولقد أدى هذا العجز فضلا عن الآثار السيئة التى خلفتها السياسات الاقتصادية الخاطئة فى السبعينيات إلى إفراز تكوين اقتصادى اجتماعى تابع ومشوه[٢٩٠].

ولقد كان من أبرز ملامح تبعية وتشوه هذا التكوين، اختلال الهيكل الإنتاجى لصالح القطاعات غير الإنتاجية، وأيضا اختلال العمالة لصالح نفس القطاعات وزيادة الاعتماد على إستيراد الغذاء وتزايد الديون الخارجية وإعبائها، واختلال ميزانية الدولة ومن ثم ارتفاع معدل التضخم مما أدى إلى اختلال توزيع الدخل واتساع الفجوة بين مستويات الدخول، ومما لا شك فيه أن ذلك قد انعكس على جوانب الحياة الاجتماعية فى المجتمع، فلقد شاعت مظاهر الفساد والتسيب وعدم الانضباط، وانتشار قيم مادية تعلى قيمة الكسب السريع على حساب العمل المنتج، ومن ضعف روح التعاون والتضامن الاجتماعى، ومن تدهور نمط الحياة فى المدينة والقرية. المدينة تزداد تلوثا وازدحاما، والقرية تتحول من قرية منتجة إلى قرية مستهلكة، فالمبانى السكنية تزحف على الأرض الزراعية، والأراضى الزراعية يجرى تجريفها وتفقد خصوبتها لإشباع حاجات استهلاكية بحتة[٢٩١].

وبناء على ذلك يمكن القول إن هذه الملامح الخاصة بالتكوين الاقتصادى - الاجتماعى كان لها تأثيرات سلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المصرى بصفة عامة، والمرأة المصرية على وجه الخصوص، باعتبار أن سلوكها الإجرامى محور اهتمام الدراسة الراهنة.

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات تعكس لنا مدى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المصرية خلال هذه الفترة بشكل كاف، إلا أن هناك بعض البيانات المتاحة عن طبيعة الأنشطة والمهن التى كانت تمارسها فى إطار نمط الإنتاج السائد وما إرتبط به من بنية اجتماعية واقتصادية فى هذه الفترة، والتى كشفت عن انخفاض أوضاعها الاقتصادية وانعكاس ذلك على جوانب حياتها الاجتماعية وسلوكها بشكل عام.

فتشير البيانات المتوفرة أن قوة عمل المرأة فى مصر خلال هذه الفترة كانت ضئيلة إذا ما قارنها بالرجل، حيث بلغت ١٠,٣٪ عام ١٩٨٧م. فى حين أنها فى تونس والمغرب كانت تتراوح ما بين ١٥-٢٠٪، وقد لوحظ أيضا أن نسبة كبيرة من العاملات تتركز فى القطاعات التقليدية المتخلفة والأنشطة الهامشية التى لا تضيف إنتاجية كالأعمال الإدارية والكتابية ففى عام ١٩٧٩ بلغت نسبة الإناث اللائى يعملن فى المهن الكتابية والإدارية ٤٨,٦٪ فى حين أن من يعملن منهن فى قطاع الخدمات يمثلن ٧٪، وأما العاملات فى قطاع الزراعة فيشكلن ٥,٢٪ بينما كانت نسبة العاملات فى قطاع الصناعة لا تتجاوز ٨,٢٪ هذا ومن الملاحظ أن نسبة المتعطلات فى مصر أى المؤهلات للعمل وترغب فيه، ولكن غير متاح أو متوفر لهن فرص عمل بلغت ٢٤,٧٪ وهى نسبة عالية جدا إذا ما تم مقارنتها بدول أخرى عديدة، ففى سوريا بلغت هذه النسبة ٣,٨٪ والكويت ١,١٪ وليبيا ١,٢٪.(٢٩٢)

والواقع أن هذا الوضع المتردى لمساهمة المرأة المصرية فى قوة العمل والمتمثل فى ارتفاع نسبة المتعطلات أو قيامها بأنشطة هامشية، لا ينفصل بأى حال من الأحوال عن نمط الإنتاج السائد، وما أفرزه من تكوين اقتصادى اجتماعى هش ومتخلف. وتأسيسا على ذلك يمكن القول إنه إذا كان هذا التكوين المتخلف والتابع، كانت له آثاره السلبية على واقع المرأة المصرية فى قوة العمل من خلال ممارستها أنشطة هامشية أو عدم توفر فرص عمل كافية لجميع الراغبات فيه، فأليس من المنطقى أيضا أن تلك الآثار السلبية امتدت وانعكست على كافة جوانب حياتها بشكل عام، وسلوكها الإجرامى من حيث معدلاته وأنماطه ودوافعه على وجه الخصوص خلال هذه الفترة باعتبار أن هذه الظاهرة محور اهتمام الدراسة الراهنة، وهذا ما سوف نحاول أن نقترب منه من خلال البيانات الإحصائية المتاحة فى فترتى السبعينيات والثمانينيات عن إجرامها من واقع الإحصاء القضائى وتقارير الأمن العام.

المبحث الثانى
جريمة المرأة فى مصر خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات

تحليل إحصائى:

بعد أن تعرضنا فى المبحث الأول من هذا الفصل إلى طبيعة التكوين الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع المصرى فى العقدين الأخيربن ونوعية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تبنتها الدولة فى مصر، نحاول فى هذا المبحث التعرف على معدلات وأنماط جريمة المرأة خلال هذه الفترة من واقع الإحصاءات الجنائية، نظراً لاعتقادنا بأن طبيعة التكوين الاقتصادى الاجتماعى لأى مجتمع لابد وأن تنعكس على كافة جوانب حياة أفراده بما فى ذلك سلوكهم المنحرف من حيث معدلاته وأنماطه.

وفى البداية يمكن القول بصفة عامة إن الإحصاءات الجنائية تعد ركيزة أساسية فى محاولة فهم ظاهرة الجريمة والتعرف على مختلف جوانبها، فضلا عن التعرف على علاقتها بغيرها من الظواهر الأخرى.

وإذا كانت توجد فى مصر عدة مصادر لإحصاءات الجريمة أهمها تقارير الأمن العام وإحصاءات القضاء، وإحصاءات السجون، إلا أنه من الملاحظ أن هذه الإحصاءات تعانى من القصور، خصوصا فيما يتعلق بإجرام المرأة، فهى فضلا عن إهمالها له لفترات طويلة، فإنها لا تعكس معدلاته وأنماطه وخصائص مرتكباته بصورة دقيقة وأكثر تفصيلا، فعلى الرغم من أن الباحث وجد تفاعلاً وتعاوناً صادقاً أثناء الحصول على البيانات الإحصائية

الخاصة بهذه الدراسة من جانب جهاز الأمن العام، وجهاز التخطيط والإحصاء بوزارة العدل، إلا أنه بالاطلاع على هذه الإحصاءات اتضح أنها تنطوى على جوانب قصور شديدة تتمثل فى الآتى:-

* أن البيانات الإحصائية الخاصة بالأمن العام قد خلت تماما من توضيح معدلات وأنماط الجنايات والجنح التى ترتكبها المرأة، أضف إلى ذلك أنها لم تكشف عن الخصائص المهنية والتعليمية والزواجية للمتهمات، حيث أنها لم تتضمن سوى نسبة وعدد الإناث المتهمات إلى عدد ونسبة الذكور المتهمين فى كل نوع من أنواع الجرائم التى تتدرج تحت الجنايات فقط.

* وفيما يتعلق ببيانات الإحصاء القضائى، فمن الملاحظ أنها لم تعكس سوى العدد الإجمالى للإناث المحكوم عليهن فى الجنح والجنايات فقط دون مراعاة لتوزيع هذه الأعداد على كافة أنواع الجرائم، كما فى إحصاء الأمن العام، أضف إلى ذلك أنه لم يرد فى هذا الإحصاء بيانات أخرى عن أنماط الجرائم، التى ترتكبها المرأة، أو بيانات خاصة بالسمات والخصائص الاجتماعية للمحكوم عليهن، وفى هذه الجزئية يشترك الإحصاء القضائى مع تقارير الأمن العام، وعلى الرغم من هذا القصور الواضح فى بيانات الإحصاء القضائى، فإن التعقيدات الإدارية قد حالت دون الاطلاع عليها حتى عام ١٩٨٨، بالرغم من توفرها ووجودها، حيث لم يسمح للباحث الحصول على هذه البيانات سوى حتى عام ١٩٨٢م فقط بحجة السرية والتعليمات مما كان سببا فى إعاقة اطلاعنا على بيانات أكثر حداثة.

* لقد كشف الإحصاء القضائى عن عدد النساء المحكوم عليهن مقارنة بعدد الذكور المحكوم عليهم فى قضايا الجنح، وإن كان لم يوضح أنواع هذه الجنح، فى حين أغفلت تقارير الأمن العام ذلك تماما، حيث لم توضح عدد النساء المتهمات فى هذه القضايا وأكثر أنواع الجنح ارتباطا بالمرأة، على الرغم من أن قضايا الجنح تمثل أغلب جرائم المرأة فضلا عن أنها تمثل سلوكا منحرفاً يعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.

* أن البيانات المتاحة والمتوفرة عن تقارير الأمن العام والإحصاء القضائى متناقضة، وليس هناك اتفاق بينها إطلاقا، ولقد ناقشنا المسئولين فى الجهتين عن مدى دقة هذه البيانات، فما كان من أحد كبار الضباط بالداخلية والمسئولون عن الإحصاء الجنائى بالأمن العام، أن أوضح أن هذه البيانات غالبا ما تتأثر بالسياسة العامة

للدولة، حيث تحرص وزارة الداخلية على خفض بيانات الجريمة بشكل عام، حتى تعكس الاستقرار فى المجتمع، وفى مناقشتنا مع وكيل وزارة العدل وأحد المسئولين عن الإحصاء القضائى، أوضح لنا عدم دقة البيانات الواردة بهذا الإحصاء، والسبب فى ذلك حسب رأيه أنهم مطالبون كل عام بإعداد الإحصاء القضائى من واقع سجلات الأحكام التى توقعها المحاكم على المتهمين، وغالبا ما تتأخر المحاكم فى إرسال هذه الأحكام، نتيجة البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة، فيضطر الموظفون المسئولون بجهاز الإحصاء داخل وزارة العدل إلى إعداد الإحصاء القضائى من واقع بيانات العام الماضى، مع إدخال زيادة محدودة على العام الحالى لأنه من المتوقع حدوث زيادة فى الجرائم والمتهمين سنويا استنادا للزيادة فى الكثافة السكانية، وذلك حسب قول المسئول، وحاول تبرير ذلك بأنهم مطالبون بإخراج هذا الإحصاء فى ميعاد محدد فى الوقت الذى تتأخر فيه المحاكم عن إرسال الأحكام، مما يضطرهم إلى هذا الإجراء كما سبق أن أوضحنا.

ولكن على الرغم من عدم دقة هذه البيانات سواء الورادة بتقارير الأمن العام أو الإحصاء القضائى، كما جاء على لسان كبار المسئولين بكلا الجهازين، فإننا مضطرون إلى اللجوء إليهما لأنه ليس أمامنا بيانات تصدر من جهات أخرى يعتد بها، ويستند إليها.

وبالتالى سنحاول الآن تحليل البيانات المتاحة عن إجرام المرأة من واقع تقارير الأمن والإحصاء القضائى، وسنبدأ بجدول تم تركيبه ويشتمل على عدد ونسبة المتهمات إلى المتهمين وفقا لإحصاء الأمن العام، وكذلك عدد ونسبة الصادر ضدهن أحكام إلى عدد ونسبة الصادر ضدهم نفس الأحكام، وذلك وفقا لإحصاء القضاء من عام ١٩٧٠: ١٩٨٢ فى قضايا الجنايات.

* يلاحظ من هذا الجدول بصفة مبدئية وجود تقارب شديد بين نسبة الإناث المتهمات فى قضايا الجنايات وفقا لتقارير الأمن العام ونسبة المحكوم عليهن كما جاء فى الإحصاء القضائى، وذلك مقارنة بنسبة الذكور، فلقد بلغت نسبة المتهمات من الإناث فى قضايا الجنايات وفقا لتقرير الأمن فى الفترة من عام ١٩٧٠: ١٩٨٢، ٢,٥٥٪، وكذلك الأمر فى الإحصاء القضائى فلقد بلغت نسبة المحكوم عليهن من الإناث مقارنة بالذكور فى نفس الفترة ٢,٥٢٪ وهى أقل بكثير من نسبة الذكور المتهمين فى هذه القضايا.

جدول رقم (١)

يبين عدد المتهمات والمحكوم عليهن ونسبتهن من واقع تقرير الأمن - والإحصاء القضائى فى قضايا الجنايات فى الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٢

السنة	إحصاء الأمن العام				الإحصاء القضائى			
	مجموع المتهمين	الذكور	الإناث	النسبة	مجموع المحكوم عليهم	الذكور	الإناث	النسبة
١٩٧٠	٥٤٣٤	٥٣٠٦	١٢٨	٪٢,٣٥	٨٢٦٦	٧٨٦٣	٤٠٣	٪٤,٨٧
١٩٧١	٥٣٧٩	٥٢١٦	١٦٣	٪٣,٠٣	٦٥١٩	٦٣٣٤	١٨٥	٪٢,٨٣
١٩٧٢	٥٦٢٣	٥٤٩٢	١٣١	٪٢,٣٢	٦٨١١	٦٦٨٨	١٢٣	٪١,٨٠
١٩٧٣	٥٢٥٦	٥١٤٣	١١٣	٪٢,١٤	٦٤٢٠	٦٣١٤	١٠٦	٪١,٦٥
١٩٧٤	٤٩٩٠	٤٨٧٩	١١١	٪٢,٢٢	٦٤١٩	٦٢٨٤	١٣٥	٪٢,١٠
١٩٧٥	٤٧٧١	٤٦٥٢	١١٩	٪٢,٤٩	٥٨٠١	٥٦٥١	١٥٠	٪٢,٥٨
١٩٧٦	٥٠٨٥	٤٩٨٨	١٩٧	٪٣,٨٧	٦٣١٩	٦٠٤١	٢٧٨	٪٢,٣٩
١٩٧٧	٥٠٥٢	٤٩٧٣	٧٩	٪١,٥٦	١٠٢٥٦	٩٩٥٥	٣٠١	٪٢,٩٣
١٩٧٨	٤٠٢٥	٣٩٢٥	١٠٠	٪٢,٤٨	١١٧٧٠	١١٥٢٠	٢٥٠	٪٢,١٢
١٩٧٩	٣٦٤٣	٣٥٥٨	٨٥	٪٢,٣٣	١٣٧٠١	١٣٤٨٠	٢٢١	٪١,٦١
١٩٨٠	٣١٠٧	٣٠٢٧	٨٠	٪٢,٥٧	١٥٧٧٩	١٥٥٤١	٢٣٨	٪١,٥٠
١٩٨١	٢٦٩٤	٢٦٠١	٩٣	٪٣,٤٥	١٧٣٨٣	١٧٠٦٣	٣٢٠	٪١,٨٤
١٩٨٢	٢٥٧٤	٢٥٠١	٧٣	٪٢,٨٣	١٥١٤٥	١٤٥٤٥	٦٠٠	٪٣,٩٦
المجموع	٥٧٦٣٣		١٤٧٢	٪٢,٥٥	١٣٠٨٩		٣٣١٠	٪٢,٥٣

* تم تركيب بيانات هذا الجدول من واقع تقارير الأمن العام، والإحصاء القضائى من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٢ ولقد توفرت البيانات الواردة فى تقارير الأمن العام حتى عام ١٩٨٨، إلا أن البيانات الواردة بالإحصاء القضائى توقفت حتى عام ١٩٨٢، مما اضطرنا إلى استبعاد بيانات الأمن العام من عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٨٨ حتى تكون المقارنة موضوعية.

والواقع أن ذلك قد يرجع إلى عدة اعتبارات، منها أن حجم مشاركة المرأة فى نشاط المجتمع أقل بكثير من الرجل بصفة عامة، وبالتالى تعرضها للضغوط والمؤثرات التى يتعرض لها الرجل والتى قد تدفع أحيانا إلى ارتكاب الجريمة أقل بكثير، فضلا عن ذلك فإن معظم النشاط الإجرامى للمرأة، ينحصر فى جرائم الآداب والسرقة البسيطة والقذف والسب، وهى جرائم تندرج من حيث العقوبة تحت قضايا الجنح، أضف إلى ذلك أيضا أن كثيراً من قضايا الجنايات غالباً ما تكون المرأة فيها

شريكا لرجل، وفى معظم الأحيان ينكر الرجال صلة المرأة بالجريمة كنوع من أنواع الشهامة أو رغبة فى الاستحواذ على إعجابها ورضاها.

* يلاحظ من هذا الجدول أيضا أنه على الرغم من التقارب الكبير بين نسبة المتهمات فى قضايا الجنايات وفقا لتقارير الأمن العام، ونسبة المحكوم عليهن كما جاء بالإحصاء القضائى، فإننا نجد أن إجمالى عدد المتهمات فى تقارير الأمن أقل بكثير من عدد المحكوم عليهن فى الإحصاء القضائى، فلقد بلغ عدد المتهمات فى الجنايات بإحصاء الأمن أو الشرطة (١٤٧٢) متهمة، فى حين بلغ عدد اللائى صدر ضدهن أحكام قضائية فى هذا النوع من القضايا (٣٣١٠) امرأة، كما هو وارد فى إحصاء القضاء، والواقع أن ذلك قد يعزى إلى أن تقارير الأمن تنطوى على عدد النساء المتهمات فى هذه الجنايات، ولذلك فإن عددهن بسيط، ولكن بعد تحقيقات النيابة والقضاء يتم اكتشاف أشخاص آخرين مدانين، حيث يؤدى ذلك إلى ارتفاع عدد المحكوم عليهن كما هو واضح بالإحصاء القضائى.

* يلاحظ أيضا من هذا الجدول أن عدد النساء المتهمات وفقا لتقارير الأمن العام مرتفعة فى الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٦، ثم أخذ هذا العدد فى الانخفاض من عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٢، بينما فى الإحصاء القضائى نجد العكس، فمن الملاحظ- باستثناء عام ١٩٧٠ الذى ارتفع فيه العدد - انخفاض عدد المحكوم عليهن فى الفترة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٦، ثم ارتفع عددهن فى الفترة من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٢، مما يعكس مدى التناقض وعدم الاتفاق بين تقارير الأمن العام، والإحصاء القضائى، ومدى ما تنطوى عليه البيانات الصادرة من الجهتين من تضليل.

* ولكن مما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كانت تقارير الأمن العام والإحصاء القضائى قد كشفت عن انخفاض نسبة وعدد المجرمات عن نسبة وعدد المجرمين بدرجة كبيرة فى قضايا الجنايات، فإن الأمر كذلك فى قضايا الجنح، والواقع أن هذا ما يعكسه الإحصاء القضائى فقط، أما تقارير الأمن فعرضت جملة المتهمين فى الجنح دون تصنيفهم إلى ذكور وإناث، لذلك فإننا سنضطر إلى تقديم مجموع المحكوم عليهم فى الجنح متضمنة نسبة الذكور إلى الإناث من واقع الإحصاء القضائى فقط، وذلك فى الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٢، حيث أن هذا هو المتاح، وذلك من خلال الجدول رقم (٢).

* يلاحظ من هذا الجدول أنه على الرغم من أنه يكشف عن نسبة الإناث المحكوم عليهن فى قضايا الجنح مقارنة بالذكور فى الفترة من عام ١٩٧٠-١٩٨٢، إلا أنه لم يوضح أنواع وأنماط هذه الجنح.

إن إجمالي نسبة الإناث المحكوم عليهن فى قضايا الجنح أقل بكثير من نسبة الذكور المحكوم عليهم فى هذه القضايا، حيث بلغت ٤.٧٤٪ من النسبة الإجمالية مقارنة بالذكور ولكن من الملاحظ أنه على الرغم من انخفاض نسبة الإناث عن الذكور فى قضايا الجنح فإن إجمالى عدد الإناث المدانات فى هذه القضايا أكبر بكثير من عدد الإناث المجرمات فى قضايا الجنايات، فلقد بلغ عددهن فى الجنايات ٣٣١٠ فى الفترة من عام ١٩٧٠-١٩٨٢، فى حين بلغ عددهن فى قضايا الجنح، وفى نفس الفترة ٦٤١,١١٥ ألف مجرمة، والواقع أن ذلك الفارق الكبير بين الرقمين يعكس لنا أن معظم جرائم المرأة تندرج تحت قضايا الجنح.

* يلاحظ من هذا الجدول أيضا أن عدد المجرمات مرتكبات قضايا الجنح يزداد زيادة كبيرة جداً وباستمرار منذ بداية السبعينيات حتى وصلت أكثر من الضعف مع بداية الثمانينيات، فلقد كان عدد المحكوم عليهن فى قضايا الجنح عام ١٩٧٠م، ٣٠,٩٦٨ ألف مجرمة، وصل فى عام ١٩٨٢ إلى ٧٦,٩٦٠ ألف مجرمة.

جدول رقم (٢)

يوضح جملة المحكوم عليهم ونسبة الذكور إلى الإناث فى قضايا الجنح من واقع الإحصاء القضائى[٢٩٣].

السنة	مجموع المحكوم عليهم	الذكور	الإناث	النسبة المئوية للإناث المحكوم عليهن
١٩٧٠	٦٥٠٧٣٢	٦١٩٧٦٤	٣٠٩٦٨	٪٤,٧٥
١٩٧١	٦٣٣٠٩٧	٦٠٤٥٩٠	٢٨٥٠٧	٪٤,٥٠
١٩٧٢	٧٤٠٠٢٢	٧٠٥٦٣٥	٣٤٣٨٧	٪٤,٦٤
١٩٧٣	٧٥٦٦٢٥	٧١٣٧٣١	٤٢٨٩٤	٪٥,٦٦
١٩٧٤	٧٥٤٠١٠	٧١٨٠١٨	٣٥٩٩٢	٪٤,٧٧
١٩٧٥	١٠٢١٣٥٣	٩٧٩٥٢٨	٤١٨٢٥	٪٤,٠٩
١٩٧٦	١٠٦٠٧٢٠	١٠١٠٠٤٦	٥٠٦٧٤	٪٤,٧٧
١٩٧٧	١١٥٩٨١٤	١١٠٨٤١٧	٥١٣٩٧	٪٤,٤٣
١٩٧٨	١٣١٣٥٥٦	١٢٥٧٨٢١	٥٥٧٣٥	٪٤,٢٤
١٩٧٩	١٤٠٤٧٣٩	١٣٤٥٩١٩	٥٨٨٢٠	٪٤,١٨
١٩٨٠	١٣٦٣٥٢٢	١٣٠٤٩٩٩	٥٨٥٢٣	٪٤,٢٩
١٩٨١	١٤٣٧٥٥٣	١٣٦٣١٢٠	٧٤٤٣٣	٪٥,١٧
١٩٨٢	١٢٠٥٧١٣	١١٢٨٧٥٣	٧٦٩٦٠	٪٦,٣٨
الجملة	١٣٥٠١٤٥٦	١١٥١٤٤٢٢	٦٤١١١٥	٪٤,٧٤

والواقع أن هذه الزيادة المضطردة فى أعداد المجرمات كما هو واضح من هذا الجدول تعكس لنا مدى انتشار السلوك الإجرامى فى المجتمع المصرى بشكل عام وزيادة معدلات السلوك الإجرامى للمرأة على وجه الخصوص، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها تشير إلى عدم استقرار المجتمع وفشل سياساته الاجتماعية والاقتصادية التى تبناها خلال هذه الفترة فى توفير الأساليب المشروعة لأفراده لتحقيق مطالبهم واحتياجاتهم الأساسية، ففى هذه الفترة شهد الاقتصاد المصرى اختلال فى الهيكل الإنتاجى لصالح القطاعات غير الإنتاجية، ومن إختلال هيكل العمالة لصالح نفس القطاعات ومن الاختلال المستديم فى ميزان المدفوعات وزيادة الاعتماد على استيراد الغذاء، ومن ثم ارتفاع معدل التضخم، ومن إختلال توزيع الدخل، واتساع الفجوة بين مستويات الدخل، ففى هذه الفترة انقسم المجتمع إلى قلة تحقق معدلات دخول مرتفعة، وأغلبية تعيش على حد الكفاف، مما اضطرهم إلى البحث عن الأساليب الملتوية وغير المشروعة لزيادة دخلهم وتحقيق مطالبهم واحتياجاتهم الأساسية، ولعل ذلك يفسر لنا الارتفاع الكبير فى أعداد المحكوم عليهم فى قضايا الجنح سواء الذكور أو الإناث على وجه الخصوص.

وإذا كان هذا الجدول لم يوضح أنواع الجنح التى ارتكبتها الإناث فى هذه الفترة، فيبدو أن معظم الجنح التى ارتكبتها هؤلاء الإناث تدور حول الكسب أو كانت تمثل لهن مصدراً للرزق أو الدخل، وذلك لأن معظم جرائم الإناث التى تندرج تحت قضايا الجنح هى جرائم الآداب والسرقة والنشل، وهذا النمط من الجرائم الهدف من ارتكابه أو العود إليه غالبا هو الكسب أو اتخاذه مصدراً للرزق.

والواقع أنه على الرغم من أن التعرف على أنماط جرائم المرأة يمكن أن يلقى مزيداً من الضوء على طبيعة السياسات الاجتماعية للمجتمع، ومدى العلاقة بينهما، فإن كلا من تقارير الأمن العام والإحصاء القضائى لم تعكس لنا أنواع جرائم الإناث التى تندرج تحت قضايا الجنح، لكن من الملاحظ أن تقارير الأمن العام قد كشفت لنا فقط عن أنواع جرائم الإناث التى تندرج تحت قضايا الجنايات فى حقبتى السبعينيات والثمانينيات، وذلك من خلال الجدول رقم ٣.

* يلاحظ من هذا الجدول بشكل مبدئى، انخفاض عدد المجرمات المتهمات فى قضايا الجنايات فى حقبة الثمانينيات عن حقبة السبعينيات بنسبة تصل إلى ١٩,١٪ حيث بلغ عدد المتهمات فى الحقبة الأولى (١١٣١ متهمة) انخفض فى الحقبة الثانية إلى ٩١٥ متهمة.

وفى البداية يمكن القول إن هذا غير صحيح، وذلك فى ضوء الواقع الذى نعيشه والذى

يشير إلى انتشار السلوك الإجرامى فى المجتمع وزيادة معدلاته بشكل عام، وإجرام المرأة بصورة ملحوظة حيث تطالعنا الصحف ووسائل الإعلام بذلك يوميا.

أضف إلى ذلك أنه إذا كانت الجريمة بمثابة إفرازاً للظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع بحيث إذا ما ساءت هذه الظروف والأوضاع ارتفعت معدلات الجريمة، فإنه من الملاحظ استنادا إلى ذلك أن الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية أكثر سوءاً فى حقبة الثمانينات عما كانت عليه فى حقبة السبعينيات، وذلك لأنه فضلا عن أن هذه الحقبة تجنى ثمار السياسات الخاطئة التى تم تطبيقها فى السبعينيات، والتى أدت إلى أضرار بالغة فى الهيكل الإنتاجى للاقتصاد المصرى، وأفرزت لنا طبقة من الطفيليين، وساهمت فى تكديس الثروة فى يد قلة من أفراد المجتمع، فإنه من الملاحظ على الجانب الآخر أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى الثمانينيات تعانى من التخبط والعجز عن الخروج بالاقتصاد المصرى من الأزمة التى ما زالت تزداد سوءاً، فمعدلات التنمية الزراعية الصناعية مازالت بطيئة فضلا عن استيراد ما يقرب من ثلثى الغذاء الذى نستهلكه، وانخفاض الأجور وارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة أعداد العاطلين مازال فى تصاعد حيث انعكس ذلك على المجتمع، مما أدى إلى تفككه وتفسخ علاقاته، تلك هى ملامح حقبة الثمانينيات، فكيف إذن وفى ظل هذه الظروف تنخفض أعداد المجرمات فى هذه الحقبة بنسبة تصل إلى ١٩.١٪ عن الحقبة السابقة، أعتقد أن ذلك غير صحيح، وأن هذه الإحصاءات لا تعكس واقع الجريمة فى مصر بشكل عام، وجريمة المرأة على وجه الخصوص، لكن ليس أمامنا إحصاءات أخرى نعتمد عليها فى التحليل سوى ذلك.

* يلاحظ من هذا الجدول أيضا أن أعلى نسبة بين المتهمات ترتبط بجنايات القتل وضرب أفضى إلى موت سواء فى حقبة السبعينيات أو الثمانينيات، فلقد بلغت نسبة المتهمات فى جريمة القتل فى الفترة الأولى ٣٣,٥٪ من إجمالى المتهمات فى كافة الجنايات، فى حين بلغت فى الفترة الثانية ٣١,٣٦٪، وفى الضرب أفضى إلى موت بلغت النسبة ١٤,٧٠٪ فى الفترة الأولى، و ١٥,٠٨٪ فى الفترة الثانية.

جدول رقم (٣)

يوضح عدد المتهمات فى قضايا الجنايات ونسبتهن حسب نوع كل جريمة - فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٨

نوع الجريمة	السبعينيات: عدد المتهمات	السبعينيات: النسبة المئوية	الثمانينيات: عدد المتهمات	الثمانينيات: النسبة المئوية
١- القتل	٣٧٩	٣٣,٥٪	٢٨٧	٣١,٣٦٪
٢- ضرب أفضى إلى الموت	١٦٧	١٤,٧٪	١٣٨	١٥,٠٨٪
٣- ضرب أحدث عاهة	١٨١	١٦٪	٨٢	٨,٩٦٪
٤- خطف	٤٣	٣,٨٪	٢٦	٢,٨٤٪
٥- هتك عرض	٣٣	٢,٩٪	٤١	٤,٤٨٪
٦- تهديد	٨	٠,٧٪	٤	٠,٤٣٪
٧- سرقة	٤٠	٣,٥٣٪	٧١	٧,٧٥٪
٨- حريق عمد	٢٩	٢,٥٦٪	٣١	٣,٣٨٪
٩- تسميم ماشية	١	٠,٠٨٪	-	-
١٠- إتلاف مزروعات	٢	٠,١٧٪	١	٠,١٠٪
١١- اختلاس	٣٩	٣,٤٤٪	٤٨	٥,٢٤٪
١٢- رشوة	٣١	٢,٧٤٪	٢٧	٢,٩٥٪
١٣- تزوير أوراق رسمية	٦٨	٦,٠١٪	١٢٣	١٣,٤٤٪
١٤- تزوير أوراق مالية	٢	٠,١٧٪	٥	٠,٥٤٪
١٥- تزييف مسكوكات	-	-	-	-
١٦- تعريض وسائل نقل للخطر	-	-	١	٠,١٠٪
١٧- تعطيل مواصلات سلكية	٢	٠,١٧٪	١	٠,١٠٪
١٨- عود	١٧	١,٥٠٪	-	-
١٩- مقاومة سلطات	٦٦	٥,٨٣٪	٢٠	٢,١٨٪
٢٠- جنايات أخرى	٢٣	٢,٠٣٪	٩	٠,٩٨٪
المجموع	١١٣١	١٠٠٪	٩١٥	١٠٠٪

* جمهورية مصر العربية - وزارة الداخلية - مصلحة الأمن العام، تقارير الأمن العام من عام ١٩٧٠ - ١٩٨٨م.

والواقع أن هذه النزعة العدوانية جديدة على طبيعة المرأة المصرية ولكن يمكن القول إن المرأة لا تلجأ بصفة عامة إلى العنف إلا إذا تعرضت إلى القهر سواء من المجتمع أو الزوج

أو الأب أو الأخ، خاصة القهر الاقتصادى، فمعظم هؤلاء القاتلات إما عاطلات أو مطلقات أو فى خلافات زوجية مستمرة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد يكون هذا العنف مرجعة أن المرأة المصرية بدأت تمارس المهن الخاصة بالرجال، فضلا عن ذلك فإن خروجها للعمل وتحملها المزيد من الالتزامات المادية فى الأسرة نتيجة الارتفاع المستمر فى الأسعار وزيادة نمط الاستهلاك، جعلها تتعرض لنفس الضغوط والمؤثرات التى تواجه الرجل فى مسئولياته، والتى يرجح أنها تدفع إلى الانحراف والسلوك العدوانى.

* اتضح من هذا الجدول أيضا أن نسبة المتهمات فى جرائم هتك العرض والحريق العمد وجرائم التزوير والاختلاس والرشوة والسرقة، فضلا عن أنها تأتى فى المرتبة الثانية بعد القتل والضرب أفضى إلى موت أو عاهة، فإنها زادت فى فترة الثمانينيات عن فترة السبعينيات، فجريمة هتك العرض والحريق العمد كانت فى الفترة الأولى ٢,٩٪، ٢,٥٦٪ ارتفعت إلى ٤,٤٨٪، ٣,٣٨٪ فى الفترة الثانية على التوالى، كما بلغت جرائم الاختلاس والرشوة فى الفترة الأولى ٣,٤٤٪، ٢,٧٤٪، فى حين بلغت نسبتها فى الفترة الثانية ٥,٤٢٪، ٢,٩٥٪ على التوالى أيضا، وأما جرائم التزوير والسرقة فقد ارتفعت نسبة المتهمات فى كليهما إلى أكثر من الضعف، فلقد بلغت فى الفترة الأولى ٦,٠١٪، ٣,٥٣٪ فى حين وصلت ١٣,٤٤٪، ٧,٧٥٪ فى الفترة الثانية على التوالى.

والواقع أن ارتفاع نسبة المتهمات فى هذه النوعية من الجرائم فى حقبة الثمانينيات عن السبعينيات يؤكد تفسيرنا السابق بأن الفترة الأخيرة شهدت تفاقماً فى الأزمة الاقتصادية، وكان من نتائج ذلك ارتفاع أسعار السلع الأساسية بصورة كبيرة لا تتناسب مع الأجور، فضلا عن انعدام فرص العمل، مما أدى إلى تدنى مستوى المعيشة.

وفى ظل نقص الفرص والأساليب المشروعة لتحقيق دخل مناسب يغطى الاحتياجات الأساسية للحياة، وكذلك فى ظل ضعف دور الدولة فى التخفيف من حدة هذه المعاناة عن أفراد المجتمع أصبحت جرائم هتك العرض والتزوير والرشوة والاختلاس والسرقة أساليب بديلة لتحقيق الدخل المناسب لمقابلة مطالب الحياة اليومية، والحد من حدة هذه المعاناة، ولاشك أن المرأة فى مجتمعنا المصرى طالما تعيش فى ظل هذه الظروف والأوضاع لابد وأن تتأثر بها وينعكس ذلك على سلوكها بشكل عام وسلوكها الإجرامى، خاصة إذا كانت تفتقر إلى عائل أو مهنة مشروعة توفر لها مصدر للدخل.

* يكشف هذا الجدول أن هناك جنايات يطلق عليها مقاومة سلطات وتجمهر، وإذا كان تقرير الأمن العام أدرجها على أنها جرائم، فهى فى واقع الأمر عبارة عن مظاهرات أو

إضراب أو تمرد أو اعتصام، يعبر من خلالها عن رفض السياسات التى تنتجها الدولة، وبالنظر إلى حقبتى الدراسة من واقع هذا الجدول، نجد أن نسبة المتهمات فى هذه الجنايات كانت مرتفعة فى فترة السبعينيات، حيث بلغت ٨٣,٥٪ من إجمالى المتهمات فى كافة الجنايات (كان عددهن ٦٦ متهمة)، ويرجح أن أغلبهن من طالبات الجامعة، ويبدو أن هذه المظاهرات أو الإضرابات اتخذت طابعين خلال هذه الفترة، الطابع الأول إقتصادى وذلك من خلال مظاهرات انتفاضة ١٨،١٧ يناير عام ١٩٧٧، ضد رفع الحكومة أسعار بعض السلع الأساسية، والطابع الثانى سياسى، ويتمثل فى المظاهرات التى قامت ضد القيادة السياسية نظراً لعقدها اتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل.

ولكن إذا كانت نسبة المتهمات فى هذه النوعية من الجنايات "مقاومة سلطات وتجمهر" مرتفعة فى الفترة الأولى، فمن الملاحظ أنها انخفضت فى الفترة الثانية حيث بلغت ٢٠ متهمة فقط من إجمالى المتهمات بنسبة ١٨,٢٪، ويبدو أن مرد ذلك هو أن الإجراءات الاقتصادية التى كانت تتخذها الحكومة بشأن رفع الأسعار أو غيرها من الإجراءات التى قد تؤدى إلى الاضطرابات والمظاهرات، اتخذت مظهراً آخر من شأنه ألا يساعد على التمرد أو التظاهر، كعدم الإعلان عن رفع الأسعار من خلال الصحف وأجهزة الإعلام الرسمية حيث غالبا ما كانت تفاجأ الجماهير بالزيادة فى الأسعار من خلال تعاملهم اليومى.

الفصل السادس
الدراسة الميدانية

المبحث الأول
مجال الدراسة ـ سجن القناطر الخيرية للنساء

وصف السجن :

أُجريت الدراسة الراهنة فى سجن القناطر الخيرية للنساء، والذى يُعتبر أكبر سجون جمهورية مصر العربية للنساء حيث أنه سجن عمومى، وهذا السجن كان إصلاحية، ثم تحول إلى سجن للنساء عام ١٩٥٦م، وهو يشتمل على النزيلات المحكوم عليهن وفقاً للنظام الآتى:

*الأشغال الشاقة إذا كانت الأحكام صادرة من محاكم بنى سويف، الفيوم، الجيزة، القاهرة، القليوبية، المنوفية، الشرقية، الدقهلية، الغربية، كفر الشيخ، بورسعيد، الإسماعيلية، سيناء.

*المحكوم عليهن بالسجن نهائياً وباقى من عقوبتهن أكثر من سنتين.

*المحكوم عليهن بعقوبة الإعدام إذا كانت الأحكام صادرة من محاكم المحافظات السابق ذكرها.

مرافق السجن:

يضم سجن القناطر للنساء المرافق الآتية: ـ

* عشرة عنابر يُقيم بها النساء، تتمثل فى الآتى: -

- عنبر تحقيق يُودع فيه المُتهمات اللاتى لم يصدر ضدهن أحكام نهائية ومازالت على ذمة القضايا.
- عنبر أطفال: وهو يضم كافة النزيلات الصادر ضدهن الأحكام فى مختلف أنواع الجرائم، ولكن معهن أطفال أقل من عامين.
- ثلاثة عنابر مُخصصة لمرتكبات جرائم الآداب.
- عنبرين بخصوص مرتكبات جرائم المخدرات.
- عنبرين مودع بهما المُدانات فى جرائم القتل.
- عنبر يحوى مرتكبات جرائم السرقة والتزوير.

*المطبخ وبه كنتين

*الحمام

*المغسل

*مدرسة محو الأمية

*المستشفى

*المكوجى

*المكتبة

*المسجد.

*عدد من الورش (ورش تريكو - ورش ترزية للملابس الميرى للنزيلات - ورش للملابس العادية).

الإدارة داخل السجن:

يتولى إدارة سجن القناطر للنساء عدد من الأجهزة يأتى على قمتها الجهاز العسكرى، ويُمكن توضيح ذلك على النحو التالى: -

الجهاز العسكرى:

* السيد مأمور السجن على رأس هذا الجهاز.

* الحارسات حيث يضم السجن مجموعة من الحارسات ترأسهن قائدة كتيبة الحراسة، ويقمن بعمل العسكرى بسجن الرجال، والمتمثل فى اصطحاب النزيلات داخل السجن ومراقبتهن ومُتابعة سلوكهن داخل العنابر، فضلاً عن تحقيق النظام والخدمة الليلية لحراسة المبنى.

* جهاز مباحث داخل السجن، ويتكون من مجموعة من الضباط ورئيس مباحث وعدد من المخبرين لمراقبة النزيلات والموظفين المنحرفين الذين قد يقوموا بتهريب الممنوعات للنزيلات وهو جهاز أُنشئ حديثاً.

* حارس البوابة، ويقوم بعملية تنظيم الدخول والخروج من السجن.

والواقع أن المهمة الأساسية للجهاز العسكرى داخل السجن تتمثل فى تحقيق النظام ومكافحة الجريمة داخل السجن، وحفظ الأمن وتطبيق اللوائح والقوانين، وأيضاً مكافحة تهريب الممنوعات كالمخدرات للمسجونات، أضف إلى ذلك حماية النزيلات من الاستغلال سواء من الأجهزة المُشرفة عليهم أو من المسجونات وخاصة الأغنياء منهن واللاتى يُحاولن بسط نفوذهن من خلال تهريب النقود داخل السجن لتحقيق هذا الغرض.

الجهاز الإدارى:

ويضم عدد من الضابطات تتولى مراقبة غلق وفتح السجن والإشراف على الزيارة ومراجعة الجلسات والإفراج.

الجهاز الطبى:

ويتكون من مجموعة من الأطباء فى كافة التخصصات يُعاونهن عدد من الممرضات وذلك للقيام بتقديم الرعاية الطبية اللازمة للنزيلات داخل السجن وأطفالهن.

الجهاز الاجتماعى:

ويضم هذا الجهاز ثلاث أخصائيات اجتماعيات، إحداهن تختص باستقبال وبحث الحالات وشكاوى النزيلات وأطفالهن، والثانية تختص بالعمل مع الجماعات وشغل أوقات الفراغ بالأنشطة الترفيهية، والثالثة تقوم بالإجراءات الخاصة بالمُفرج عنهن والاتصال بمناطق الشئون الاجتماعية قبل موعد الإفراج عن النزيلات وتتبعهن خلال العام الأول من الإفراج عنهن.

الجهاز الكتابى:

ويضم مجموعة من الكتبة، العمل موزع بينهم لتسجيل الجلسات والإفراج والاستئناف والنقض واحتساب الزيارات وأمانات النزيلات والذمة المالية لهن، وكذلك تسجيل النزيلات بدفتر عمومى السجن، وجميع ملفات النزيلات بالجهاز الكتابى يُشرف عليها الكاتب الأول "الباشكاتب".

سبب اختيار سجن القناطر للنساء:

لقد وقع اختيار الدراسة الراهنة على سجن القناطر للنساء لعدة اعتبارات، وهى:

أولاً: يُعتبر سجن القناطر للنساء سجن عمومي وأكبر سجون الجمهورية للنساء، حيث أنه يحوى عدد كبير من النزيلات مُرتكبات مختلف أنماط الجرائم، وذلك من شأنه أن يساعد في الكشف على مدى العلاقة بين العوامل الاجتماعية وجريمة المرأة على اختلاف أنواعها.

ثانيا: أن معظم السجون بالجمهورية خاصة بالرجال ومُلحق بكل سجن منها سجن النساء به عدد محدود من النزيلات، وقد لا يُمكننا هذا من إجراء الدراسة الراهنة.

ثالثاً: أن سجن القناطر للنساء يقع في مدينة القناطر الخيرية، وهي تتمتع بشبكة مواصلات سهلة مما يُمكن الباحث من الاتصال والانتقال إلى هناك لإجراء الدراسة.

المبحث الثانى
عينة الدراسة

أ - طريقة اختيار عينة الدراسة:

تستند الدراسة الراهنة إلى المرأة المجرمة كوحدة لتحليل مدى العلاقة بين العوامل الاجتماعية وإجرام المرأة، وذلك من خلال توجيه استمارة البحث إليها. والمرأة المجرمة فى هذه الدراسة هى: المرأة التى قُبض عليها بتهمة مُخالفة لنص القانون، وقُدِّمت للمُحاكمة، وصدر ضدها حكم قضائى نهائى يُدينها، ومودعة فى سجن القناطر الخيرية للنساء لقضاء مدة العقوبة المقررة عليها.

وقد تم الحصول على عينة الدراسة من واقع سجلات السجن بالطريقة الطبقية المنتظمة، نظراً لأن النزيلات داخل السجن غير مُتجانسات فى نوع الجريمة، ولذلك فإن الاستناد إلى هذه الطريقة فى اختيار العينة يكفل إلى حد كبير تمثيل مختلف أنواع الجرائم التى ارتكبتها النزيلات. ولقد قام الباحث بحصر أنواع الجرائم من واقع السجلات التى تنطوى على أسماء النزيلات الموزعة على هذه الجرائم. ولقد تبين أنها سبعة أنماط من الجرائم، تتمثل فى الآتى: (١) - جرائم الآداب، (٢) - جرائم المخدرات، (٣) - جرائم القتل، (٤) - جرائم السرقة، (٥) - جرائم التزوير (٦) - جرائم الخطف، (٧) - جرائم الزنا. ولقد بلغ عدد النزيلات داخل السجن يوم ١٩٩٠/٥/٥ - وهو اليوم الأول الذى تم فيه تطبيق الاستمارة - ٨٤٦ نزيلة كانت موزعة حسب الجدول التالى: -

إجمالى عدد النزيلات فى السجن موزعة على أنواع الجرائم يوم ٥/٥/ ١٩٩٠م

نوع الجريمة	عدد النزيلات
تحت التحقيق	١٩١ نزيلة
جرائم الآداب	٢٥٩نزيلة
جرائم المخدرات	١٩١نزيلة
جرائم القتل	٩١نزيلة
جرائم السرقة	٨٠نزيلة
جرائم التزوير	٢١ نزيلة
جرائم الخطف	١٠نزيلات
جرائم الزنا	٣نزيلات
المجموع	٨٤٦نزيلة

وفيما يتعلق بالنزيلات اللاتى تحت التحقيق، فقد تم استبعادهن نظراً لأنه لم يصدر ضدهن حكم قضائى نهائى يُدينهن. ولقد بلغ عددهن ١٩١ نزيلة، وبالتالى أصبح إجمالى النزيلات الصادر ضدهن حكم قضائى نهائى بالإدانة واللاتى سيتم اختيار العينة منهن ٦٥٥ نزيلة. وعلى هذا الأساس تم اختيار العينة بنسبة ٢٠٪ من جملة مرتكبات كل جريمة من الجرائم السالف ذكرها، وذلك بعد استبعاد النزيلات اللاتى تحت التحقيق، وبذلك بلغ مفردات العينة ١٣١ مسجونة موزعة حسب الجدول التالى: ـ

إجمالى مفردات العينة موزعة على أنواع الجرائم

نوع الجريمة	عدد النزيلات
جرائم الآداب	٥٢ نزيلة
جرائم المخدرات	٣٨نزيلة
جرائم القتل	١٨ نزيلة
جرائم السرقة	١٦ نزيلة
جرائم التزوير	٤ نزيلات
جرائم الخطف	نزيلتان
جرائم الزنا	نزيلة واحدة
المجموع	١٣١ نزيلة

ب ـ خصائص العينة:

١ – توزيع النزيلات حسب السن:

اتضح أن أكثر من نصف النزيلات عينة الدراسة في الفئة العمرية من ٢٠ ـ ٣٠ سنة، وقد بلغت نسبتهن ٥٣, ٤٪، في حين أن من تقعن منهن في الفئة العمرية من ٣٠ ـ ٤٠ سنة تأتي في المرتبة الثانية بنسبة ٢١, ٤٪، يأتي بعد ذلك من يقع منهن في الفئة العمرية أقل من ٢٠ سنة بنسبة ٩, ٩٪ ، وأما من يقعن منهن في الفئة العمرية من ٤٠ ـ ٥٠ سنة والفئة العمرية من ٥٠ ـ ٦٠ سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهن ٥, ٣٪، ٢. ٤٪ على التوالي.

يُلاحظ من هذا التوزيع بشكل عام أن ما يقرب من ٨, ٧٤٪ من إجمالي مفردات العينة تقعن في الفئة العمرية من ٢٠ ـ ٤٠ سنة، وقد يرجع ذلك إلى أن المرأة المجرمة خلال تلك المرحلة العمرية تتميز بقمة الحيوية والنشاط، مما يساعد على توافر الإمكانيات والفرص والجرأة لممارسة السلوك الإجرامي.

كما يُلاحظ من هذا التوزيع أيضاً أن نسبة من دون العشرين سنة منهن قليلة ولا تتجاوز ٩, ٩٪ فقط، وقد يُعزى ذلك إلى أن صغر السن يلعب دوراً هاماً في الحد من النشاط الإجرامي لهن بسبب الخضوع لسلطة وإشراف أسرهن، كما أن التمسك بالقيم والمُثل في هذه المرحلة يكون أقوى من أي مرحلة أخرى.

٢ – توزيع النزيلات حسب الديانة:

يُبين التحليل الرقمي لهذا التوزيع أن الغالبية العظمى من مفردات العينة مسلمات وذلك بنسبة ٢, ٩٦٪ في حين أن نسبة المسيحيات قد بلغت ٨. ٣٪ من إجمالي النزيلات مفردات العينة.

٣ – توزيع النزيلات حسب الحالة الاجتماعية:

يُشير تحليل البيانات الإحصائية لهذا المتغير أن معظم مفردات العينة متزوجات، فقد بلغت نسبتهن ٦٦, ٤٪، في حين أن نسبة المُطلقات بلغت ١٩, ٨٪، ويأتي بعد ذلك الأرامل بنسبة ٨, ٥٪، وأما من لم يسبق لهن الزواج فقد بلغت نسبتهن ٥, ٣٪ من إجمالي مفردات العينة وهي أقل النسب جميعاً.

يُلاحظ من هذا التوزيع ارتفاع نسبة المتزوجات بين مفردات العينة، والواقع أن ذلك قد يُعزى إلى عدة اعتبارات منها أن التقاليد الخاصة بالزواج في المجتمع المصري بشكل عام تُحبذ زواج البنت في سن مبكر، أضف إلى ذلك أن هناك نسبة ملحوظة من مفردات العينة تنحدر من الريف، ولا يخفى علينا أن تقاليد المجتمع الريفي أكثر تشجيعاً على زواج الفتيات بعد بلوغهن مباشرة، وهناك اعتبار آخر وهو أن نسبة ملحوظة من مفردات العينة لا تتجاوز نسبتهن ١٥٪ تقريباً تتراوح أعمارهن من

٤٠ - ٦٠ فأكثر ومما لا شك فيه أن هذه الفئة من المتزوجات نظراً لتقدمهن في السن.

٤ – توزيع النزيلات حسب الحالة التعليمية:

يُبين تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن نسبة ٥١,١٪ من إجمالي مفردات العينة أميات، يلي ذلك من يحملن منهن مؤهل متوسط بنسبة ١٧,٦٪، يأتي بعد ذلك في المرتبة الثالثة من يحملن منهن مؤهل جامعي حيث يُمثلن ١٦,٨٪ من إجمالي مفردات العينة. أما من حصل منهن على تعليم أقل من المتوسط فقد بلغت نسبتهن ٩,٩٪، وأخيراً من تحملن منهن مؤهل ابتدائي فأقل تبلغ نسبتهن ٤,٦٪ وهي أقل النسب جميعاً.

يُلاحظ من هذا التوزيع ارتفاع نسبة الحاصلات على مؤهل جامعي أو متوسط بشكل ملحوظ. والواقع أن ذلك قد يُعزى إلى التغيرات التي شهدتها مكانة المرأة الاجتماعية خلال العقود الأخيرة في المجتمع المصري وحصولها على العديد من الحقوق منها الحق في التعليم، وما ترتب على ذلك من زيادة نسبة المُتعلمات في المجتمع بشكلٍ عام وخروجهن للعمل تبعاً لذلك وتعرضهن للمؤثرات والظروف التي يتعرض لها الرجل والتي قد تدفع لارتكاب السلوك الإجرامي.

أضف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة المتعلمات بين مفردات العينة نسبياً قد يعزى أيضاً إلى أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة تصل إلى أكثر من ٨٥٪ من المجتمع الحضري، حيث ترتفع فيه نسبة المتعلمات بشكل عام عن نسبتهن في المجتمع الريفي، وبالتالي جاءت النسبة المرتفعة نسبياً من المتعلمات بين النزيلات كانعكاس للنسبة السائدة في المجتمع الحضري الخارجي بشكل عام.

٥–توزيع النزيلات حسب الحالة العملية:

تشير البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٥٣,٤٪ من إجمالي مفردات العينة غير عاملات، وقد يُعزى هذا إلى أن نسبة ملحوظة منهن أميات، ومن ثم تفتقرن إلى المهارات التي تؤهلهن للالتحاق بسوق العمل.

أما من يزاولن منهن مهنة، فقد بلغت نسبتهن ٣٦,٦٪ فقط. والواقع أن ارتفاع نسبة العاملات نسبياً قد يرجع إلى اعتبارين: الأول هو أن نسبة ملحوظة من النزيلات حاصلات على مؤهلات علمية وجامعية تؤهلهن للالتحاق بسوق العمل، والاعتبار الثاني هو أن هناك نسبة من مفردات العينة بلغت ٢٣,٨٪ مطلقات وأرامل ومن ثم تفتقرن إلى عائل يقوم على رعايتهن، والواقع أن هذا الوضع قد يكون هو الذي دفعهن إلى الالتحاق بسوق العمل، وإن كانت أغلب المهن التي التحقن بها هامشية كالخدمة في المنازل أو عاملات في بعض المحلات التجارية.

الفصل السابع
الأبعاد الاجتماعية للجريمة
عند المرأة فى المجتمع المصرى المعاصر
(المعالجات الإحصائية لاستجابات المبحوثات)

يُمكن القول فى البداية إن هناك ندرة فى الدراسات المعنية بإجرام المرأة بصفة عامة، لكن من الملاحظ أنه على الرغم من قلة هذه الدراسات فإن معظمها - خاصة الدراسات الباكرة منها - حاولت تفسير هذا النمط من السلوك الأنثوى على أسس بيولوجية وسيكولوجية. إلا أنه مع اعترافنا أن بعض من أوجه القصور فى السلوك الإنسانى بصفة عامة وسلوك المرأة بصفة خاصة له أسسه البيولوجية والسيكولوجية، فإن ذلك لا يُعتبر السبب الوحيد، فهناك أيضاً المتغيرات الاجتماعية التى تكون وراء السلوك الإجرامى للمرأة، بل قد يكون لها دور حاسم خاصة وأن هناك العديد من التغيرات الاجتماعية التى تعرضت لها مكانة المرأة فى المجتمع المعاصر والتى يُمكن أن تكون قد انعكست بشكل مباشر أو غير المباشر على سلوكها الإجرامى، أضف إلى ذلك أنه حتى البعد البيولوجى الذى يتحمس له البعض إنما لا يمارس دوره إلا فى إطار اجتماعى.

إن الذين يؤكدون على أهمية الخصائص البيولوجية والسيكولوجية فى تفسيرهم لإجرام المرأة متجاهلين البعد الاجتماعى، إنما يحاولون بذلك تشويه قضاياهم بتحويلها من قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية تتعلق بالمجتمع ككل إلى مجرد مشكلات فردية شخصية وذلك بدعوى الحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه.

لذلك فإن الدراسة الراهنة جاءت كمحاولة لمواجهة هذا القصور والتغلب على النقص الواضح فى الدراسات المعنية بإجرام المرأة من منظور سوسيولوجى. ويستهدف هذا الفصل من الدراسة الكشف عن صور وأنماط جرائم المرأة ومدى علاقتها بالعوامل الاجتماعية فى المجتمع المصرى. ولتحقيق ذلك حددت الدراسة الراهنة مجموعة من المتغيرات الاجتماعية يُمكن من خلالها التعرف على مدى ارتباط جريمة المرأة بها، وهـــى :-

١ ـ مدى ارتباط إجرام المرأة بالظروف الأسرية التى نشأت فيها المرأة المجرمة.

٢ ـ مدى علاقة إجرام المرأة بالحالة الزواجية.

٣ ـ مدى تأثر إجرام المرأة بالحالة التعليمية.

٤ ـ إجرام المرأة ومدى علاقته بالحالة المهنية.

٥ ـ مدى تأثر إجرام المرأة بالظروف الاقتصادية.

٦ ـ مدى اختلاف إجرام المرأة فى المجتمع الريفى عن المجتمع الحضرى من حيث المعدلات والأنماط والدوافع.

المبحث الأول
الظروف الأسرية التى نشأت فيها المرأة المجرمة

يسود اتفاق عام بين العلماء على أن الأسرة لها تأثير مباشر وقوى على تكوين شخصية الفرد ونماء ملكاته النفسية وتوجيه مستقبله خاصة وهو فى مرحلة الطفولة والشباب المبكر. فمن الثابت أن أسلوب المعيشة المشتركة بين الوالدين وتوافقهم أم اختلافهم ومدى السلطة التى يباشرونها على الأبناء من قسوة مفرطة إلى تسامح وتهاون مُبالغ فيه، وبوجه عام المستوى الأخلاقى للأسرة، كلها تمثل مؤثرات هامة على شخصية الأبناء.

وقد حاول بعض العلماء وضع تصنيف للعلاقات العائلية التى تُسهم بصورة مُباشرة فى الانحراف والإجرام. فهناك من يرى أن التصدع الأسرى كالصراع بين الوالدين أو تغيب الأم أو عدم وجود والد شرعى بمثابة عوامل تهيئ بدورها للجريمة، بينما يعتقد آخرون أن التربية الخاطئة بصفة عامة أو السلوك المُشين للوالدين هى التى لها الدور الحاسم فى السلوك الإجرامى، لكن يلاحظ أن أية محاولة فى هذا الصدد تتسم بالنسبية.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت الدراسات المعنية بالجريمة قد أكدت على العلاقة بين طبيعة الظروف الأسرية والانحراف بصفة عامة، فإن أغلب هذه الدراسات قد كشفت عن ارتباط انحراف الإناث بهذه الظروف أكثر من الذكور.

واستناداً إلى تلك الحقائق التى كشفت عنها هذه الدراسات فإن هذه الدراسة تستهدف فى إطار هذا المبحث التعرف على تلك العلاقة بين الظروف الأسرية وجريمة المرأة وذلك من خلال مجموعة من المتغيرات حددها الباحث تتمثل فى الآتى: –

– الكشف عن مدى التصدع المادى فى الأسرة التى نشأت فيها المرأة المجرمة وأسبابه وكذلك المرحلة العمرية التى حدث فيها هذا التصدع.

– الكشف عن مدى التصدع المعنوى وأسبابه داخل الأسرة من خلال التعرف على مدى وجود الخلافات والمشاجرات المستمرة بين والدى المرأة المجرمة.

– التعرف على مدى وجود مشاكل بين المرأة المجرمة وأسرتها وأسبابها.

– التعرف على أسلوب التربية المُتبع من جانب الأسرة مع المرأة المجرمة.

– الكشف عن مدى انتشار السلوك المنحرف بين أفراد أسرة المرأة المجرمة.

– التعرف على المستوى الطبقى الذى تنحدر منه المرأة المجرمة وذلك من خلال الكشف عن المستوى الاقتصادى للأسرة ومهنة الأب والأم وكذلك المستوى التعليمى لهما.

ولقد كشفت الدراسة الميدانية التى أُجريت على النزيلات عينة البحث ما يلى: –

١ – توزيع النزيلات طبقاً لتكوين الأسرة التى نشأن فيها:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٦٠,٣٪ من النزيلات كن يعشن مع الأب والأم، فى حين أفــاد ٩,٩٪ أنهن يعشن مع الأب وزوجــة الأب، بينما ذكر ٦,٧٪ أنهن يُقمن مع الأم وزوج الأم، كما أوضح ١٦,٧٪ من إجمالى النزيلات أنهن يعشن مع الأم فقط، وأخيراً أوضح ٣,٥ ٪ أن إقامتهن مع الأقارب.

*يُلاحظ من هذا التوزيع أن النزيلات اللائى يعشن فى أسر متصدعة سواء كان هذا التصدع متمثل فى الطلاق أو الوفاة يُمثلن ٣٩,٦٪ من إجمالى النزيلات عينة الدراسة، والواقع أن هذه النتيجة تكاد تتفق مع ما أسفرت عنه دراسة "مارجريت هودج كينس" على مجموعة من الفتيات الجانحات فى شيكاغو، فلقد اتضح أن نسبة كبيرة منهن كانت تنحدر من أسر متصدعة، كما تتمشى هذه النتيجة أيضاً مع ما انتهت إليه "دراسة ناهد صالح" عن النساء العائدات إلى الإجرام والتى تبين منها أن نسبة كبيرة منهن تتجاوز نصف هؤلاء النساء تصدعت أسرهن قبل بلوغهن سن السادسة عشر.

٢ – توزيع النزيلات طبقاً لأسباب زواج والد أو والدة بعضهن بأخرى أو بآخر:

يبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن ٦٥,٢٪ من النزيلات اللائى تصدعت أسرهن كان الطلاق سبباً فى زواج الوالدة بآخر أو زواج الوالد بأخرى، فى حين ذكر ٢٦,١٪ منهن أن

زواج الأب بامرأة أخرى يُعزى إلى وفاة الأم، بينما أفاد ٧,٨٪ منهن أن وفاة الأب كانت سبباً فى زواج الأم برجل آخر.

* بالنظر إلى هذا التوزيع يتضح أن التصدع الأسرى لمفردات العينة اللائى تعشن مع الأب وزوجة الأب والأم وزوج الأم، كان بسبب الطلاق فى ٢,٦٥٪ من أسرهن، وبسبب الوفاة فى ٨,٣٤٪ من هذه الأسر.

٣ – توزيع النزيلات طبقاً لأسباب إقامة بعضهن مع الأم فقط أو الأب فقط:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٥,٥٤٪ من النزيلات اللائى يعشن مع الأم فقط أو الأب فقط كان ذلك بسبب زواج الأب بامرأة أخرى وهجره للأسرة، فى حين أفاد ٨,٣١٪ منهن أن الإقامة مع الأم فقط كانت ترجع إلى وفاة الأب، بينما ذكر ٦,١٣٪ منهن أن سبب إقامتهن مع الأم فقط هو دخول الأب السجن.

٤ –توزيع النزيلات طبقاً لأسباب إقامة بعضهن مع الأقارب:

يُبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن جميع النزيلات اللائى يُقمن مع الأقارب كان ذلك بسبب وفاة الأب ووفاة الأم.

٥ – توزيع النزيلات طبقاً للمرحلة العمرية التى حدث فيها التصدع الأسرى لبعض أسرهن:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٢,٤٦٪ من النزيلات اللائى حدث تصدع لأسرهن، قد تم ذلك وهن فى مرحلة عمرية أقل من خمس سنوات، فى حين ذكر ٣,٤٢٪ منهن أن التصدع الأسرى حدث وأعمارهن أقل من عشر سنوات، بينما أفاد ٥,١١٪ منهن بأن التصدع حدث لأسرهن وأعمارهن أقل من ١٥ سنة.

*يُلاحظ من هذا التوزيع أن النزيلات اللائى كانت أسرهن تُعانى من التصدع قد حدث ذلك وأعمارهن أقل من ١٥ سنة. والواقع أن ذلك يُمكن أن يكون قد انعكس سلبياً عليهن من حيث افتقارهن إلى الرعاية والرقابة على السلوك والتنشئة فى مناخ سليم، فضلاً عن انخفاض مستوى دخل أسرهن، ولا شك أن تلك الظروف السيئة يُمكن أن تدفع إلى السلوك الإجرامى، خاصة وأن هناك دراسات عديدة أكدت على أن التصدع الأسرى له علاقة بانحراف الإناث أكثر من الذكور. فلقد قامت "كارين ويلكيسون" بدراسات وبحوث عن التصدع الأسرى وانحراف الذكور وانحراف الإناث، وقد كانت النتائج مُتباينة فيما يتعلق بجناح الذكور، فى حين أن العلاقة بين التصدع الأسرى وانحراف الإناث قد تأكدت بصورة متكررة من خلال هذه الدراسات وخاصة النصدع الذى يحدث لهن فى مرحلة عمرية مبكرة.

٦ – توزيع النزيلات طبقاً لمدى الرضا عن معاملة الأسرة لهن:

يُبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن ٦٥,٦٪ من النزيلات أبدين الرضا عن معاملة الأسرة لهن، فى حين اعترض ٣٤,٤٪ منهن على معاملة الأهل والأشقاء لهن.

٧ – توزيع النزيلات طبقاً لنوع معاملة الأسرة لبعضهن اللائى أبدين الرضا عن المعاملة:

يُبين تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن ٣٧,٢٪ من النزيلات اللائى أبدين رضا عن معاملة الأسرة، أفادوا بأن الأسرة كانت لا ترفض لهن طلب وتُلبى معظم احتياجاتهن، ولعل ذلك يعكس لنا مدى التدليل فى التربية لهذه الفئة من المجرمات وعلاقة ذلك بسلوكهن المُنحرف، فى حين ذكر ٣٣,٧٪ منهن أن الأسرة كانت تقوّمهن إذا ما صدر منهن خطأ، بينما أجاب ٢٩,١٪ منهن أن معاملة الأسرة لهن كانت تتسم بالعطف والحنان.

٨ – توزيع النزيلات طبقاً لنوع معاملة الأسرة لبعضهن واللائى اعترضن على المعاملة:

يُشير تحليل البيانات الرقمية إلى أن ٤٢,٢٪ منهن يُعزين عدم الرضا عن معاملة الأسرة إلى الإهمال الشديد وعدم الاهتمام بهن من جانب الأسرة، فى حين أفاد ٤٦,٧٪ أن عدم الرضا عن معاملة الأسرة يرجع إلى أن هذه المعاملة كانت تتسم بالقسوة والعنف الشديد، بينما ذكر ٦,٧٪ منهن أن السبب فى عدم الرضا عن معاملة الأسرة يتمثل فى شدة القيود والكبت من جانب الأسرة، وأخيراً أفاد ٤,٤٪ منهن أن هناك أسباباً أخرى مسئولة عن عدم الرضا عن معاملة الأسرة لهن ككثرة المشاكل والخلافات بين الوالدين.

*يُلاحظ من هذا التوزيع أن ما يقرب من ٩٠٪ من النزيلات اللائى أبدين عدم رضا عن معاملة الأسرة يعزون ذلك إلى الإهمال الشديد أو القسوة أو سوء المعاملة وفرض القيود من جانب أسرهن.

٩ –توزيع النزيلات طبقاً لمدى وجود مشاكل وخلافات حادة بين الوالدين:

يُشير التحليل الكمى لهذا التوزيع إلى أن ٥٥,٧٪ من النزيلات عينة الدراسة قد أفادوا بعدم وجود خلافات أو مشاكل كثيرة بين الوالدين، فى حين ذكر ٤٤,٣٪ منهن وجود خلافات حادة ومشاكل متكررة بين الوالد والوالدة. والواقع أن هذه النتيجة تلتقى مع ما جاء بدراسة "إيمان محمود" على مجموعة من قتلة الأزواج والزوجات بسجن القناطر والتى اتضح منها أن معظم قاتلات أزواجهن تنحدرن من أسر كانت تتسم العلاقات الزوجية فيها بين آبائهن وأمهاتهن بالعدائية والعدوان الشديد.

١٠– توزيع النزيلات طبقاً لرأيهن فى أسباب وجود المشاكل والخلافات بين الوالدين:

يُبين التحليل الكمى للبيانات أن ٥٥,٢٪ من النزيلات اللائى أوضحن وجود خلافات حادة بين الوالدين قد أفادوا بأن السبب فى ذلك قلة الفلوس، فى حين ذكر ١٩٪ منهن أن

سبب الخلافات هو الغيرة، بينما أوضح ١٢,١٪ منهن أن السبب فى حدة المشاكل بين الوالدين يتعلق بالأولاد، أما من أجاب منهن بأن الأهل والأقارب كانوا سبباً فى حدة الخلافات بين الوالدين فقد بلغت نسبتهن ٢,٥٪، وأخيراً ذكرت ٦,٨٪ منهن أن هناك أسباباً أخرى مسئولة عن كثرة الخلافات بين الوالدين كالإدمان وكثرة تعاطى المخدرات.

١١- توزيع النزيلات طبقاً لمدى وجود مشاكل حادة بينهن وبين أسرهن:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن ٧,٥٢٪ من النزيلات قد أوضحن وجود مشاكل كثيرة وخلافات حادة بينهن وبين أسرهن، فى حين نفى ذلك ٣,٤٧٪ منهن. والواقع أن هذه النتيجة تلتقى مع ما ذهبت إليه دراسة "هيلى وبرونر" على مجموعة من الجانحين والجانحات، فلقد أبدت الجانحات ضعف وفتور فى العاطفة تجاه الآباء والأمهات لكثرة الخلافات معهم.

١٢- توزيع النزيلات طبقاً لرأيهن فى أسباب وجود مشاكل بينهن وبين أسرهن:

يُبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن ٣٩,١٪ من النزيلات اللائى أفادوا بوجود مشاكل بينهن وبين أسرهن يعزون ذلك لإقامتهن علاقات مع أشخاص يتسمون بسوء السلوك، فى حين ذكرت ٣٣,٢٪ منهن أن السبب فى المشاكل كثرة خروجهن من المنزل، بينما أوضح ٢,٧٪ منهن أن سبب المشاكل مع أسرهن كانت تتعلق بالدراسة والمذاكرة. وأخيراً أفاد ٢٠,٣٪ منهن أن هناك أسباباً أخرى مسئولة عن مشاكلهن المستمرة مع أسرهن كالتبرج واللبس المتحرر، أو محاولة الأسرة فرض شخص على إحداهن للزواج منها وهى لا ترغبه ... الخ.

١٣- توزيع النزيلات طبقاً للمستوى التعليمى لآبائهن:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٧,٥٢٪ من إجمالى آباء النزيلات أميين مما يعكس أن نسبة ملحوظة من المجرمات تنحدر من الطبقة الدنيا، فى حين أفاد ١٦٪ من النزيلات أن والدهن يقرأ ويكتب فقط مما يُشير أيضاً إلى انخفاض المستوى الاجتماعى والطبقى لهذه الفئة من النزيلات، بينما أوضح ٣١,٢٪ منهن أن والدهن حاصل على شهادة دراسية.

١٤- توزيع النزيلات طبقاً لمهنة آبائهن:

يُشير تحليل البيانات الخاصة بهذا التوزيع إلى أن ٨,٣٢٪ من آباء النزيلات كانوا موظفين، بينما ذكرت ٥,٢٧٪ من النزيلات أن آبائهن عمال، فى حين أفاد ٣,١٥٪ منهن أن آبائهن فلاحين، أما من أوضح منهن أن آبائهن أصحاب مشاريع تجارية وصناعية

فقد بلغت نسبتهن ١٤,٥٪، كما أجاب ٩,٦٪، منهن أن آبائهن حرفيون، وأخيراً أجاب ٣٪ منهن أن أبائهن يعملوا في مهن أخرى (كوافير أو عسكري....).

* يُلاحظ من هذا التوزيع بصفة عامة أن نسبة كبيرة من آباء النزيلات يعملن في مهن بسيطة لا تدر دخلاً كبيراً كعمال في قطاع الخدمات أو فلاحين أو موظفين في أعمال كتابية ... الخ.

١٥- توزيع النزيلات طبقاً لمدى ارتكاب آبائهن للجريمة:

يُبين التحليل الكمي لهذا التوزيع عدم ارتكاب ٨٩,٣٪ من آباء النزيلات للجريمة، في حين ارتكب ١٠,٧٪ فقط من آباء النزيلات أفعالاً إجرامية يجرمها القانون.

١٦- توزيع النزيلات طبقاً لنوع الجريمة التي ارتكبها بعض آبائهن:

يُشير التحليل لكمي لهذا التوزيع إلى أن ٧٨,٦٪ من النزيلات اللائي أوضحن ارتكاب آبائهن للجريمة، قد أفادوا بأن الجرائم التي ارتكبها آبائهن كانت جرائم المخدرات، في حين ذكرت ١٤,٧٪ منهن ارتكاب آبائهن جرائم السرقة، كما أجابت نزيلة واحدة بنسبة ٧,١٪ أن الجريمة التي ارتكبها الأب كانت القتل.

١٧-توزيع النزيلات طبقاً للمستوى التعليمي لأمهاتهن:

يُبين تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن ٨٤٪ من النزيلات عينة الدراسة قد أوضحن أن أمهاتهن أُميات، في حين ذكر ١٦٪ منهن أن أمهاتهن متعلمات.

*يُلاحظ من هذا التوزيع أن نسبة كبيرة من النزيلات عينة الدراسة تنحدرن من أسر تسود فيها الأمية بين أمهاتهن، مما يعكس انخفاض المستوى الاجتماعي لهن.

١٨ -توزيع النزيلات طبقاً للحالة العملية لأمهاتهن:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٨٥,٥٪ من أمهات النزيلات غير عاملات، في حين أوضح ١٤,٥٪ من النزيلات أن أمهاتهن عاملات.

١٩ -توزيع النزيلات طبقاً لمدى ارتكاب أمهاتهن للجرائم:

يُبين تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن نسبة ٨٨,٥٪ من النزيلات قد أوضحن أن أمهاتهن لم ترتكبن أفعالاً يُجرمها القانون، في حين ذكرت ١١,٥٪ منهن أن أمهاتهن قد ارتكبن السلوك الإجرامي.

٢٠ - توزيع النزيلات طبقاً لنوع الجريمة التي ارتكبتها بعض أمهاتهن:

يُبين التحليل الكمي لهذا التوزيع أن ٦٠٪ من النزيلات اللائي أوضحن ارتكاب أمهاتهن الجريمة قد أفادوا بأن جرائم الآداب هي التي ارتكبتها الأم، في حين ذكرت ٤٠٪ منهن أن الجريمة التي ارتكبتها الأم كانت جريمة المخدرات.

المبحث الثانى
إجرام المرأة والحالة الزواجية

للحياة الزوجية بما يرتبط بها من تغيير شامل تُدخله على حياة كل من الزوجين، وما يستتبعه ذلك من تأثير على كل منهما، دلالة إجرامية ملموسة، ذلك أنها تؤثر تأثيراً لا شك فيه على احتمال إقدام كل منهما على ارتكاب الجريمة.

وبصفة عامة، فإن الأصل فى الزواج أنه عامل مُباشر مضاد للإجرام، فالزواج أسلوب مُنظم للحياة يُلقن كل من الزوجين درساً عن فكرة النظام فى الحياة، فيحمله ذلك على تجنب السلوك الذى يضر بها أو يؤدى إلى حرمانه من مزايا الحياة العائلية، ويعنى ذلك تجنب الجرائم بوجه عام.

لكن تجدر الإشارة إلى أن الزواج قد يكون فى حالات غير نادرة عاملاً إجرامياً، وقد يتورط المتزوج فى جريمة لم يكن يُقدم عليها لو كان قد ظل عازباً، كأن يعجز أحد الزوجين عن مواجهة مسئوليات الزواج بالطرق المشروعة، فيلتمس ذلك فى أسلوب مناقض للقانون أو كأن يُسىء أحد الزوجين أداء رسالته، فيُفسد على الثانى حياته ويدفعه إلى الفرار من الحياة العائلية إلى بيئة إجرامية حيث ثبت ذلك من خلال عدة دراسات.

ومن الملاحظ أن الفشل فى الزواج قد يؤدى إلى الإجرام، فقد أثبتت الأبحاث أن الفشل فى الزواج أكثر حدوثاً لدى المجرمين مما لدى غير المجرمين، كما اتضح من هذه الأبحاث أيضاً إن الفشل فى الزواج لدى العائدين أكثر مما لدى المجرمين لأول مرة، وأخيراً أثبتت

الأبحاث أن إجرام الفاشلين فى الزواج يزيد عن إجرام ممن وفّقوا فى زواجهم، وغالباً ما يكون ذلك أوضح لدى الإناث عن الذكور.

واستناداً إلى هذه النتائج، تستهدف الدراسة الراهنة فى إطار هذا المبحث التعرف على مدى ارتباط إجرام المرأة بطبيعة الحياة الزوجية، وذلك من خلال مجموعة من المتغيرات التى حددها الباحث،والمُتمثلة فى الآتى: ـ

– التعرف على مدى ارتباط وتفاعل المرأة المجرمة مع زوجها وأبنائها.

– التعرف على عدد مرات زواجها وأسباب فشلها فى حالة زواجها أكثر من مرة.

– التعرف على مدى وجود خلافات بينها وبين الزوج الحالى، خاصة إذا ما وجدت بصورة حادة وأسبابها.

–التعرف على مدى سفر أزواج بعض النزيلات خارج البلاد وتأثير ذلك على العلاقة الزوجية.

– التعرف على مدى العلاقة بين إجرام المرأة وزواجها بأشخاص مجرمين أو يُمارسون النشاط الإجرامى.

١ – توزيع النزيلات المتزوجات طبقاً لمدى وجود أبناء عندهن:

يُبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن ٢,٧٤٪ من النزيلات المتزوجات عندهن أبناء، فى حين ذكر ٨,٢٥٪ منهن بعدم إنجابهن أبناء.

٢ – توزيع النزيلات طبقاً لمعرفة بعضهن بمشاكل وأخبار أبنائهن:

يُشير التحليل الكمى لهذا التوزيع أن ٦٨,٥٪ من النزيلات اللاتى عندهن أبناء نادراً ما يعرفن أخبار أبنائهن حيث أنهن بعيدين تماماً عن مشاكلهن، بينما ذكر ٢٣,٩٪ منهن أنهن أحياناً يعرفن أخبار ومشاكل أبنائهن، فى حين أفاد ٦,٧٪ منهن أنهن على دراية ومعرفة بأخبار ومشاكل أبنائهن بصفة دائمة.

*يُلاحظ من هذا التوزيع أن ما يقرب من ثلثى مفردات العينة اللائى عندهن أبناء لا يعرفن أخبار هؤلاء الأبناء أو يُحاولن معرفة مشاكلهن، مما يعكس أنهن أقل ارتباطاً وانتماءاً لأسرهن. والواقع أن هذه النتيجة تُقارب ما انتهت إليه دراسة "سامية الخشاب" عن الواقع الأسرى للمرأة المسجونة، فلقد اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر من نصف النزيلات لا تعرفن مشاكل وأخبار أبنائهن.

٣ – توزيع النزيلات طبقاً لعدد مرات الزواج:

يُبين تحليل البيانات الرقمية أن ٦١,٣٪ من النزيلات المتزوجات لم يتزوجن سوى مرة واحدة، وغالباً ما يُعزى ذلك إلى أن نسبة كبيرة من النزيلات من صغار السن حيث يقعن

فى الفئة العمرية من ٢٠ ـ ٣٠ سنة، وأغلبهن متزوجات حديثاً. بينما أوضح ٣٢,٣٪ منهن أنهن تزوجن مرتين، وقد يرجع ذلك إلى أن نسبة كبيرة من النزيلات من مرتكبات جرائم الآداب والمخدرات، ومعظم مرتكبات هذه النوعية من الجرائم غالباً ما يكنَّ أقل استقراراً وانتماءاً لأسرهن الزواجية نظراً لطبيعة نشاطهن الإجرامى. وأخيراً ذكر ٦,٤٪ منهن أنهن تزوجن ثلاث مرات فأكثر. يُلاحظ من هذا التوزيع أن ما يقرب من ٤٠٪ من النزيلات المتزوجات تزوجن مرتين أو ثلاث مرات فأكثر، مما يعكس أن نسبة ملحوظة منهن فشلن زواجياً.

٤ -توزيع النزيلات طبقاً لأسباب زواج بعضهن أكثر من مرة:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٣١,٣٪ من النزيلات اللاتى تزوجن أكثر من مرة يعزون ذلك إلى سوء معاملة الزوج السابق لهن، بينما ذكر ٢٩,١٪ منهن أن زواجهن أكثر من مرة وفشلهن يرجع إلى عدم إنفاق الزوج السابق وقيامه بالالتزامات الأساسية للأسرة، فى حين أفاد ١٤,٦٪ منهن أن فشلهن الزواجي كان سببه تدخل أولاد الحرام بالتفريق بينهن، وأخيراً أوضح ٢٥٪ منهن أسباباً أخرى منها أن الزوج السابق كانت له علاقات نسائية متعددة، وبعضهن أفاد بأن فشل الزواج كان سببه تقدم الزوج فى السن ومن ثم تم الضغط عليها للزواج منه.

٥ -توزيع النزيلات طبقاً لطبيعة علاقتهن بالزوج الحالى:

يُبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن ٤٣,٥٪ من النزيلات المتزوجات قد أوضحن أن علاقتهن بأزواجهن طيبة وحسنة، فى حين ذكر ٧,٩٪ منهن أن علاقتهن بأزواجهن سيئة، بينما أفاد ٤٩,٨٪ منهن بوجود خلافات ومشاكل كثيرة وحادة مع أزواجهن.

٦ - توزيع النزيلات طبقاً لأسباب كثرة الخلافات والمشاكل بين بعضهن والزوج الحالى:

يُبين تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن ٤٤,٨٪ من النزيلات اللاتى تُعانى من كثرة الخلافات والمشاكل مع أزواجهن يعزونَ ذلك إلى قلة الفلوس، فى حين ذكر ١٣,٨٪ منهن أن تدخل الأهل والأقارب كان سبباً فى كثرة المشاكل بينهن وبين أزواجهن، بينما أفادت ١,٧٪ منهن أن الأولاد كانوا السبب الأساسى لكثرة المشاكل وحدة الخلافات مع أزواجهن. أما من أوضح منهن أن السبب فى حدة الخلافات مع الزوج هو إقامة علاقة بامرأة أخرى فقد بلغت نسبتهن ٢٢,٤٪، وأخيراً ذكرت ١٧,٣٪ منهن أسباباً أخرى كانت مسئولة عن كثرة المشاكل مع أزواجهن مثل كبر السن أو الزواج بأخرى وإنجاب أبناء منها مما كان يُسبب المشاكل بينهما.

٧ -توزيع النزيلات طبقاً لمدى ترك بعضهن لمنزل الزوجية فى حالة الخلافات الحادة:

يُشير تحليل البيانات الخاصة بهذا التوزيع إلى أن ٣,٦٠٪ من النزيلات اللاتى أوضحن وجود خلافات زوجية حادة، قد أفدن بعدم تركهن المنزل فى حالة هذه الخلافات، فى حين ذكرت ٧,٣٩٪ منهن أنهن يتركن البيت ويهجرن الحياة الزوجية إذا ما حدثت خلافات حادة بينهن وبين الزوج، مما يعكس عدم حرصهن على الحياة الزوجية وفشلهن زواجياً.

٨ -توزيع النزيلات طبقاً لمدى سفر أزواج بعضهن خارج البلاد:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٣,٨٢٪ من النزيلات المتزوجات قد نفى سفر أزواجهن إلى خارج البلاد، فى حين أفاد ٧,١٧٪ منهن أن أزواجهن سافروا للعمل فى البلاد العربية والأجنبية لتحسين الظروف الاقتصادية للأسرة.

٩-توزيع النزيلات طبقاً لطبيعة ونوع شعور بعضهن تجاه سفر الزوج خارج الوطن:

يُبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن ٨,٣١٪ من النزيلات اللاتى سافر أزواجهن خارج البلاد قد أبدين شعوراً عادياً تجاه ذلك، وغالباً ما يُعزى هذا إلى أن سفر الزوج فى رأى هذه الفئة من النزيلات شىء طبيعى وضرورة تقتضيها ظروف أسرهن الاقتصادية. وفى مقابل ذلك أوضح ٢,٦٨٪ منهن عدم الرضا عن سفر الزوج لأن غيابه قد انعكس سلباً عليهن، ودفع بعضهن إلى الانحراف والسلوك الإجرامى.

١٠ - توزيع النزيلات طبقا لأسباب عدم رضا بعضهن عن سفر الزوج:

يُبين التحليل الكمى للبيانات والخاص بهذا التوزيع أن ٢٠٪ من النزيلات اللاتى سافر أزواجهن خارج البلاد وأبدين عدم رضا عن ذلك يعزون ذلك إلى حاجة البيت إلبه، حيث أن غـياب الزوج قد ترك فراغـاً عاطفياً، فى حين أفادت ٦,٦٦٪ منهن أن عدم الرضا عن سفر الزوج يرجع إلى عدم إرساله مصاريف للبيت والأولاد، وبذلك قد يكون الانحراف لدى هذه الفئة له علاقة بسوء الحالة الاقتصادية، بينما أفادت ٧,٦٪ منهن أن عدم الرضا عن سفر الزوج راجع إلى كثرة مشـاكل الأولاد وعدم قدرتهن على رعايتهن بمفردهن، وأخيراً ذكرت ٧,٦٪ منهن أسباباً أخرى لعدم الرضا عن سفر الزوج منها أن بعضهن على خلاف مع الزوج وفى الوقت نفسه سافر وتركهن بدون طلاق.

١١ - توزيع النزيلات طبقاً لمدى ارتكاب أزواجهن الجريمة:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٩,٦٦٪ من النزيلات المتزوجـات قد أوضحن عدم ارتكاب أزواجهن الجريمـة، فى حين أفـادت ١,٣٣٪ منهن ارتكاب أزواجهن أفعالاً إجرامية وسلوكيات مخالفة للقانون.

١٢ -توزيع النزيلات طبقاً لنوع الجريمة التى ارتكبها بعض أزواجهن:

يُبين تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن ٢٤,٤٪ من النزيلات التى ارتكب أزواجهن الجريمة قد أوضحن ارتكاب هؤلاء الأزواج جرائم السرقة، فى حين أفاد ٤٦,٣٪ منهن أن جرائم المخدرات هى الجرائم التى ارتكبها أزواجهن، بينما ذكرت ١٧,١٪ منهن أن جرائم الآداب هى التى ارتكبها أزواجهن، كما قرر ٩,٤٪ منهن أن الجريمة التى ارتكبها أزواجهن هى القتل، وبنفس النسبة أيضاً أفاد بعضهن أن جرائم الضرب هى الجريمة التى ارتكبها الزوج، وأخيراً أجاب ٤,٢٪ منهن أن جريمة التزوير هى الجريمة التى ارتكبها الزوج.

*يُلاحظ من هذا التوزيع أن معظم الجرائم التى ارتكبها أزواج النزيلات من نمط جرائم التكسب كالسرقة، والمخدرات، والآداب. وأنه من المُرجح أن تكون النزيلات زوجات هؤلاء الأزواج مُرتكبى جرائم التكسب من مرتكبات هذه النوعية من الجرائم أيضاً، مما يعنى أن الجريمة بالنسبة لهذه الفئة من النزيلات مفردات العينة وكذلك أزواجهن تُمثل مهنة ومصدر دخل لهم وللأسرة.

المبحث الثالث
إجرام المرأة والحالة التعليمية

إن التعليم له تأثير عميق فى السلوك الإنسانى، وبالتالى فى ظاهرة الجريمة، فالتعليم أياً كانت درجته هو نوع من التربية يؤثر فى سلوك الفرد إزاء الغير وإزاء الجماعة، ففى المدرسة يتعلم الصغير أسس الحياة فى المجتمع، وبذا يُمكنه أن يُكيف سلوكه مع قواعد القانون والأخلاق، خاصة إذا تضافر مع الهيئات الدراسية بيئة عائلية صالحة. ولذا فإن التربية المدرسية الخاطئة تُسفر غالباً عن إلحاق ضرر دائم وبالغ فى تطور ونماء شخصية الفرد.

وتؤكد العديد من الإحصاءات الجنائية التى أُجريت منذ القرن الماضى فى كثير من الدول عن ارتفاع نسبة الأمية بين كثير من المودعين فى السجون، حتى أن الأديب الفرنسى "فيكتور هوجو" ذهب إلى القول بان فتح مدرسة هو بمثابة إغلاق سجن.

ومما لا شك فيه أن التعليم يلعب دوراً هاماً فى التوجيه المهنى والتدريب الحرفى للطبقات العاملة، ذلك أن الإقدام على عمل لا يُجيده الفرد يحمل فى طياته احتمالات الفشل وعدم الاستقرار والعائد غير المجزى، ومع هذه الاحتمالات فإن الفرد يُخالجه دوماً الشعور بعدم الاطمئنان الذى يؤثر بدوره على التوازن النفسى والعاطفى للإنسان، بالإضافة إلى ما يُصيب الفرد وعائلته من عوز وحاجة مما قد يُهيئ ذلك من سبل السلوك غير الاجتماعى أو الإجرامى.

ولكن على الرغم من أهمية التعليم كما أسلفنا فى الحد من السلوك الإجرامى، فإن بعض الباحثين يُنكر هذا التأثير ويدعمون رأيهم بملاحظة أن الإحصائيات فى بلاد عديدة قد سجلت انخفاضاً ملموساً فى نسبة الأمية، ولكنها لم تُسجل انخفاضاً يُذكر فى النسبة العامة للإجرام.

إلا أنه يُمكن الرد على ذلك وتفسيره بأنه إذا كانت الإحصاءات لم تُسجل فى النسبة العامة للإجرام انخفاضاً مُقابلاً لما سجلته نسبة التعليم من ارتفاع، فإن ذلك راجع إلى أن هذا التعليم لم ينظم على نحو يحتل فيه التهذيب الموضع الذى تقتضيه أهميته وإنما غلب عليه مجرد تلقين المعلومات، فلم يُنتج بذلك تأثيره المُحتمل على النسبة العامة للإجرام.

وعن مدى إجرام المرأة فى مصر والحالة التعليمية، فإن الدراسة الراهنة تسعى فى إطار هذا المبحث إلى التعرف على أبعاد هذه العلاقة من خلال عدد من المُتغيرات حددها الباحث، وتتمثل فى الآتى: -

- تحديد المستوى التعليمى للنزيلات.
- التعرف على أسباب عدم الالتحاق بالتعليم بالنسبة للحالات التى تُعانى من الأمية.
- التعرف على عدد مرات الرسوب الدراسى فى الحالات التى كان تعليمها متوسط فأقل.
- الكشف عن العوامل التى جعلت المرأة المسجونة لا تستمر فى الدراسة فى الحالات اللائى أوضحن أن تعليمهن متوسط فأقل.

١ - توزيع النزيلات طبقاً لأسباب أمية بعضهن:

يُبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن ٥٣,٧٪ من النزيلات اللاتى تعانى من الأمية قد أوضحن أن سبب أميتهن هو عدم اهتمام الأسرة والأهل بهن، وقد يعزى ذلك إلى أن نسبة كبيرة منهن تنحدر من أسر متصدعة، ومن ثم لا يتوافر الرعاية والاهتمام بهن، أضف إلى ذلك أن نسبة ملحوظة من مرتكبات جرائم القتل ريفيات، وفى المجتمع الريفى ترتفع معدلات الأمية عن المجتمع الحضرى بشكل ملحوظ. كما ٢٣,٩٪ منهن أنهن ذهبن إلى المدرسة ولم يُوفّقن، وهذا قد يُشير إلى ضعف القدرات العقلية وانخفاض معدلات الذكاء لهذه الفئة من النزيلات. كما أفاد ١٧,٩٪ منهن أن سبب أميتهن هو فقر الأسرة، حيث اضطرهن ذلك إلى الالتحـاق بسوق العمل للمساعدة فى زيادة الدخل. وأخيراً أبدى ٤,٥٪ منهن أسباباً أخرى لأميتهن وعدم التحاقهن بالتعليم، فلقد أوضحت إحداهن أن أهلها من الصعيد ويرفضون فكرة تعليم الفتاة، بينما أشارت أخرى إلى أن رفض أهلها تعليمها يرجع إلى اعتقادهم بأن ذلك من شانه أن يؤدى إلى انحرافها.

٢ -توزيع النزيلات اللاتى حصلن على مؤهل متوسط فأقل طبقاً لعدد مرات رسوبهن الدراسى:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٢١,٤٪ من النزيلات اللاتى تحملن مؤهل متوسط فأقل قد رسبن سنة واحدة فقط خلال حياتهن الدراسية، فى حين ذكر ١٩٪ منهن أنهن قد رسبن سنتان فقط خلال فترة الدراسة، بينما أفادت ٢,٢٦٪ منهن برسوبهن ثلاث سنوات طوال فترة دراستهن، وأخيراً قررت ٩,١١٪ منهن أنهن رسبن أربع سنوات فأكثر.

*يُلاحظ من هذا التوزيع أن ما يقرب من ٤٠٪ من النزيلات ممن تحملن مؤهل متوسط فأقل قد رسبن من ثلاث إلى أربع سنوات فأكثر خلال مدة دراستهن مما يعكس انخفاض معدل ذكائهن وضعف المستوى التعليمى لهن. والواقع أن هذه النتيجة تلتقى مع ما انتهت إليه دراسة "بنجهام" على خمسمائة فتاة وامرأة جانحة جنسياً، فلقد تبين من النتائج أنه على الرغم من انخفاض نسبة الأمية بين هؤلاء الجانحات إلا أن المستوى التعليمى لأغلبهن كان منخفض جداً.

٣ -توزيع النزيلات اللاتى حصلن على مؤهل متوسط فأقل طبقاً لأسباب عدم استمرارهن فى التعليم:

يُبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن الزواج كان سبباً فى عدم الاستمرار فى التعليم فى رأى ٥٧,١٪ من النزيلات اللاتى تحملن مؤهل متوسط فأقل، فى حين أفادت ٢١,٤٪ منهن أن عدم إتمام دراستهن يرجع إلى الالتحاق بالعمل نظراً لسوء الظروف المادية، بينما أجابت ١٤,٣٪ منهن أن الفصل من المدرسة لاستنفاذ عدد مرات الرسوب أو الانقطاع عن الدراسة كان سبباً فى عدم الاستمرار فى التعليم، وأخيراً ذكرت ٧,١٪ منهن أسباباً أخرى يُعزى إليها عدم الاستمرار فى التعليم كالمشاكل الأسرية أو ضعف المجموع فى الشهادات الدراسية.... الخ.

المبحث الرابع
إجرام المرأة والحالة المهنية

تُعتبر المهنة التى يُمارسها الشخص ذات دور أساسى فى تحديد اتجاه سلوكه، باعتبار أنه يرتبط بها العديد من نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية. والثابت علمياً الآن أن النشاط المهنى للفرد والبيئة التى يزاوله فيها يُباشران تأثيراً بالغاً على ظاهرة الإجرام.

وتكشف الإحصائيات الجنائية فى جميع دول العالم عن اختلاف فى نسبة الإجرام بين أبناء المهن المختلفة، وهو اختلاف يتضح سواء من حيث النسبة العامة للإجرام أو من حيث نسبة ارتكاب الفئات المتنوعة من الجرائم، بل ثمة قوانين علمية تفسره وتربط بين ممارسة مهن معينة وارتكاب بعض فئات من الإجرام.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الفشل فى المهنة يُعد فى الغالب من أهم عوامل الإجرام، إذا يعنى ذلك ضياع مورد الرزق والهبوط إلى مستوى اقتصادى دافع إلى الجريمة، بل أنه فى بعض الحالات يكشف الفشل المهنى عن عوامل إجرامية تكفى بذاتها للدفع إلى الإجرام، وهذه العوامل هى علة الفشل المهنى وهى كذلك علة الإجرام.

ومن الملاحظ أنه إذا كانت المرأة قد استطاعت فى العقود الأخيرة تحت تأثير الحركات النسائية الحصول على عدة حقوق لم تكن تتمتع بها من قبل لعل من أهمها الحق فى العمل، فإن البعض ذهب إلى أن زيادة مُشاركة المرأة فى المجتمع وخروجها للعمل قد

صاحبه زيادة في معدلات سلوكها الإجرامى مُستندين فى ذلك إلى عدد من الدراسات والإحصاءات الجنائية التى تؤكد ذلك.

والواقع أن الدراسة الراهنة تُحاول فى إطار هذا المبحث التعرف على مدى العلاقة بين إجرام المرأة والحالة المهنية وذلك من خلال مجموعة من المتغيرات التى حددها الباحث، وتتمثل فى الآتى: -

- معرفة نوع مهنة المرأة المجرمة والدخل الذى يتحقق من هذه المهنة.
- معرفة المرحلة العمرية التى التحقت فيها المرأة المجرمة بالعمل.
- الكشف عن أسباب انتقال المرأة المجرمة من المهنة السابقة إلى مهنتها الحالية فى الحالات التى تعرضت لذلك.
- معرفة أسباب عدم التحاق النزيلات اللاتى لا تعمل بالعمل.

١ - توزيع النزيلات اللاتى تعمل طبقاً لنوع المهنة:

يُبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن ٣٧,٧٪ من النزيلات العاملات تعملن موظفات فى أعمال كتابية وإدارية بالحكومة، ويرجع ذلك إلى أن هناك نسبة ملحوظة منهن حاصلات على مؤهلات علمية جامعية ومتوسطة تؤهلهن للعمل بالحكومة. فى حين ذكرت ٢٩,٥٪ منهن أنهن عاملات بالأجر فى مهن بسيطة وقد يُعزى ذلك إلى انخفاض المستوى التعليمى أو إلى أمية هذه الفئة، فضلاً عن أن نسبة ملحوظة منهن مُطلقات وأرامل ومن ثم تفتقدن العائل، مما دفعهن إلى الالتحاق بسوق العمل. بينما أفاد ١٨٪ منهن أنهن تعملن فى أعمال الخدمة سواء فى المنازل أو بعض المؤسسات التجارية بالقطاع الخاص، وقد يُعزى ذلك إلى أُمية أغلب هؤلاء النزيلات وافتقارهن إلى المؤهلات العلمية التى تؤهلهن للالتحاق بالمهن الفنية التى تُحقق لهن دخلاً مرتفعاً. أما من قرر منهن أنهن أصحاب مشاريع تجارية وصناعية فقد بلغت نسبتهن ١١,٥٪. وأخيراً أوضح ٣,٢٪ منهن أنهن كن يُمارسن مهناً أخرى كبائعة متجولة أو كوافيرة ... الخ.

* يُلاحظ من هذا التوزيع بصفة عامة أن ما يقرب من نصف النزيلات العاملات تعملن فى مهن هامشية كعاملات بالأجر أو الخدمة فى المنازل حيث لا تُدر هذه المهن سوى دخلٍ محدود. والواقع أن هذه النتيجة يُمكن أن تتمشى مع دراسة "فرانكس كيلور" على مجموعة من النزيلات بالسجون الأمريكية ومؤسسة جنيف الإصلاحية، فلقد تبين من النتائج أن نسبة كبيرة من النزيلات تعملن فى المهن الهامشية كعاملات فى المصانع، حيث كان العائد المادى من هذه المهن ضئيل، مما كان دافعاً لهن لارتكاب السرقة واحتراف البغاء.

٢ -توزيع النزيلات اللاتى تعملن طبقاً للدخل:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٤٤.٣٪ من النزيلات العاملات يتراوح دخلهن الشهرى من المهنة ما بين ٥٠ - ٧٠ جنيه شهرياً، فى حين ذكرت ٢١,٣٪ منهن أن دخلهن الشهرى من المهنة يقع فى الفئة ما بين ٧٠ - ٩٠ جنيه شهرياً، بينما أفادت ١٨٪ منهن أن الدخل الشهرى من المهنة يتراوح ما بين ٩٠ - ١١٠ جنيهاً، وهناك نزيلة واحدة بنسبة ٦,١٪ أوضحت أن دخلها الشهرى من مهنتها يتراوح ما بين ١١٠ - ١٣٠ جنيهاً. وأخيراً ذكرت ١٤.٨٪ منهن أن دخلهن الشهرى من المهنة مائة وخمسون جنيهاً فأكثر، وقد يرجع ذلك إلى أنهن من أصحاب المشاريع التجارية أو الصناعية.

* يُلاحظ من هذا التوزيع أن نسبة كبيرة من النزيلات العاملات دخلهن من المهنة ضئيل، والواقع أن ذلك يُعزى إلى عدة اعتبارات منها ما يرتبط بسوء الحالة الاقتصادية للمجتمع بشكل عام فانعكس ذلك على ضعف الأجور، ومنها ما يتعلق بظروف مفردات العينة فأغلبهن أُميات أو مستواهن التعليمى مُنخفض، وبالتالى لا تلتحقن سوى بالمهن الهامشية التى لا تُدرُ سوى دخلٍ ضئيل.

٣ -توزيع النزيلات اللاتى تعملن طبقاً لمدى التحاقهن بمهن سابقة قبل المهنة الحالية:

يُبين تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن ٢٩,٥٪ من النزيلات العاملات قد أوضحن أنهن كن يعملن فى مهن أخرى قبل المهنة الحالية، فى حين نفى ذلك ٧٠,٥٪ منهن حيث أوضحن أنهن لم تكن تعملن فى أعمال سابقة قبل المهنة الحالية. وقد يعزى ذلك إلى أن نسبة ملحوظة منهن من المتعلمات أو الموظفات بالحكومة. ومما لا شك فيه أنه على الرغم من ضآلة الدخل من الوظيفة الحكومية، إلا أنها أكثر استقراراً فى رأى أغلبهن.

٤ -توزيع النزيلات اللاتى تعملن طبقاً لأسباب ترك بعضهن المهنة السابقة:

يُبين التحليل الكمى لهذا المُتغير أن ٢٢,٢٪ من النزيلات العاملات واللاتى تركن المهنة السابقة يعزون ذلك إلى انخفاض دخل هذه المهنة، ومن المُرجح أن تكون هذه الفئة من النزيلات من مرتكبات جرائم نمط التكسب حيث دفعهن انخفاض الدخل إلى السرقة أو الاتجار بالمخدرات أو ممارسة الدعارة. فى حين ذكرت ٦٦,٧٪ منهن أن أسباب تركهن المهنة السابقة، أنها كانت مصدراً لكثير من المشاكل لهن، ولعل ذلك يعكس لنا عدم تحمل هذه الفئة من المجرمات مسئوليات العمل والتزاماته، وبالتالى هذا مؤشر على عدم التزامهن بقواعد القانون والانصياع له. وأخيراً أفادت ٥,٥٪ منهن أنهن تركن المهنة السابقة لأنها كانت مرهقة ومتعبة، وبنفس النسبة ذكرت أخريات أسباباً أخرى لترك المهنة السابقة لعل أهمها بعدها عن مقر السكن.

٥ -توزيع النزيلات العاملات طبقاً للمرحلة العمرية التى بدأن فيها العمل:

يُبين تحليل البيانات الرقمية أن ٤٤,١٦٪ من النزيلات العاملات التحقن بالعمل وأعمارهن أقل من عشر سنوات، وقد يُعزى ذلك إلى أن هذه الفئة من النزيلات كانت تنحدر من أسر متصدعة أو فقيرة، ومن ناحية أخرى قد يكون فشلهن الدراسى له دوراً فى الالتحاق بالعمل فى سن مُبكر. كما ذكر ٢,٢٦٪ منهن أن المرحلة العمرية التى التحقن فيها بالعمل كانت من ١٠ ـ ١٥ سنة، والتفسير السابق يُمكن أن ينسحب على هذه الفئة أيضاً. كما أوضحت نزيلة واحدة بنسبة ٦,١٪ أنها التحقت بالعمل فى المرحلة العمرية من ١٥ ـ ٢٠ سنة. وأخيراً أفادت ٧,٥٥٪ منهن أنهن التحقن بالعمل فى المرحلة العمرية أكثر من عشرين عاما. وقد يُعزى ذلك إلى أن نسبة ملحوظة من هذه الفئة من النزيلات تحملن مؤهل علمى متوسط أو جامعى حيث قضين فترة طويلة فى التعليم مما أدى إلى تأخر التحاقهن بسوق العمل. وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن بعضهن أرامل أو مطلقات، ومن ثم بعد حدوث ذلك لهن، اضطررن إلى الالتحاق بالعمل. ومما لا شك فيه أن الطلاق أو الترمل غالباً ما يكون بعد سن العشرين عاماً.

*يُلاحظ من هذا التوزيع بصفة عامة أن ما يقرب من ٤٥٪ من النزيلات العاملات بدأن العمل وعمرهن أقل من ١٠ ـ ١٥ سنة، والواقع أن هذه النتيجة يُمكن أن تتمشى مع ما انتهت إليه دراسة "شيلدون و إليانور جلوك" على خمسمائة من الفتيات الجانحات، فلقد اتضح أن نسبة كبيرة منهن التحقن بالعمل فى سن مبكر لانخفاض المستوى التعليمى لهن وسوء الظروف الاقتصادية لأسرهن.

٦- توزيع النزيلات اللاتى لا تعملن طبقاً لأسباب عدم عملهن:

يُبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن ٢,٤٤٪ من النزيلات اللاتى لا تعملن يعزون عدم عملهن إلى أنهن حاولن البحث عن عمل ولكن دون جدوى حيث لم تكن الفرص متوافرة أمامهن . والواقع أن مرد ذلك قد يكون مرتبط بظروف هذه الفئة من النزيلات حيث أن معظمهن أُميات ولا تحملن مؤهلات علمية تساعدهن على الالتحاق بسوق العمل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هناك ظروف عامة،

- فالبنية الاقتصادية للمجتمع المصرى هشة تستند فى أغلبها إلى القطاع الخدمى والتجارى وتفتقر إلى القطاع الصناعى والزراعى، ومن ثم لا يُساعد ذلك على خلق وتوفير فرص عمل بشكل مُتجدد.

* كما ذكرت ٦,٣٨٪ منهن أن عدم التحاقهن بسوق العمل يرجع إلى أن الزوج قد منعهن عن العمل، فى حين أفادت ١,٧٪ منهن أنهن طالبات بالدراسة ولذلك لم يلتحقن بالعمل. وأخيراً قررت ١٠٪ منهن أن هناك أسباباً أخرى يُعزى إليها عدم التحاقهن بالعمل كعدم حاجتهن إليه أو أن الأولاد والبيت بحاجة لوجودهن.

المبحث الخامس
إجرام المرأة والحالة الاقتصادية

تعددت الآراء والمذاهب فى تحديد دور العوامل الاقتصادية فى وقوع الجريمة، فالبعض يرى أن الجريمة ترتبط تماماً بالنظام الاقتصادى السائد، وعلى وجه أخص فهى ثمرة النظام الرأسمالي. ذلك أن الفساد فى العالم مرجعه لدى أنصار هذا الاتجاه سوء توزيع الثروات وهو ما ينشأ عن طبيعة النظام الرأسمالي، ومن ثم فإن طبيعة الظاهرة الإجرامية فى ضوء هذا الرأى ومدى انتشارها بل ومدى وجودها ذاته مصدره الظروف الاقتصادية التى يحياها المجتمع.

ولكن إذا كان البعض قد حاول تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال النظام الاقتصادى السائد فى المجتمع، فإن البعض الآخر حاول تفسيرها من خلال الظروف الاقتصادية الخاصة والمُتمثلة فى حالات الفقر الشديد وما يرتبط بذلك من ظروف اجتماعية متنوعة كسوء السكن أو سوء الحالة الصحية، وكذلك قلة الدخل وعجزه عن سداد الحد الأدنى اللازم لاحتياجات الحياة.

والواقع أن الظروف الاقتصادية الخاصة لا تنفصل عن النظام الاقتصادى وما يرتبط به من عوامل اقتصادية عامة فى المجتمع، فهذه الظروف هى بمثابة إفراز للنظام الاقتصادى السائد وهى تؤثر بدورها مجتمعة على ظاهرة الإجرام بصورها المختلفة.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه من الملاحظ أن العلاقة بين إجرام المرأة والحالة الاقتصادية لم تحظى سوى باهتمام عدد قليل من البحوث والدراسات، ولذلك فإن الدراسة الراهنة تستهدف الكشف عن مدى أبعاد هذه العلاقة وذلك من خلال عدد من المُتغيرات حددها الباحث للتعرف على الظروف الاقتصادية التي تعيش في ظلها المرأة المجرمة، والتي تتمثل في الآتي: -

- معرفة الظروف السكنية من خلال مدى ملكية المسكن ودرجة التزاحم فيه.
- معرفة متوسط الدخل الشهري للأسرة ومصدره.
- معرفة مدى كفاية هذا الدخل وأسباب عدم كفايته في الحالات التي تُقرر ذلك.

١ -توزيع النزيلات طبقاً لمدى ملكية المسكن:

يُبين التحليل الكمي لهذا التوزيع أن ٦٠,٣٪ من النزيلات قد أوضحن أن مسكنهن مؤجر، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة ملحوظة منهن قد ذكرتِ خلال المقابلات الميدانية مع الباحث أن هذا المسكن يفتقر إلى الشروط الصحية وإلى العديد من الخدمات الضرورية. في حين أفادت ٣٩.٧٪ منهن ملكيتهن للمسكن الذي يعشن فيه.

٢ - توزيع النزيلات طبقاً لعدد حجرات المسكن:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا لتوزيع إلى أن ١٢,٢٪ من النزيلاتِ قد أوضحن أن مسكنهن يشتمل على حجرة واحدة فقط، في حين ذكرت ٤٦,٦٪ منهن أن مسكنهن يتكون من حجرتين فقط، بينما أفادت ٢٢,١٪ منهن أن المسكن يشتمل على ثلاث حجرات، وأخيراً أجابت ١٩,١٪ منهن أن مسكن الأسرة يتكون من أربع حجرات فأكثر.

* يُلاحظ من هذا التوزيع أن ما يقربَ من ٦٠٪ من مساكن النزيلات مفردات العينة تعاني من الضيق الشديد حيث أن عدد حجرات مساكن هذه النسبة من النزيلات يتراوح ما بين حجرة واحدة إلى حجرتين فقط.

٣ - توزيع النزيلات طبقاً لعدد أفراد أسرهن والذين يقيمون معهن في السكن:

يُبين تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن ٢٩٪ من النزيلات قد أوضحن أن عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون معهن في المسكن فردين، في حين أفادت ٤,٨٪ منهن أن عدد الأفراد الذين يقيمون معهم في المسكن ثلاثة أفراد، بينما ذكرت ٩,٦٪ منهن أن من يُقمن معهن في المسكن أربعة أفراد فقط، كما أجابت ٣,١٨٪ منهن أن عدد الذين

يُقيمون معهن فى مسكن الأسرة خمسة أفراد، أما من أجابت منهن بأن عدد أفراد الأسرة الذين يُقيمون معهن فى المسكن ستة أفراد فقد بلغت نسبتهن ١٦,٧٪، وأخيراً ذكرت ٢٠,٦٪ منهن أن ثمانية أفراد فأكثر يُقيمون معهن فى مسكن الأسرة.

* يُلاحظ من هذا التوزيع بشكل عام وكذلك من التوزيع السابق أن مساكن ٥٨,٨٪ من النزيلات مفردات العينة تتكون من حجرة واحدة أو حجرتين فقط، وفى نفس الوقت لوحظ أن ٥٥,١٪ من النزيلات مفردات العينة يتراوح عدد أفراد أسرهن الذين يُقيمون معهن فى مساكن الأسرة من خمسة إلى ثمانية أفراد، مما يعكس مدى الضيق والتزاحم الذى تُعانى منه مساكن النزيلات، وبالتالى تأثير ذلك سلبياً على سلوكهن. والواقع أن هذه النتيجة يُمكن أن تتمشى مع ما أسفرت عنه دراسة "نوال السعداوى" على مجموعة من النساء المصريات المصابات بالعصاب، فقد اتضح أن ٤٥٪ منهن تعرضن لحوادث جنسية فى الطفولة لأنهن كن يعشن مع أسرهن فى حجرة واحدة أو حجرتين على أقصى تقدير نظراً لسوء الحالة الاقتصادية.

٤ -توزيع النزيلات طبقاً لمتوسط الدخل الشهرى لأسرهن:

يُبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن ٤٢٪ من النزيلات قد أوضحن أن الدخل الشهرى للأسرة أقل من ١٠٠ جنيه، فى حين ذكرت ٢٣,٧٪ منهن أن الدخل الشهرى لأسرهن يتراوح ما بين ١٠٠ - ١٢٥ جنيه، بينما أفادت ٨.٤٪ منهن أن دخل الأسرة يتراوح ما بين ١٥٠ - ١٧٥ جنيه شهرياً، وأخيراً قررت ١٨,٣٪ منهن أن دخل الأسرة يتجاوز ٢٠٠ جنية شهرياً، وقد يُعزى ذلك إلى أن نسبة ملحوظة من هذه الفئة يمتلكن مشروعات تجارية.

* يُلاحظ من هذا التوزيع بصفة عامة أن أكثر من ٦٠٪ من النزيلات مفردات العينة يتراوح دخل أسرهن ما بين ١٠٠ - ١٢٥ جنيه شهرياً. ولعل ذلك يعكس مدى انخفاض المستوى الاقتصادى لنسبة ملحوظة من النزيلات، وقد يعزى ذلك إلى أن نسبة كبيرة منهن أُميات أو أن مستوى تعليمهن منخفض، وبالتالى لا تلتحقن إلا بالمهن الهامشية التى لا تُدر سوى دخل ضئيل، فضلاً عن ذلك فإن أغلبهن ينحدرن من أسر فقيرة. والواقع أن هذه النتيجة يُمكن أن تتمشى مع ما انتهت إليه دراسة "إيمان محمود" على مجموعة من قاتلات أزواجهن بسجن القناطر، فلقد اتضح من هذه الدراسة انخفاض الدخل الشهرى لدى أسر ٦٠٪ منهن.

٥ -توزيع النزيلات طبقاً لمصدر دخل الأسرة:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٧٢،٥٪ من إجمالي النزيلات قد أوضحن أن المصدر الأساسي لدخل الأسرة هو عمل الزوج أو عملها، في حين ذكرت ١٢،٢٪ منهن أن مصدر دخل أسرهن هو ملكية مشروع تجاري، بينما أفادت ٩،٩٪ منهن أن عمل الأب هو مصدر دخل الأسرة، كما قررت ٣،١٪ منهن أن مصدر دخل الأسرة هو ملكية أرض زراعية وأغلب هذه الفئة من الريفيات، وأيضاً أجابت ١،٥٪ منهن أن مصدر دخل الأسرة هو عمل الأبناء، وأخيراً أوضحت واحدة بنسبة ٠،٨٪ أن مصدر دخل أسرتها هو ملكية مشروع صناعي.

* يُلاحظ من هذا التوزيع أن مصدر الدخل لأسر ٨٣،٩٪ من النزيلات يتمثل في العمل المأجور سواء كان عملها أو عمل الزوج أو عمل الأب أو عمل الأبناء، مما يعكس انتشار إجرام المرأة في الطبقة الدنيا أو الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى. والواقع أن هذا يتنافى مع الواقع المُعاش، حيث من الملاحظ انتشار الانحراف بين نساء الطبقة العليا أيضاً، ولكن على ما يبدو أن القانون لا يُطبق إلا على الطبقة الدنيا فقط.

٦-توزيع النزيلات طبقاً لمدى كفاية الدخل لشهري:

يُبين التحليل الكمي لهذا التوزيع أن ٦٤،١٪ من النزيلات مفردات العينة قد أوضحن عدم كفاية الدخل لاحتياجات الأسرة الأساسية، في حين أفادت ٣٥،٩٪ منهن أن دخل الأسرة مناسب ويُغطي الاحتياجات الأساسية للأسرة، وقد يُعزى ذلك إلى أن هناك نسبة ملحوظة من هذه الفئة من النزيلات يمتلكن مشروعات صناعية وتجارية.

٧ -توزيع النزيلات طبقاً لرأى بعضهن في أسباب عدم كفاية الدخل الشهري:

يُبين التحليل الرقمي لهذا التوزيع أن ١١،٩٪ من النزيلات اللاتي أوضحن عدم كفاية الدخل الشهري للأسرة يعزون ذلك إلى كثرة عدد الأولاد، في حين أفادت ٤٨،٨٪ منهن أن السبب في عدم كفاية دخل الأسرة هو ارتفاع الأسعار، بينما ذكرت ٣٣،٢٪ منهن أن السبب في عدم كفاية دخل الأسرة هو انخفاض المرتبات، وأخيراً أجابت ٦٪ منهن بأن السبب في عدم كفاية دخل أسرهن يرجع إلى تعاطي بعض أفراد الأسرة للمخدرات والمنوعات خاصة الأب أو الأخ الأكبر.

المبحث السادس
درجة التحضر وإجرام المرأة

كشفت المقارنات العديدة للجريمة فى المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى عن وجود اختلاف واضح فى حجم الظاهرة الإجرامية ونوعها فى كلا المجتمعين. فلقد أثبتت الدراسات والإحصاءات الجنائية العديدة فى دول العالم أن الجريمة تزداد انتشاراً فى المدن الكبرى عنها فى المدن الصغرى، وفى هذه الأخيرة عنها فى المجتمعات الريفية. كذلك فإن الاختلاف يشمل أيضاً أنواع الجرائم التى تنتشر فى كل من هذه المجتمعات. فلقد ثبت من الإحصاءات أن جرائم العنف كالقتل والشروع فيه تزداد فى الريف بوجه عام، وفى مُقابل هذا النمط من الإجرام الريفى، نجد غلبة طابع الإجرام المادى فى المدن كجرائم السرقة والنصب والاختلاس.

ومما تجدر الإشارة إليه أن اختلاف الظاهرة الإجرامية فى المجتمع الريفى عن الحضرى يرجع فى المقام الأول إلى اختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى كلا المجتمعين حيث ينعكس ذلك بدوره على نمط العلاقات والسلوك بشكل عام والسلوك الإجرامى بشكل خاص.

لكن إذا كان اختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الريفى عن الحضرى له تأثيره على السلوك الإجرامى بصفة خاصة، فإن تأثير ذلك على طبيعة السلوك الإجرامى للمرأة أوضح، باعتبار أن مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية تختلف فى كلا المجتمعين، وإن كانت قد شهدت تغيرات ملحوظة فى العقود الأخيرة.

والواقع أنه على الرغم من ضرورة التعرف على طبيعة إجرام المرأة فى المجتمع الريفى والحضرى من حيث المعدلات والأنماط والدوافع، إلا أنه من الملاحظ أن هناك ندرة فى البحوث المعنية بهذا الموضوع، بل تكاد تنعدم. واستناداً إلى ذلك فإن الدراسة الراهنة تستهدف فى إطار هذا المبحث الكشف عن طبيعة إجرام المرأة فى المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى من خلال عدد من الأبعاد والمُتغيرات التى حددها الباحث، وتتمثل فى الآتى: -

- معرفة معدلات جرائم المرأة فى المجتمع الريفى والحضرى.
- معرفة أهم أنماط جرائم المرأة فى المجتمع الريفى وكذلك فى المجتمع الحضرى.
- معرفة دوافع إجرام المرأة فى كلا المجتمعين ومدى العود إلى الجريمة أيضاً.

١- توزيع النزيلات طبقاً لمحل الميلاد:

يُبين التحليل الكمى للبيانات أن ٨,٣٢٪ من النزيلات عينة الدراسة قد أوضحن أن الموطن الأصلى لهن ومحل الميلاد هو المجتمع الريفى، فى حين ذكرت ٢,٦٧٪ منهن أن الموطن الأصلى لهن ولأسرهن هو المجتمع الحضرى.

٢ - توزيع النزيلات طبقاً لمحل الإقامة الحالى:

يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٧,١٣٪ من النزيلات قد أوضحن أن مقر إقامتهن الحالى هو المجتمع الريفى، فى حين ذكرت ٣,٨٦٪ منهن أن محل إقامتهن الحالى هو المجتمع الحضرى.

*يُلاحظ من هذا التوزيع أن ٧,١٣٪ من النزيلات قد أوضحن أن المجتمع الريفى هو محل إقامتهن الحالى، فى حين أفادت ٨,٣٢٪ من النزيلات فى التوزيع السابق أن المجتمع الريفى هو محل الميلاد والموطن الأصلى لهن. والواقع أن هذا يعنى أن أكثر من ٢٠٪ منهن تقريباً قد هاجرن من المجتمع الريفى إلى المجتمع الحضرى سواء بسبب الزواج أو بسبب العمل أو مع الأسرة، والواقع أنه استناداً إلى ذلك يُمكن القول إن هذه النتيجة تتمشى مع ما انتهت إليه دراسة "سيد عويس" عن ظاهرة النشل فى محيط النساء بالقاهرة، فلقد اتضح من النتائج أن الهجرة الداخلية فى محيط النشالات قائمة بنسبة تصل إلى ٣٠٪ تقريباً.

٣ -توزيع النزيلات طبقاً لنوع الجريمة التى ارتكبنها:

* يُبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن ٧,٣٩٪ من إجمالى النزيلات دخلن السجن بسبب ارتكابهن جرائم الآداب كممارسة الدعارة أو التسهيل لها أو إدارة منزل لأعمال

مُنافية للآداب، ويُمثل هذا النوع من الجرائم أعلى معدلات الجرائم بين مفردات العينة، ويُعزى ذلك إلى أن هذه الجرائم من الصور التى تُميز إجرام المرأة ليس فى مصر فقط، بل فى معظم دول العالم، لأن جرائم الآداب جرائم أنثوية فى المقام الأول، أضف إلى ذلك أن سوء وتدهور الأوضاع الاقتصادية خلال العقود الأخيرة فى المجتمع المصرى، كان من آثاره السلبية انخفاض معدلات الزواج وتأخر إتمامه بالنسبة للذكور والإناث مما أدى إلى انتشار الانحرافات الجنسية.

*ذكرت ٢٩٪ من إجمالى النزيلات عينة الدراسة أن جرائم المخدرات سواء الاتجار أو الجلب أو التعاطى هى الجرائم المدانات بسببها، وتأتى هذه الجرائم فى المرتبة الثانية من حيث معدلات ارتكابها بعد جرائم الآداب، ويرجع ذلك إلى أن هذا النمط من الجرائم يُعتبر من جرائم التكسب، وأن معظم آباء وأزواج مفردات العينة المُدانات فى هذه النوعية من الجرائم يحترفون هذا النشاط الإجرامى، وأحيانا ما يستعين هؤلاء الأزواج بهن فى ترويج تلك التجارة، وأحياناً أخرى إذا ما تم القبض على آباء هؤلاء المجرمات أو أزواجهن، فإنهن يقمن بممارسة هذا النشاط الإجرامى لما يُحققه هذا النشاط من أرباح مادية كبيرة، أو لكى تتمكن من الإنفاق عليه داخل السجن وعلى الأسرة أيضاً.

*أوضحت ١٣,٧٪ من النزيلات أنهن مُدانات فى جرائم القتل، والواقع أن نزعة العدوان والعنف تُعتبر جديدة على المرأة فى المجتمع المصرى، لكن ذلك قد يُعزى إلى القهر الذى يُمارس على المرأة، وخاصة القهر الاقتصادى سواء من جانب المجتمع بشكل عام من خلال عدم توفير دخل مناسب لها، أو من جانب الزوج أو من يعولها على وجه الخصوص، أضف إلى ذلك أن خروج المرأة للعمل جعلها تتعرض إلى نفس الضغوط والمؤثرات التى كان يتعرض لها لرجل، ومن ثم ساعد ذلك على زيادة معدلات هذا النمط من جرائمها.

* أفادت ١٢,٢٪ من النزيلات أن الجرائم المُدانات فيها هى جرائم السرقة سواء النشل فى الأماكن المزدحمة أو الاستيلاء على المسروقات من الشقق ، بمعاونة الرجل سواء الزوج أو الأب أو الأخ. وقد يُعزى ارتفاع هذا النوع من الجرائم نسبيا إلى سوء الظروف الاقتصادية فى المجتمع المصرى بشكل عام، مما انعكس سلبياً على سلوك المرأة وجعلها تُمارس السلوك الإجرامى، خاصة وأن نسبة ملحوظة من المُدانات فى هذه النوعية من الجرائم مطلقات وتفتقدن العائل.

*أجابت ١,٣٪ من النزيلات أنهن مُدانات فى جرائم التزوير، ويُلاحظ أن ارتكاب هذه الفئة لهذا النمط من الجرائم مُرتبط بالجرائم الجنسية، فلقد أوضحت أكثر من واحدة من

مرتكبات هذه الجرائم أنها كانت على علاقة برجل آخر، وقامت بالزواج منه على الرغم من عدم طلاقها من الزوج الأول، وهذا بالطبع يُعتبر تزوير فى محرر رسمى وهو عقد الزواج.

*قررت ١,٥٪ من النزيلات أنهن مُدانات فى جرائم خطف الأطفال سواء لأغراض انتقامية أو التسول بهن.

*وأخيراً ذكرت واحدة بنسبة ٠,٨٪ أنها مُدانة فى جريمة زنا. والواقع أن انخفاض معدلات هذا النمط من الجرائم قد يرجع إلى عدة اعتبارات منها أنها جريمة يصعب إثباتها، حيث أنه طبقاً للشريعة الإسلامية وأحكامها لا بد من توافر أربعة شهود على الواقعة، وهذا أمر من المتعذر توفره فى أغلب الأحيان، أضف إلى ذلك أنه إذا ما تم اكتشاف هذه الجريمة، فإن أغلب الأزواج خاصة ممن ينتمون إلى الطبقات العليا والمتوسطة يُفضلون إنهاء العلاقة الزوجية فى هدوء بعيداً عن الشرطة والقضاء خشية الفضيحة.

٤ -توزيع النزيلات طبقاً إلى مكان ارتكاب الجريمة:

*يُبين تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن ١٣,٧٪ من إجمالى النزيلات عينة الدراسة قد أوضحن أن جريمتهن قد وقعت فى المجتمع الريفى مما يعكس انخفاض معدلات الجريمة فى المجتمع الريفى بشكل ملحوظ. والواقع أن هذا قد يُعزى إلى عدة اعتبارات منها ما يتعلق بطبيعة هذا المجتمع بشكل عام كانخفاض الكثافة السكانية فى هذا المجتمع مقارنة بالمجتمع الحضرى، وكذلك استهجان القيم السائدة فيه للجريمة بشدة، كما أنه إذا ما تم ارتكاب أفعالاً إجرامية فى الريف غالباً ما يتم النظر فيها من خلال مجالس عرفية بعيداً عن القانون. وهناك بعض الاعتبارات الأخرى تتعلق بالأوضاع الاجتماعية للمرأة فى الريف والتى تجعل معدلات إجرامها أقل، فهى فى هذا المجتمع أكثر حياءً وأكثر ضعفاً نظراً لسيطرة الرجل، حيث أن معظم النساء فى الريف غير عاملات مما يجعل أغلبهن تحت رعاية الرجل، وأيضاً فى عزلة نسبية عن المجتمع ومؤثراته وضغوطه التى قد تدفع إلى الجريمة.

* أفاد ٨٦,٣٪ من إجمالى النزيلات عينة الدراسة أنهن ارتكبن جريمتهن فى المجتمع الحضرى. ويُلاحظ بذلك ارتفاع معدلات إجرام المرأة فى هذا المجتمع بشكل صارخ، ولعل ذلك دفع البعض إلى القول بان إجرام المرأة ظاهرة حضرية. والواقع أن ذلك قد يرجع إلى ارتفاع نسبة اللاتى فى سن النضوج فى المدن عن القرى نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية فى المجتمع الحضرى بصفة عامة، وفى نفس الوقت يُلاحظ أن فرص الزواج فى هذا

المجتمع أقل مما هى عليه فى الريف نتيجة تعقد الحياة وارتفاع تكاليفها، أضف إلى ذلك أن طبيعة الحياة فى المدينة تُمكن المرأة من المُشاركة الإيجابية فى كافة أوجه النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم يُتيح ذلك بدوره احتمالات أوسع لانحراف النساء، خاصة وأن ارتفاع مستوى التحضر قد يزيد من ارتفاع مستوى المعيشة، ومن ثم تتضاعف مغريات الحياة أمامهن وكذلك احتياجاتهن.

٥ -توزيع النزيلات الريفيات حسب أسباب ارتكابهن الجريمة:

*يبين التحليل الكمى للبيانات الخاصة بهذا التوزيع أن ٤٤,٤٪ من النزيلات الريفيات قد أوضحن أن المشاكل الأسرية كانت هى المسئولة عن ارتكابهن الجريمة، وقد يُعزى ذلك إلى أن معظم المناطق الريفية تتسم بصغر حجمها وأغلب سكانها تربطهم علاقات قرابة ومصاهرة، وكثيراً ما تحدث خلافات بين الأسر فى هذا المجتمع، ومع انخفاض المستوى التعليمى وسيطرة طابع العزلة على هذه المناطق، قد تتعقد تلك الخلافات وتتصاعد لتُصبح جرائم.

*أفادت ٣٣,٤٪ منهن أن المشاكل المادية كانت سبباً فى ارتكابهن الجريمة، والواقع أن ذلك قد يرجع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية فى المجتمع المصرى بشكل عام، ومن ثم انعكس ذلك على بعض الشرائح الاجتماعية فى الريف خاصة وأن أغلب النزيلات الريفيات أميات وتعملن بمهن هامشية فضلاً عن أنهن تنحدرن من أسر فقيرة.

* وأخيراً ذكرت ٢٢,٢٪ منهن أن أصدقاء السوء كانوا سبباً فى ارتكابهن الجريمة.

٦ -توزيع النزيلات الحضريات حسب أسباب ارتكابهن الجريمة:

*يُشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٤٥٪ من النزيلات الحضريات قد أوضحن أن المشاكل المادية كانت سبباً فى ارتكابهن الجريمة، والواقع أن ذلك قد يرجع إلى ظروف عامة وظروف خاصة بالمرأة. وفيما يتعلق بالظروف العامة فهى ترتبط بالمناطق الحضرية فى المجتمع المصرى، فأغلب هذه المناطق ترتفع فيها الكثافة السكانية فضلاً عن هشاشة هياكلها الاقتصادية وارتكازها على النشاطات التجارية والخدمية وافتقارها إلى النشاط الصناعى. أضف إلى ذلك ارتفاع الأسعار وفى نفس الوقت زيادة نمط الاستهلاك فى هذه المناطق وارتفاع مستوى المعيشة بها. ومما لا شك فيه أن ذلك غالباً ما ينعكس على المرأة الحضرية وأوضاعها، وبالتالى قد تدفعها هذه الظروف إلى الانحراف. وأما فيما يتعلق بالظروف الخاصة بالمرأة المجرمة، فإن معظم النزيلات مفردات العينة فى الحضر، تنحدر من أسر فقيرة أو تُعانى من سوء الظروف الاقتصادية.

* أفادت ١٦,٣٪ منهن أن السبب فى ارتكابهن الجريمة هو المشاكل الأسرية، وقد يُعزى ذلك إلى انخفاض المستوى الاقتصادى لمعظم النزيلات بصفة خاصة وسوء الأوضاع الاقتصادية فى المجتمع المصرى بشكل عام مما قد يكون انعكس سلباً على الأوضاع الأسرية فأدى ذلك إلى تفككها وتصدعها.

*ذكرت ٣٦,٣٪ من النزيلات مفردات العينة أن أصدقاء السوء كانوا السبب فى ارتكابهن الجريمة، والواقع أن ذلك قد يرجع إلى خروج المرأة للعمل أو التعليم على نطاق واسع فى المجتمع الحضرى مما أدى إلى اختلاطها بنماذج عديدة من الشخصيات التى تتفاوت فى قيمها وأخلاقياتها، وبالتالى قد تضم هذه الشخصيات عناصر سيئة تدفعهن إلى الانحراف.

*وأخيراً أوضحت ٨,١٪ منهن أن هناك أسباباً أخرى دفعتهن لارتكاب الجريمة من أهمها الانتقام أو الغيرة، فعلى سبيل المثال أوضحت إحدى النزيلات أن ارتكابها جريمة القتل لإبنة جارتها كان بسبب وجود مشاكل بسيطة بينها وبين جارتها ثم تصاعدت هذه المشاكل والخلافات ففكرت فى الانتقام منها بقتل طفلتها، ولعل ذلك يعكس مدى اختلال التوازن النفسى والانفعالى.

٧ -توزيع النزيلات طبقاً لتكرار دخولهن السجن والعود إلى الجريمة:

* يُبين التحليل الكمى لهذا التوزيع أن ٧٦,٤٪ من إجمالى نزيلات العينة قد أوضحن أنهن لم يدخلن السجن سوى هذه المرة التى يقضون بمقتضاها العقوبة الحالية، فى حين أفادت ١٣,٧٪ منهن دخولهن السجن مرتين، ويُرجح أن تكون هذه الفئة من مرتكبى جرائم المخدرات، بينما ذكرت ٩,٩٪ منهن أنهن دخلن السجن ثلاث مرات فأكثر، وغالباً ما تتخذ هذه الفئة من النزيلات الجريمة وسيلة وحرفة للتكسب.

* يُلاحظ من هذا التوزيع أن ظاهرة العود إلى الجريمة بين النزيلات مفردات العينة موجودة بنسبة ٢٣,٦٪ حيث أنهن يتخذن من الجريمة حرفة للتكسب. والواقع أن هذه النتيجة تتمشى مع ما أسفرت عنه دراسة "ناهد صالح" عن النساء العائدات، فلقد تبين أن العود المتكرر للجريمة هو الشائع بين النساء المجرمات.

الفصل الثامـن
دراسة حالة لبعض المجرمات "عينة الدراسة"

إذا كانت الدراسة الراهنة قد استندت فى الفصول السالفة إلى التحليل الكمى للتعرف على الأبعاد الاجتماعية لجريمة المرأة والكشف عن أكثر العوامل الاجتماعية التى تدفع المرأة للانحراف وذلك من خلال اتباع أسلوب تحليل المضمون للإحصاءات الصادرة عن الأمن العام والقضاء، وكذلك من خلال المعالجات الإحصائية للبيانات التى جُمعت من النزيلات عينة الدراسة بتطبيق استمارة المقابلة عليهن، فإنه من المُهم أيضاً الارتكان إلى التحليل الكيفى كمستوى آخر للتحليل وذلك من خلال اتباع أسلوب دراسة الحالة لتقديم فهم أعمق للظاهرة واستجلاء واستكشاف كافة الظروف والعمليات التى تؤدى إلى دخول المرأة فى دائرة الانحراف أو التى يُمكن أن يكون لها صلة بتكوين سلوكها الإجرامى.

واستناداً إلى هذا التصور، فإن الدراسة الراهنة ستتناول تاريخ الحياة لأربع حالات من المجرمات النزيلات، ولقد راعى الباحث فى اختياره لهذه الحالات عدة اعتبارات لعل أهمها أن تعكس هذه الحالات أكثر أنماط جرائم المرأة انتشاراً فى المجتمع المصرى، فضلاً عما تتميز به تلك الحالات من ثراء وتنوع فى الأحداث وكذلك صدق البيانات.

ولقد قام الباحث بإجراء لقاءات عديدة مع كل حالة للحصول على البيانات والمعلومات التى تعكس أهم الأحداث والأمور فى حياة النزيلة وكان لها تأثير حاسم فى شخصيتها،

وذلك حتى تاريخ إجراء البحث كالظروف الأسرية التى نشأت فيها النزيلة وعاداتها وطباعها وأساليب التنشئة الاجتماعية التى اتُبعت معها وعلاقتها بالعديد من الأشخاص الآخرين الذى يعيشون فى محيطها الاجتماعى وكذلك أوضاعها الاقتصادية والتعليمية والمهنية، فضلاً عن التاريخ الإجرامى والظروف والملابسات التى أحاطت بالنزيلة ودفعتها إلى الدخول فى عالم الجريمة.

والواقع أن الباحث لم يقتصر على النزيلة فقط فى حصوله على البيانات، لكنه استعان أيضاً بما هو متوفر من بيانات عن الحالة فى السجلات الرسمية بالسجن، فضلاً عن المعلومات التى أسفرت عنها لقاءات الباحث مع بعض أفراد أسرة النزيلة. ومما لا شك فيه أن تعدد مصادر البيانات يُساعد على صدق المعطيات التى يجمعها الباحث فضلاً عن تقديم صورة واقعية لتاريخ الحالة. وانطلاقاً من مبدأ الحفاظ على السرية، سترمز الدراسة الراهنة إلى كل حالة بالحرف الأول من أسمها. والحالات الأربع التى تم اختيارها: تتمثل فى حالة مُدانة فى جريمة دعارة، والحالة الثانية من مرتكبات جرائم الاتجار فى المخدرات، والثالثة من مرتكبات جرائم القتل، والحالة الرابعة من مرتكبات جرائم السرقة. وسنحاول فيما يلى استعراض تاريخ الحياة لكل حالة بالتفصيل، ثم طرح تعقيب ورؤية تحليلية لها.

الحالة الأولى

اسم الحالة: "ع"

نوع الجريمة: الآداب

مكان الجريمة: الحضر.

الحالة "ع" ٢٧ سنة، حاصلة على ليسانس آداب، وعلى قدر من الجمال، لديها ستة أشقاء ثلاثة ذكور وثلاث إناث، ترتيبها بينهم الأول، والدها يعمل موظف بسيط بأحد المصالح الحكومية، والدتها ربة منزل، والعلاقة بين الوالدين طبيعية وإن كان يشوبها بعض المشاحنات البسيطة نظراً لقلة الدخل والضغوط المادية التى تُعانى منها الأسرة. ولعل ذلك ما دفع الوالد إلى العمل فى مكتب أحد المحامين فى المساء كمحاولة للتغلب على هذه الظروف المادية. الأسرة تسكن فى مسكن متواضع بحى شعبى فى أحد المدن الإقليمية. وتقول "ع" إن علاقتها بأفراد الأسرة تتسم بالحب والود سواء مع الوالدة أو الأخوة، أما الوالد فكثيراً ما كان ينهرها بسبب تحيزها لوالدتها حينما تحدث خلافات بينهما.

والحالة "ع" لم ترسب طوال حياتها الدراسية حيث كانت متفوقة دائما متطلعة إلى النجاح العلمى باستمرار، كما أن علاقتها بالزملاء والزميلات فى كافة مراحل التعليم كانت

تقوم على التعاون والتواصل والحب، وتدلل "ع" على ذلك بأنها دائما كانت تحب أن تظهر بمظهر متميز فى ملابسها وفى نفس الوقت ظروف الأسرة المادية لا توفر هذا الأمر، لذلك كثيراً ما كانت تستعير من زميلة لها ميسورة الحال بعض الفساتين الخاصة بها.

وتقول "ع" أنه بعد حصولها على الثانوية العامة جاء التنسيق وتم توزيعها على إحدى كليات الآداب بالقاهرة، فاضطرت إلى الإقامة فى المدينة الجامعية والابتعاد عن أسرتها خلال فترة الدراسة. وتذكر "ع" أنها فى السنة الثانية تعرفت على زميل لها فى السنة الرابعة بنفس الكلية ونشأت بينهما علاقة عاطفية، وكان هذا الزميل كثيراً ما يُغدق عليها الهدايا والملابس، وإذا ما سألته عن السبب فى كل هذا يقول لها إنه يُحبها حباً شديداً.

وتقول "ع" إنه بعد أن تطورت هذه العلاقة، طلب منها هذا الزميل الذهاب معه إلى منزل أسرته للتعرف على والدته وأخذ موافقتها على ارتباطه بها وزواجه منها، حيث أنه هو الوحيد الذى يُقيم معها فى المسكن نظراً لوفاة والده، فضلاً عن زواج أخوته الآخرين وإقامتهم بعيداً عنها.

وتذكر "ع" أنها بالفعل وبعد اقناع شديد لها ذهبت معه وتعرفت على والدته، لكن من الأمور التى استرعت انتباهها تواضع المنزل، وفى نفس الوقت اتسام أسلوب هذا الزميل فى الإنفاق بالبذخ والإسراف، فسألته عن ذلك التناقض، فقال لها إنه يعمل فى بعض الأعمال التجارية والسمسرة.

وتقول "ع" لقد تكررت زيارتها لهذا الزميل ومقابلة والدته أكثر من مرة. وفى إحدى المرات وجه إليها الدعوة وذهبت معه بالفعل ولكنها لم تجد والدته حيث أنها كانت تزور أحد أخوته، وفى هذا اليوم تناولا طعام الغذاء بمفردهما بدون والدته وبعد ذلك جلسا يتجاذبا أطراف الحديث ثم تطور الأمر إلى ممارسة الجنس وفُضت بكارتها فى ذلك اليوم. وتذكر "ع" أنه بعد هذه العملية طلبت منه أن يتزوجها، وإلا ستفضح أمره عند والدته وأسرته، فوافقها وبالفعل حدد موعد لها بعد أيام قليلة وتقابلا عند المأذون وعقد قرانه عليها. ثم بعد ذلك بفترة وجيزة طلب منها هذا الشاب ضرورة الذهاب إلى أسرتها وطلب يدها، وبالفعل تم ذلك، ومن ثم أضفى قدراً من الشرعية الشكلية على ممارسة العلاقة الجنسية معها فى ظل هذا الوضع الجديد.

وتُقرر "ع" أنه مع تكرار اللقاءات بينها وبين هذا الزوج، بدأت تتحدث معه عن كيفية إعداد منزل الزوجية، فأخبرها بأنه لا يملك شيئاً يُذكر لتحقيق هذا الهدف، إلا أن هناك وسيلة يُمكن أن تُحقق لهما هذا الهدف بسهولة إذا ما وافقت هى عليها، وذلك أنه من خلال

قيامه بالأعمال التجارية والسمسرة فى تأجير الشقق المفروشة تعرف على بعض العرب، وأنه بقدر من التنازلات البسيطة منها والجلوس معهم يُمكن الحصول على قدر من المال لإعداد منزل الزوجية. وفى بداية الأمر رفضت "ع" هذه الفكرة، إلا أنها وافقت بعد إلحاح هذا الزوج عليها بضرورة التجربة وكذلك بإغداق الهدايا والملابس عليها. وبالفعل بدأ هذا الزوج باصطحاب "ع" إلى العديد من الشقق فى بعض الأحياء الراقية فى القاهرة والتى يتردد عليها العرب، وبعد أقل من عام أصبح معهما مبلغ كبير من المال تمكنا به من شراء سيارة وشقة في حيٍ راقٍ، وقد تم كتابة هذه الممتلكات باسم الزوج.

وتذكر "ع" أن هذا الزوج كان يرتب لها اللقاءات غير المشروعة بشكل دقيق وبأسلوب يُبعد عنه الشبهة، حيث كان يصطحبها فى تاكسى أجرة، ثم ينزلا من التاكسى على مسافة تبعد ٥٠٠ متر من العقار الذى يتم فيه هذه اللقاءات، وقبل أن تذهب إليه يتفق معها على الانتظار فى مكان محدد، تقوم هى بالمرور عليه فيه بعد انتهاء مهمتها ليصحبها فى تاكسى مرة أخرى فى العودة. وتقول "ع" إن هذا الزوج كان يأخذ منها الحصاد المادى لهذه اللقاءات بدعوى تأسيس منزل الزوجية، وإن كان يشترى لها بجزء من هذا العائد المادى بعض الملابس الراقية والمجوهرات التى تعطيها قدر من الجاذبية فى عرض سلعتها الجسدية.

وأخيراً تقول "ع" أنه بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على ممارسة هذه العلاقات الجنسية غير المشروعة فوجئت وهى داخل إحدى الشقق التى كان يتم فيها ذلك باقتحام الشرطة لهذا المكان والقبض عليها فى حالة تلبس حيث أن البواب كان يعمل مرشداً مع المباحث. وبناءً على ذلك قُدِّمت للمحاكمة وصدر ضدها حكم بالعقوبة لمدة سنتين سجن.

تعقيـــب:

باستقراء وتحليل ظروف الحالة "ع" يُمكن أن نستخلص العديد من الحقائق التى تُعد بمثابة إطار يتم الارتكان إليه فى تفسير انحرافها وتتمثل فى الآتى: -

١ - انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة ومن مؤشراته قلة الدخل وتواضع المسكن.

٢ - ضعف الرقابة والرعاية الأسرية وخاصة عندما ابتعدت الحالة "ع" عن الأسرة أثناء الدراسة الجامعية والتحاقها بكلية الآداب بمدينة أخرى.

٣ - تمتع الحالة بقدر من الجمال والجاذبية.

٤ - الطموح الشديد لدى الحالة والذى لا يتناسب مع الواقع.

٥ - دخول الحالة فى علاقة عاطفية مع شخص ماكر يتسم بقدر كبير من المراوغة والتحايل.

والواقع أنه إذا ما حاولنا تفسير انحراف الحالة فى ضوء الحقائق السالفة الذكر يُمكن القول إن هذا الانحراف جاء نتيجة تفاعل الظروف والأوضاع الأسرية السيئة مع بعض الخصائص والسمات السلبية التى تتسم بها شخصية الحالة "ع". فلقد كان الفقر الشديد الذى تُعانى منه الأسرة، وكذلك غياب أو ضعف الدور الرقابى وتحديداً من جانب الأب بمثابة عوامل دافعة للانحراف ، ثم جاء الطموح الزائد وكذلك ما تتمتع به الحالة من أنوثة وجمال ليكون بمثابة الوعاء المهيأ للانحراف. وأخيراً جاء الشاب المراوغ والماكر الذى أقام مع الحالة "ع" علاقة عاطفية فجنسية ليُشكل العامل الجاذب للانحراف وتصعيده، بل وتكريس الحالة إلى الانخراط فى السلوك المنحرف واحترافه.

الحالة الثانية

اسم الحالة "ك"

نوع الجريمة:الاتجار فى المخدرات

مكان الجريمة:الحضر

الحالة "ك" ٣١ سنة، لم يتعدى مستوى تعليمها المرحلة الابتدائية، لها من الأشقاء سبعة، ثلاث إناث وأربعة ذكور ترتيبها بينهم الرابع، والدها يعمل صاحب محل كشرى، ووالدتها ربة منزل. وتُقرر "ك" أن العلاقة بين والدها ووالدتها فى بداية الحياة الزوجية كان يُسيطر عليها الشجار المستمر والخلافات الشديدة بسبب تقصيره فى الإنفاق على الأسرة لتعاطيه المخدرات من جهة وبسبب الغيرة لعلاقاته النسائية المتعددة من جهة أخرى والتى أسفرت فى نهاية الأمر عن زواجه بامرأة أخرى ولكنه لم يُنجب منها. وأسرة "ك" تسكن فى منزل متواضع بأحد الأحياء الشعبية بالقاهرة.

وتذكر "ك" أنه على الرغم من زواج والدها بامرأة أخرى فقد ظلت علاقته الزوجية بوالدتها مستمرة ولكن على الورق فقط، حيث أنه نادراً ما كان يسأل عنهم أو يُنفق عليهم ، ولذلك كان الأخ الأكبر الذى يعمل بالسمسرة وتجارة الأراضى هو المسئول عن الإنفاق على الأسرة وتحمل أعبائها. وتضيف "ك" إن علاقتها بوالدتها كانت تتسم بالحب والتقدير والتعاطف الشديد معها، فى حين أن علاقتها بالأب يغلب عليها الفتور وعدم الاكتراث به لدوره السلبى فى حياة الأسرة. وأما عن علاقتها بأشقائها فأساسها الحب والمشاركة الوجدانية.

وتذكر "ك" أن هذه الأوضاع والظروف الأسرية كلها كان لها تأثير سلبى على حياتها التعليمية، فلقد توقفت فى دراستها عند الصف الخامس الابتدائى نتيجة لغياب الرعاية

والاهتمام، فضلاً عن الظروف المادية السيئة التى تعيشها الأسرة. وتُضيف "ك" أنه بعد انقطاعها عن المدرسة ظلت فى المنزل تساعد والدتها فى تحمل الأعباء الأسرية والمنزلية، وحينما بلغت الثامنة عشر من عمرها تقدم صديق لشقيقها الأكبر كان يتردد على منزلهم لطلب يدها وبالفعل أُجيب طلبه وتم الزواج منه، ولقد كان هذا الشاب يعمل بتجارة الفاكهة.

وتقول "ك" إن علاقتها بهذا الزوج اتسمت بالحب والود وكان من ثمارها إنجاب ثلاثة أبناء، إلا أنها اكتشفت بعد ثلاثة أعوام من زواجها أن النشاط الأساسى لهذا الزوج ليس تجارة الفاكهة كما هو واضح ظاهرياً، وإنما هو تجارة المخدرات، حيث أنه هو الذى أخبرها بذلك وطلب مساعدتها فى ممارسة هذا النشاط، كما أوضح لها أن هذا العمل هو الأكثر ربحاً والأكثر تأميناً لحياتهم وتلبية مطالب الأسرة، فضلاً عن ذلك فإن شقيقها الأكبر يُمارس هذا النشاط أيضاً.

وتقول "ك" فى بداية الأمر استهجنت هذا الكلام، ولكن سرعان ما تقبلت الواقع وتكيفت معه، بل والأكثر من ذلك أنها بعد فترة وجيزة بدأت فى مساعدة الزوج فى ممارسة هذا النشاط.

وتذكر "ك" أنه بعد سنة ونصف من مشاركتها فى تجارة المخدرات وقع الزوج فى قبضة الشرطة ودخل السجن لقضاء العقوبة لمدة خمس سنوات. وخلال هذه الفترة تولت هى ممارسة هذا النشاط لحين خروج الزوج من السجن. وتُضيف "ك" أنه بعد الإفراج عن الزوج استمر فى ممارسة الاتجار فى المخدرات وذلك على نطاق واسع وأصبح زوجها معلم كبير وله اسم فى عالم هذا النشاط غير المشروع.

وتقول "ك" إن ممارستها لتجارة المخدرات امتدت إلى أكثر أنواع المخدرات خطورة وإحداثاً للإدمان وهو الهيروين. ولكن منذ أكثر من عام ضُبطت ومعها مجموعة من تذاكر الهيروين تقوم بترويجها، وأُلقى القبض عليها وقُدمت للمُحاكمة وتقضى حالياً العقوبة المُقررة عليها. والغريب فى الأمر أنه بسؤالها عن مدى إمكانية عدم العودة إلى ممارسة هذا النشاط بعد الخروج من السجن، أجابت بأنه من الصعب عليها التخلى عن هذه التجارة لأنها تُحقق أرباحاً خياليةً.

تعقيب:

باستقراء وتحليل الظروف والأوضاع الخاصة بالحالة "ك" يُمكن أن نستخلص الحقائق الآتية. ـ

١ ـ انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة والمعاناة من الفقر بصورة واضحة، ومن مؤشراته قلة الدخل وهامشية مهنة الأب وتواضع المسكن.

٢ ـ انخفاض المستوى الثقافى والتعليمى للأسرة بصفة عامة والحالة بصفة خاصة.

٣ ـ زواج الأب بامرأة أخرى وهجره لمنزل الزوجية، ومن ثم عدم قيامه بوجباته الأسرية من إنفاق ورعاية للأبناء، ولعل ذلك يعكس مدى وجود نوع من التصدع الأسرى المادى.

٤ ـ انتشار السلوكيات المُنحرفة بين أفراد الأسرة، ولعل أبرزها تعاطى الأب للمخدرات وكذلك علاقاته النسائية المُتعددة، فضلاً عن قيام الأخ الأكبر بالاتجار فى المخدرات.

٥ ـ زواج الحالة من صديق لشقيقها الأكبر يعمل فى تجارة المخدرات.

واستناداً إلى هذه الحقائق يُمكن القول بأن انحراف الحالة جاء نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة. والواقع أن هذه الأوضاع لا تُشكل عوامل ضاغطة ودافعة للانحراف فقط، بل إنها مُشجعة على ممارسته وارتكابه، وذلك لأن هناك بعض أفراد الأسرة يُمارسون الجريمة ويتخذون منها حرفة، فالأخ الأكبر يتاجر فى المخدرات وكذلك الزوج يُمارس هذا النشاط، والأكثر خطورة من هذا هو أن الزوج قام بتجنيد الحالة وتكريسها لارتكاب هذا النشاط وإسناد دور لها فى ممارسته.

الحالة الثالثة

اسم الحالة:"ن"

نوع الجريمة:القتل

مكان الجريمة:الريف

الحالة "ن" ٣٥ سنة، حاصلة على الشهادة الابتدائية، لها من الأخوة ثلاثة عشر ترتيبها بينهم الرابع، والدها يعمل حلاق ووالدتها ربة منزل، والأسرة تعيش فى حالة فقر شديد فى منزل ريفى بإحدى القرى فى محافظة إقليمية.

تقول "ن" إن حالة الفقر الشديد التى كانت تعانى منها الأسرة جعلت والوالد عصبى بصفة دائمة ومُتسلط على الزوجة والأبناء وخاصة البنات، ولذلك كانت "ن" تحب والدتها وتتعاطف معها، وتشاركها مشاعرها الغاضبة تجاه هذا الوالد المتسلط. وأما فيما يتعلق بعلاقة "ن" بالأخوة فكانت طبيعية تتسم بالود والحب باستثناء الأخ الأكبر الذى كانت تكرهه لتسلطه وممارسته نفس أساليب العنف التى يتبعها الأب.

وتذكر "ن" أنه بعد حصولها على الشهادة الابتدائية قام والدها بمنعها من الذهاب إلى المدرسة بحجة أن التُعليم للرجال فقط وأن البنات مصيرها الزواج، ولذلك جلست فى البيت

لتساعد والدتها فى الأعمال المنزلية. وحين بلغت من العمر عشرون عاماً تقدم لطلب يدها رجل من أهل القرية عمره ستون عاماً ولكنه من الأثرياء حيث أنه يملك تسعة أفدنة ومعلف لتربية الماشية. ولقد كان هذا الرجل متزوج من قبل ذلك ثم تُوفيت زوجته منذ فترة قصيرة وأولاده جميعاً متزوجون ويقيمون بعيداً عنه.

وتقول "ن" إن والدها أجاب طلب هذا الرجل على الرغم من معارضتها الشديدة لذلك نظراً لكبر سنه وأنها فى عمر أولاده، ولكن ذلك الرفض لم يجد آذان صاغية لتسلط الأب وإصراره على إتمام هذا الموضوع ويؤيده فى ذلك شقيقها الأكبر. ولقد كانت حجة الوالد فى ذلك أن حمله ثقيل نظراً لكثرة عدد الأولاد الذين يعولهم وأن إتمام ذلك الزواج يُخفف عنه هذا العبء. أضف إلى ذلك أن هذا الرجل أغدق على الوالد أموال وهدايا كثيرة ووعد بمساعدته مالياً فى رعاية الأسرة وتربية أخوتي.

وتذكر "ن" أنه تحت ضغط وتسلط الأب امتثلت للأمر الواقع وتم الزواج، وعاشت بصورة طبيعية لمدة سبع سنوات مع هذا الزوج، ولكن بعد هذه الفترة حدث تغير فى هذه العلاقة الزوجية، وذلك لدخولها فى علاقة عاطفية مع شاب يعمل فى القوات المسلحة ويسكن فى المنزل المقابل لها، ثم تطورت هذه العلاقة بعد ذلك إلى علاقة جنسية حيث كانت تتم اللقاءات بينهما بعد منتصف الليل فى منزل زوجها، ولكى تُعجل من نوم هذا الزوج كانت تضع له الحبوب المُخدرة فى الشاى، وبعد أن يستغرق فى النوم تقوم بفتح الباب وتستقبل هذا الشاب.

وتذكر "ن" أن هذا الشاب قد أشبعها عاطفياً وجنسياً وعوضها عن أشياء كثيرة افتقدتها فى حياتها الزوجية. ولذلك بعد مرور فترة على العلاقة بينهما قرر الاثنين معاً ضرورة استمرار هذه العلاقة دون عوائق، ومن ثم فكراً فى التخلص من الزوج حتى يخلو لهما الطريق، ويتمتعا بالمال الذى سترثه منه.

وتقول "ن" أنه بالفعل بعد اتفاق بينها وبين هذا الشاب قامت بوضع المخدر فى الشاى لهذا الزوج كالعادة، وبعد منتصف الليل استقبلت عشيقها وقاما بخنق الزوج سويا ثم وضعه فى شوال وحمله على حمار وإلقاؤه فى ترعة تبعد عن القرية كيلومتر تقريباً. وفى صباح اليوم التالى أبلغت أولاده وأهل القرية عن غيابه وعدم عودته فى المساء حيث كان يزور أحد أقاربه فى قرية مجاورة.

تذكر "ن" إن أولاد الزوج وأقاربه وكذلك أهلها قاموا بالبحث عن الزوج فى كل مكان، وتم إبلاغ الشرطة. إلا أنه بعد عدة أيام طفت الجثة فى الترعة التى تم إلقاؤه فيها على

مسافة بعيدة نسبياً من هذه القرية، وجاء تقرير الطبيب الشرعى بأن الوفاة جنائية. ولقد أشارت أصابع الاتهام إلى تورط الزوجة وهذا الشاب فى هذه الجريمة نظراً لأن تحريات المباحث قد كشفت عن تردد شائعة قوية فى القرية بوجود علاقة غير شرعية بين الزوجة والشاب المجند. ومن ثم تم القبض عليهما، وأُجرى التحقيق معهما واعترفا بارتكاب الجريمة وحكم عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة.

تعقيب:

باستقراء وتحليل ظروف الحالة "ن"، يُمكن ملاحظة العديد من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالحالة وأسرتها التى تعيش فى ظلها وتتمثل فى الآتى:

١ - انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة حيث تعيش فى حالة فقر شديد، ومن مؤشرات ذلك قلة الدخل وفى نفس الوقت كثرة الأولاد المُعالين، وكذلك هامشية مهنة الأب حيث يعمل حلاق فى القرية، فضلاً عن تواضع مسكن الأسرة.

٢ - انخفاض المستوى التعليمى للأسرة حيث أن الأب والأم وبعض الأبناء يعانوا من الأمية، وفى نفس الوقت لا يتعدى المستوى التعليمى للحالة سوى المرحلة الابتدائية.

٣ - تسلط الأب وعصبيته وتبنيه أساليب تربوية خاطئة ومن ثم انعكاس ذلك سلبياً على أفراد الأسرة بشكل عام والحالة بشكل خاص.

٤ - زواج الحالة من رجل فى عمر والدها، مما يعكس عدم التكافؤ فى العلاقة الزوجية.

والواقع أنه فى ضوء الحقائق السابقة يُمكن القول إن انحراف الحالة "ن" جاء نتيجة تفاعل عوامل ثلاثة، أولها العوامل الدافعة وهى انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة وتسلط الأب وجهله، وعوامل مهيأة وهى أنه نتيجة لهذه الظروف، أُرغمت الحالة على قبول علاقة زوجية غير مُتكافئة وذلك بزواجها من رجل فى عمر والدها الأمر الذى ترتب عليه حدوث نوع من الفراغ العاطفى والجنسى لها، وأخيراً جاء دور العوامل الجاذبة للانحراف والمُتمثلة فى الشاب الذى أقام مع الحالة علاقة عاطفية وجنسية تم تصعيدها باتفاقهما على قتل الزوج حتى يخلو لهما الطريق.

الحالة الرابعة

اسم الحالة:"هـ"

نوع الجريمة.السرقة

مكان الجريمة:الحضر

الحالة "هـ" عمرها ٢٦ سنة، حاصلة على دبلوم تجارة، والدها كان يعمل موظف ثم

فُصل من عمله لحصوله على الرشوة، والدتها ربة منزل، ولها من الأخوة خمسة أشقاء ثلاثة ذكور وبنتان وترتيبها بينهم الثالث، والأسرة تسكن فى مسكن بالإيجار فى حى شعبى بمدينة القاهرة.

وتقول "هـ" إن العلاقة بين الوالد والوالدة كان يُسيطر عليها الخلافات والمشاجرات المُستمرة بسبب سوء الظروف المادية للأسرة وقلة الدخل، وتُضيف "هـ" بأن مشاعرها تجاه الوالدين كانت تتسم بالحب والود وإن كانت مُتعاطفة نسبياً مع الوالد بصورة أكبر لأن والدتها دائما ما كانت تُثير معه المشاكل وتصفه بالعجز وعدم القدرة على الإنفاق. وأما فيما يتعلق بعلاقة "هـ" مع أشقائها فهى جيدة وطبيعية.

وتذكر "هـ" أنها حاصلة على دبلوم تجارة وأن مستواها التعليمى كان مُتميزاً، وتُدلل على ذلك بعدم رسوبها طوال حياتها الدراسية. وتُضيف "هـ" أنه على الرغم من أن زملائها فى المدرسة كانوا يحبونها لتمتعها بروح المرح وخفة الدم إلا أنها كانت تقوم فى الفسحة بسرقة أقلامهم ومساطرهم ومتعلقاتهم المادية الموجودة فى حقائبهم.

وتُقرر "هـ" أنها بعد أن حصلت على شهادتها الدراسية تقدم أحد أقاربها للزواج منها وهو حاصل على دبلوم صنايع ويعمل موظف بالسكة الحديد. وبالفعل تم الزواج منه وعمرها تسع عشر سنة وأنجبت منه طفل والعلاقة بينهما يسودها الحب والتوافق.

وتقول "هـ" أن والدها بعد أن فُصل من عمله قد قام بفتح كشك لبيع السجائر والجرائد والمجلات، وأثناء ممارسته لهذا النشاط كان يتردد عليه يومياً بعض الأشخاص من الجيران والقاطنين فى الحى للجلوس معه عصراً. ولقد كان أحد هؤلاء الأشخاص ممن يحترفون سرقة المساكن فى الأحياء الراقية. وتُضيف "هـ" أنه بعد أن توطدت علاقة هذا الشخص بوالدى أخبره فى أحد المرات أثناء الحديث معه أنه يقوم بسرقة بعض مساكن الأثرياء، وطلب من الوالد مساعدته والاشتراك معه فى ممارسة هذا النشاط، وبالفعل وافق الوالد وقام معه بارتكاب العديد من هذه السرقات.

وتذكر "هـ" أنه بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على هذا النشاط، بدأ الوالد فى القيام بممارسة وارتكاب سرقاته للمساكن بشكل منفصل عن هذا الشخص، ولكن مع الاستعانة بى وبشقيقى الأكبر لمساعدته فى السرقة ومراقبة الطريق ... الخ. وتُضيف "هـ" إنهم استمروا فى ممارسة هذا النشاط لعدة سنوات وبشكل منتظم، ولكن ذات مرة وجدوا خزينة فى إحدى الفلل التى يقومون بسرقتها، فقرر والدى ضرورة الاستعانة بشخص يجيد فتح الخزينة، وبعد تفكير عميق انتهى إلى أن الشخص الذى يصلح لذلك هو ابن

عمتى وزوجى الحالى باعتباره حاصل على دبلوم صنايع قسم حدادة ويُمكن أن يكون عنده فكرة بذلك. وبالفعل تم تجنيده واستمر فى نشاطه معنا.

وتقول "هـ" إنه بالطبع بعد عدة سنوات من زواجى بابن عمتى، قمنا بممارسة سرقة المساكن بشكل مُنفصل عن والدى وشقيقى، وأصبح لنا منطقة سكنية خاصة بنا ندرس أحوال المساكن فيها، وحينما نجد مسكن مناسب يصلح كضحية للسرقة نقوم بإعداد خطة جيدة لسرقته. إلا أنه منذ ستة شهور وقعنا أنا وزوجى فى قبضة الشرطة أثناء قيامنا بسرقة إحدى الفلل، وحُكم على كل واحد منا بثلاث سنوات، وأما عن طفلى الصغير وعمره خمس سنوات فهو يُقيم حالياً مع جدته.

تعقـــيب:

باستقراء الظروف والأوضاع الخاصة بالحالة "هـ" يُمكن أن نستخلص الحقائق التالية: ـ

١ ـ انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة ومن أبرز مؤشراته قلة الدخل وتواضع المسكن.

٢ ـ كثرة الخلافات والمشاجرات بين الوالدين، ومن ثم اضطراب العلاقة الأسرية وفساد المناخ العائلى مما يعكس وجود نوع من التصدع فى الأسرة له طابع معنوى أو سيكولوجى.

٣ ـ انتشار السلوك المنحرف بين أفراد الأسرة والمُتمثل فى حصول الوالد على رشوة ثم تصعيده لهذا السلوك المنحرف بتكوين تشكيل عصابى من أفراد الأسرة لسرقة المساكن.

٤ ـ ممارسة الزوج للسلوك المُنحرف والمُتمثل فى اشتراكه مع الحالة ووالدها فى سرقة المساكن.

٥ ـ وجود استعداد مُبكر لدى الحالة والمُتمثل فى سرقة مُتعلقات زميلاتها فى المراحل التعليمية الأولى.

واستناداً إلى هذه الحقائق يُمكن القول إن انحراف الحالة جاء نتيجة تفاعل الأوضاع الأسرية السيئة من ناحية وما تتسم به هذه الحالة من سمات شخصية سلبية من ناحية أخرى. فلقد اتضح وجود استعداد مُبكر للانحراف لدى الحالة والذى تمثل فى قيامها بسرقة مُتعلقات زميلاتها فى المراحل التعليمية الأولى، ثم جاءت الأسرة بما تضمنته من أوضاع اقتصادية واجتماعية سلبية لتُساهم فى إيقاظ هذا الاستعداد الانحرافى وتنميته وتصعيده ومن ثم الانخراط فى ممارسة السلوك الإجرامى. ولعل أهم نقطة فى هذا الصدد هو احتراف الأب للسلوك الإجرامى وبالتالى ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة وسيئة على أفراد الأسرة بصفة عامة والحالة بصفة خاصة.

الفصل التاسع
استنتاجات الدراسة

لقد كشف التحليل المعاصر للعلاقة بين المتغيرات الاجتماعية وجريمة المرأة عن عدد من الاستنتاجات يُمكن التعرف عليها من خلال النقاط التالية: -

أولاً-تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بجريمة المرأة من واقع تقارير الأمن العام والإحصاء القضائى.

ثانياً:نتائج الدراسة فى ضوء الإجابة على تساؤلاتها وتفسيرها.

ثالثاً:التحليل الكيفى لتاريخ الحياة لبعض النزيلات عينة الدراسة.

أولاً: نتائج الدراسة فى ضوء تحليل البيانات الإحصائية من واقع تقارير الأمن العام والإحصاء القضائى:

تعتبر جريمة المرأة فى المجتمع المصرى المعاصر بمثابة إفرازاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه بشكل عام وانعكاساً للسياسات الاقتصادية التى ارتكن إليها التكوين الاقتصادى الاجتماعى. فبالنظر إلى واقع المجتمع المصرى المعاصر، نلاحظ أنه يُعانى من التشوه والتبعية. فلقد أوضحت العديد من البيانات والتقارير أن من أبرز ملامحه اختلال الهيكل الإنتاجى لصالح القطاعات غير الإنتاجية وتزايد الاعتماد على استيراد الغذاء وتزايد الديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم، مما أدى إلى اختلال توزيع الدخل واتساع الفجوة بين مستويات الدخول. ومما لا شك فيه أن ذلك قد ترك

انعكاسات سلبية على أفراد المجتمع وعلى جوانب حياتهم، حيث تُعانى نسبة كبيرة منهم من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعجزها عن إشباع احتياجاتها الأساسية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن جريمة المرأة سواء من حيث معدلاتها وأنماطها ودوافعها فى ضوء ذلك لا تنفصل عن هذا الواقع فلقد اتضح من خلال تحليل البيانات الإحصائية الواردة بتقارير الأمن العام والإحصاء القضائى والخاصة بجرائم المرأة فى حقبتى السبعينيات والثمانينيات أن المرأة ترتكب كافة أنماط الجرائم والتى تتباين من حيث خطورتها الإجرامية إلى الجنايات والجنح، فهى ترتكب جنايات القتل والسرقة بالإكراه والرشوة والاختلاس والتزوير ولكن بنسبة قليلة إذا ما قورنت بإجرام الرجل، فى حين أن أغلب جرائمها تندرج تحت قضايا الجنح ومعظمها من نمط جرائم التكسب كالدعارة والسرقة والنشل والمخدرات.

ولقد أظهرت البيانات الإحصائية أيضا أن معدلات ارتكابها لقضايا الجنح يختلف من مرحلة إلى أخرى حيث أنها آخذه فى الإرتفاع بشكل ملحوظ منذ بداية السبعينيات، ثم بلغت أقصى مدى لها مع بداية الثمانينيات، مما يعكس مدى ارتباط إجرام المرأة زيادة ونقصا بمدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع والتى يعانى منها أفراده بشكل ملحوظ منذ مطلع الثمانينيات باعتبار أن هذه الفترة تمثل حصاد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسبعينيات، فضلا عن عجز النظام الحالى عن تطوير هذه السياسات أو تبنى أخرى بديلة تتلائم مع المستجدات والمتغيرات المتلاحقة فى الحقبة التالية.

ثانياً: نتائج الدراسة على ضوء الإجابة على التساؤلات:-

من خلال المناهج المستخدمة والمعالجات الإحصائية للبيانات التى جمعت واستخدمت للإجابة على تساؤلات الدراسة والتعرف على مدى العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية وجريمة المرأة، خرجنا بمجموعة من الاستنتاجات يمكن أن نجملها فيما يلى:-

١- جريمة المرأة والظروف الأسرية:

لقد اتضح أن هناك علاقة ملحوظة بين إجرام المرأة وسوء الظروف الأسرية التى نشأت فيها المرأة المجرمة حيث تبين الآتى:-

*. أن ما يقرب من ٤٠٪ من مفردات العينة تنحدر من أسر تعانى التصدع المادى، سواء كان هذه التصدع لأسباب سوية كالوفاة أو لأسباب تتعلق بالفشل الاجتماعى كالطلاق أو دخول أحد الوالدين السجن، وإن كانت النسبة ترتفع فى الأسباب الخاصة

بالفشل الاجتماعي. ولقد حدث التصدع الأسرى لأكثر من ٨٨,٥٪ منهن فى مرحلة عمرية مبكرة ومما لا شك فيه أن نشأة المرأة فى أسرة تفتقد فيها أحد الوالدين أو كليهما معا يحرمها من الحياة فى مناخ أسرى سوى فضلا عن غياب الرعاية والتربية السليمة مما قد ينعكس سلبيا على سلوكها اللاحق.

* نشأت ما يقرب من ٦١,٧٪ من مفردات العينة في ظل أسلوب تربوى خاطئ، يتراوح ما بين التدليل الشديد أو الإهمال التام أو القسوة المقرونة بالضرب أو الكبت.

* لقد أوضحت الدراسة الراهنة أيضا أن نسبة ملحوظة من أسر هؤلاء المنحرفات كانت تحترف ممارسة السلوك الإجرامي، مما كان له أثره الخطير على سلوك المرأة المجرمة من حيث التشجيع والتحريض على هذا المسلك المنحرف. فلقد تبين أن ١٠,٧٪ من آباء المجرمات مفردات العينة ارتكبوا أفعالا يجرمها القانون وأن ١١,٥٪ من أمهاتهن ارتكبن السلوك الإجرامى وكانت أغلب الجرائم التى ارتكبوها من نمط التكسب كالمخدرات والسرقة والآداب.

* تنحدر أغلب المجرمات مفردات العينة من الطبقة الدنيا، حيث أن نسبة كبيرة من آبائهن وأمهاتهن يعانون من الأمية أو انخفاض المستوى التعليمي، ويمتهنون مهن هامشية. والواقع أن ذلك يتناقض مع ما يلاحظ فى الواقع الذى نعيشه. فالجريمة تنتشر فى الطبقات العليا أيضا وبشكل ملحوظ ولكن على ما يبدو أن القانون لا يطبق إلا على الضعفاء.

٢- جريمة المرأة والحالة الزواجية:

لقد اتضح أن هناك ارتباط بين إجرام المرأة وطبيعة العلاقة الزواجية حيث يكشف تحليل البيانات الكمية عن الآتى:

* لقد تبين أن جريمة المرأة تنتشر بين المتزوجات بدرجة كبيرة. حيث اتضح أن ٦٤,٤٪ من مفردات العينة متزوجات، فى حين بلغت نسبة المطلقات والأرامل واللاتى لم يتزوجن ٣٣,٦٪، كما تبين أن نسبة ملحوظة من المجرمات المتزوجات أقل تكيفا مع أسرهن الزواجية وأبنائهن، حيث نادرا ما يتعرفن على مشاكل وأخبار الأبناء.

* أظهرت الدراسة أن نسبة ملحوظة من مفردات العينة المجرمات فشلن زواجيا وتزوجن أكثر من مرة. فلقد بلغت نسبة من تزوج منهن مرتين ٣٢,٣٪، فى حين أن من تزوج منهن ثلاث مرات فأكثر بلغت نسبتهن ٦,٤٪ ويعتبر عدم انفاق الزوج وتكفله بأعباء الأسرة، وسوء معاملته، وتدخل الأهل والأقارب من أهم الأسباب التى أدت إلى الفشل

الزواجي لهذه الفئة من مفردات العينة. ولعل ذلك يعكس لنا مدى العلاقة بين الفشل الزواجي وأسبابه وانحراف المرأة.

* لقد أفادت الدراسة أن ٦٠٪ من مفردات العينة المتزوجات كن تعانى من عدم الاستقرار الزواجي والخلافات المستمرة بينهن وبين أزواجهن الحاليين. ويعتبر انخفاض الدخل ووجود علاقات مع الجنس الآخر من أهم أسباب هذه الخلافات.

* اتضح من الدراسة أن هناك علاقة ملحوظة بين سفر الزوج خارج البلاد لفترات طويلة سواء للعمل أو غير ذلك وانحراف المرأة فلقد بلغت نسبة من سافر أزواجهن من مفردات العينة المتزوجات خارج الوطن ١٧.٧٪، وقد أبدى ٦٨.٢٪ منهن عدم الرضا عن سفر الزوج، ومن أهم أسباب ذلك عدم وفاء الزوج بالالتزامات المادية للأسرة، وحاجة الأولاد للرعاية، فضلا عن حاجتها لممارسة الحقوق الزوجية.

* تبين من الدراسة أن هناك علاقة بين إجرام المرأة وزواجها بأشخاص منحرفين، من مرتكبى السلوك الإجرامى، حيث بلغت نسبة من أوضحن ذلك منهن ٣٣,١٪، مما يعكس أن الزوج كان يلعب دوراً فى تحريض هؤلاء المجرمات أو تشجيعهن على احتراف السلوك الإجرامى.

٣- جريمة المرأة والحالة التعليمية:

أظهرت الدراسة أن هناك علاقة ملحوظة بين جريمة المرأة والحالة التعليمية، حيث تبين من المعالجة الإحصائية للبيانات ما يلى:-

* تعانى أكثر من نصف مفردات العينة من الأمية، وانخفاض المستوى التعليمى، حيث بلغت نسبة من أوضحن ذلك ٦٥,٧٪، فى حين أن اللاتى تحمل منهن مؤهل متوسط ١٧,٦٪ بينما من تحمل منهن مؤهل جامعى تمثل ١٦,٨٪.

هذا ومن الملاحظ ارتفاع نسبة الحاصلات على مؤهل جامعى فى الدراسة الراهنة مقارنة ببعض الدراسات السابقة. ولعل مرد ذلك أن المرأة خلال العقدين الأخيرين حصلت على الكثير من حقوقها على نطاق واسع، ومنها الحق فى التعليم، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتعلمات بشكل عام، ومما لا شك فيه أن الحالة التعليمية للمجرمات غالبا ما تكون إنعكاس للوضع السائد فى المجتمع.

* أسفرت الدراسة عن أن هناك علاقة بين الأسباب المسئولة عن أمية بعض مفردات العينة وانحرافهن والتى من أهمها إهمال الأسرة وسوء الحالة الاقتصادية، ولقد كان ذلك دافعا لهن للالتحاق بسوق العمل فى سن مبكر. فى حين اتضح أن ٣٨٪ من مفردات العينة

اللاتى تحملن مؤهل متوسط فأقل قد رسبن من ثلاث إلى أربع سنوات فأكثر خلال مراحل تعليمهن مما يعكس تخلفهن الدراسى وإرتباط ذلك بانحرافهن.

٤- جريمة المرأة والحالة العملية:

وفيما يتعلق بالعلاقة بين جريمة المرأة والحالة العملية قد تبين الآتى:-

* بلغت نسبة غير العاملات بين مفردات العينة ٥٣,٤٪، فى حين بلغت نسبة العاملات منهن ٤٦,٦٪، والواقع أن ارتفاع نسبة العاملات فى الدراسة الراهنة يرجع إلى التغيرات الاجتماعية التى شهدتها مكانة المرأة فى المجتمع المصرى المعاصر وحصولها على العديد من الحقوق - كالحق فى التعليم والخروج للعمل - والتى انعكست على كافة أوضاعها بشكل عام ومنها الوضع المهنى بشكل خاص.

* لقد أظهرت الدراسة أن من أهم الأسباب التى جعلت بعض مفردات العينة لا تلتحق بالعمل، رفض الزوج، وعدم توفر فرص العمل، فى حين اتضح أن أغلب مفردات العينة العاملات قد بدأن العمل فى سن مبكر وفى مهن هامشية لا تحقق سوى دخل بسيط. والواقع أن ذلك يرجع إلى انخفاض المستوى التعليمى لمعظمهن، وبالتالى عدم قدرتهن على الالتحاق بالمهن الفنية العليا التى تحقق دخلا مرتفعا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التكوين الاقتصادى للمجتمع المصرى بشكل عام يرتكز على الأنشطة الخدمية والتجارية، وهذه القطاعات فضلا عن أنها لا تحقق عائدا مجزيا، فإنها أيضا لا تسمح بتوفير فرص للعمل على نطاق واسع ولعل ذلك ما يفسر عجز بعض مفردات العينة اللاتى لا تعملن فى الحصول على فرص عمل.

* أفادت الدراسة أيضا أن ٢٩,٥٪ من المجرمات العاملات كن يعملن فى مهن أخرى قبل المهنة الحالية وأن من أهم الأسباب التى جعلتهن يتركن المهنة السابقة كثرة المشاكل مع أصحاب العمل وقلة الدخل من هذه المهنة.

٥- جريمة المرأة والأوضاع الاقتصادية:

تشير الدراسة الراهنة إلى أن هناك علاقة واضحة بدرجة كبيرة بين جريمة المرأة وسوء الأوضاع الاقتصادية. فباستقراء المعالجة الإحصائية للبيانات اتضح ما يلى:-

* أن ما يقرب من ٦٠٪ من مفردات العينة تعشن فى ظروف سكنية سيئة، فأغلب مساكنهن مؤجرة وتعانى من الضيق والتزاحم الشديد، فضلا عن افتقارها إلى المرافق والخدمات الصحية الضرورية.

* أظهرت الدراسة أن ما يقرب من ٦٥٪ من المجرمات تعانى أسرهن من انخفاض الدخل، وأن العمل المأجور يمثل مصدرا لدخل الأسرة لما يقرب من ٨٥٪ منهن، فى حين أن

١٥٪ فقط من أسرهن تستند فى مصادر دخلها إلى ملكية مشاريع تجارية وأراضى أو عقارات.

* أبدى ٦٢.١٪ منهن عدم كفاية دخل الأسرة لتلبية الاحتياجات الأساسية، ومن أهم أسباب ذلك ارتفاع الأسعار وضعف المرتبات ولعل ذلك يعكس مدى ارتباط انحراف المرأة بالأوضاع الاقتصادية السائدة فى المجتمع بشكل عام. فضعف البنية الاقتصادية للمجتمع المصرى نتيجة الخلل فى هيكلها الإنتاجى لصالح القطاعات غير الإنتاجية كالأنشطة الخدمية والتجارية، أدى إلى ارتفاع الاسعار وضعف الدخول ومن ثم أصبح الفرد فى المجتمع عاجزا عن تحقيق مطالبه الأساسية بالوسائل المشروعة مما يضطره إلى إشباعها بالوسائل غير المشروعة إذا كانت متاحة أمامه.

٦- جريمة المرأة ودرجة التحضر:

أظهرت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين جريمة المرأة ودرجة التحضر، حيث كلما زادت درجة التحضر ارتفعت معدلات جريمة المرأة، وباستقراء البيانات الإحصائية اتضح ما يلى:-

* تبين أن ما يقرب من ١٣.٧٪ من المجرمات مفردات العينة ريفيات، فى حين أن ٨٦.١٪ منهن من المجتمع الحضرى مما يعكس حقيقة هامة وهى أن إجرام المرأة ظاهرة حضرية أضف إلى ذلك أنه قد تبين أن أكثر جرائم المرأة ارتباطا بالمجتمع الحضرى تتمثل فى جرائم الآداب والسرقة والتزوير والزنا والمخدرات. وتفسير ذلك أن طبيعة المجتمع الحضرى تساعد على سهولة ارتكاب المرأة هذه النوعية من الجرائم وبمعدلات مرتفعة، حيث يتوفر فيه طابع الإبهام وتسوده العلاقات الثانوية، فضلا عن زيادة نمط السلوك الإستهلاكى وسيطرة مغريات الحياة على أسلوب المعيشة فى المجتمع الحضرى، أضف إلى ذلك أن مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية فى المدينة تتيح لها الاستقلالية والاختلاط والمشاركة فى كافة أنشطة الحياة على نطاق واسع وبالتالى الخضوع لكافة المؤثرات التى كان يتعرض لها الرجل ولا شك أن كل هذه الاعتبارات من شأنها أن تدفع المرأة إلى ارتكاب هذه النوعية من الجرائم فى المجتمع الحضرى عن المجتمع الريفى.

* أفادت الدراسة أن أكثر جرائم المرأة ارتباطا بالمجتمع الريفى تتمثل فى القتل والخطف والمخدرات حيث يساعد طابع العزلة نسبيا فى الريف وانخفاض المستوى التعليمى والأمية على انتشار هذا النمط من الجرائم.

* لقد أظهرت الدراسة أن أكثر العوامل التى تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة فى المجتمع الريفى تتمثل فى العوامل الأسرية ويرجع ذلك إلى صغر حجم القرية وسيطرة

صلات القرابة والمصاهرة على نمط العلاقات بين الأفراد، ومع انخفاض المستوى التعليمى وانتشار الأمية، قد تتصعد الخلافات والمشاكل لتتحول إلى جرائم.

فى حين أن المشاكل المادية وأصدقاء السوء تعتبر من أهم الأسباب التى تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة فى المجتمع الحضرى والعود إليها حيث تبين أن ما يقرب من ٢٥٪ من مفردات العينة من العائدات إلى الإجرام وأغلبهن من المجتمع الحضرى، والواقع أن ارتفاع الأسعار وزيادة نمط الاستهلاك فى المدينة فضلا عن عجز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فيها عن تلبية الإحتياجات الأساسية لسكانها، يجعل من المشاكل المادية أهم المتغيرات الاجتماعية التى تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة فى المجتمع الحضرى.

* ومما تجدر الإشارة إليه بعد عرضنا لأهم النتائج التى انتهت إليها المعالجات الإحصائية لإستجابات المبحوثات، أن هناك ارتباطاً بين جريمة المرأة والمتغيرات الاجتماعية، وأنه إذا كانت المرأة ترتكب الجريمة نتيجة ظروف أسرية أو زواجية أو مهنية أو اقتصادية سيئة فإنه يمكن القول بأن هذه الظروف الخاصة لا تنفصل عن طبيعة التكوين الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع، حيث أنها غالبا ما تكون انعكاسا له.

ثالثا: التحليل الكيفى لدراسة الحالة لأربع حالات من النزيلات عينة الدراسة:

إذا كانت النتائج السالفة التى أسفرت عنها الدراسة الراهنة، قد تم التوصل إليها من خلال اتباع أسلوب التحليل الكمى فى تفسير ظاهرة إجرام المرأة فى المجتمع المصرى، فإنه كان من المهم أيضاً الارتكان إلى التحليل الكيفى كمستوى آخر للتحليل من خلال دراسة تاريخ الحياة لأربع حالات من النزيلات وذلك لتقديم فهم أعمق للظاهرة فضلاً عن الإحاطة بكافة الظروف والعمليات التى يتم من خلالها انخراط المرأة فى دائرة الانحراف. والواقع أنه من خلال دراسة الحالات الأربع وتحليل ظروفها يمكن أن نستخلص العديد من الحقائق والنتائج التى تساهم بجانب المعالجات الإحصائية السالفة فى فهم الظاهرة وتفسيرها، والتى تتمثل فى الآتى:-

١- تنحدر الحالات الأربع من أسر تعانى من الفقر الشديد أو انخفاض المستوى الاقتصادى بشكل ملحوظ، ومن أبرز مؤشراته قلة الدخل وتواضع المسكن وهامشية مهن الحالات وكذلك مهن آبائهن وأزواجهن. ولعل هذه النتيجة تتسق مع نتائج المعالجات الإحصائية التى كشفت عن انخفاض المستوى الاقتصادى لأكثر من ٦٠٪ من النزيلات وأسرهن.

٢- تنحدر أغلب الحالات من أسر ذات مستوى تعليمى وثقافى متدن، ومن أبرز مؤشراته عدم حصول النزيلات وكذلك أغلب أفراد أسرهن على مؤهلات تعليمية تستحق

الذكر باستثناء حالة الدعارة باعتبارها جامعية، فضلاً عن تدهور نسق القيم لدى هذه الأسر وانتشار السلوكيات المنحرفة بين بعض أفرادها. والواقع أن هذا الوضع التعليمى والثقافى المتدنى بقدر ما كان نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية لهذه الأسر بقدر ما كان سبباً فى تكريس هذه الأوضاع واستمرارها، فضلاً عن أنه يجسد ما يسمى بثقافة الفقر.

٣- تنحدر الحالات الأربع من أسر متصدعة مادياً "الطلاق أو الهجر" أو معنويا "خلافات ومشاجرات مستمرة بين الوالدين"، أضف إلى ذلك أن أسر هذه الحالات غالباً ما تتبنى أساليب تربوية خاطئة كالتسلط كما هو فى حالة القتل، أو غياب الرقابة والإهمال فى الرعاية كما فى حالة الدعارة وحالة المخدرات. والواقع أن هذه النتيجة إذا كانت تتفق إلى حد كبير مع ما أسفرت عنه نتائج المعالجات الإحصائية فإنها فى نفس الوقت تؤكد على أهمية المتغيرات الاجتماعية فى انحراف المرأة.

٤- انتشار ممارسة السلوك الإجرامى فى أسر بعض الحالات. والواقع أن ذلك يشير إلى نقطة هامة وهى أن الأسرة قد لا يقتصر دورها فقط- نتيجة ظروفها السيئة- على دفع المرأة إلى الانحراف والجريمة، بل الأخطر من ذلك هو أن تكون الأسرة بذاتها هى المحرض على ارتكاب السلوك الإجرامى والتدريب على ممارستة وخاصة فى الجرائم الاحترافية كالسرقة والاتجار فى المخدرات حيث كان الأب والأخ والزوج من محترفى هذا النشاط الإجرامى.

٥- تتسم بعض الحالات بسمات وخصائص شخصية واجتماعية مهيأة للانحراف كالطموح الشديد الذى لا يتفق مع الواقع كما فى حالة الدعارة، أو وجود استعداد شخصى مبكر للانحراف كما فى حالة السرقة أو المعاناة من الفراغ العاطفى والجهل كما فى حالة القتل.

٦- يُعتبر إجرام المرأة ظاهرة حضرية فى المجتمع المصرى، وغالباً ما يتسم بطابع الاحتراف كما هو الحال فى حالات الدعارة والسرقة والمخدرات، فى حين أن إجرام المرأة فى الريف يغلب عليه طابع العنف حيث أن حالة القتل كانت تنحدر من المجتمع الريفى.

وفى نهاية هذا الطرح وفى ضوء الحقائق والنتائج التى كشف عنها التحليل الكيفى لهذه الحالات الأربع يمكن القول إن هناك علاقة قوية وواضحة بين إجرام المرأة والمتغيرات الاجتماعية كالتحضر وسوء الأوضاع الاقتصادية والثقافية والتعليمية، وكذلك تصدع الأسرة وتبنيها أساليب تربوية خاطئة... الخ.

المراجع العربية والأجنبية

كتب ومؤلفات ومقالات:

١- إبراهيم أبو الغار - محاضرات فى الجريمة والسلوك الانحرافى - مكتبة نهضة الشرق - جامعة القاهرة - ١٩٨٥ .

٢- أحمد خليفة - مقدمة فى دراسة السلوك الإجرامى - دار المعارف - القاهرة - ١٩٦٥ .

٣- أحمد زايد - علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨١ .

٤- أحمد على المجدوب- المرأة والجريمة - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٦ .

٥- دراسة لظاهرة الجريمة فى قرية طهواى - المجلة الجنائية القومية - المجلد السادس - العدد الثانى - القاهرة ١٩٧٣ .

٦- أحمد فهمى وآخرون - دراسة بيولوجية لمجموعة من البغايا مع مقارنتها بمجموعة ضابطة - المجلة الجنائية القومية - المجلد الثالث - العدد الأول - القاهرة - ١٩٦٠ .

٧- إيمان محمد إبراهيم - سيكولوجية فعل القتل - دراسة نفسية اجتماعية مقارنة لقتل الأزواج والزوجات - رسالة ماجستير غير منشورة - مكتبة كلية الآداب عين شمس - ١٩٨٩ .

٨- انتصار يونس - السلوك الإنسانى - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٨ .

٩- آن د. سميث - النساء فى السجن - ترجمة على حسن فهمى - المجلة الجنائية القومية - المجلد الثامن - العدد الأول - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة - ١٩٦٥ .

١٠- إيليا حريق - أزمة التحول الاشتراكى وانماء مصر - مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (١٥)، العدد الأول، الكويت ١٩٨٨ .

١١- بدر الدين على - الجريمة والمجتمع - دار الكاتب العربى للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٩ .

١٢- تماضر حسون، حسين الرفاعي - المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة - المركز العربى للدراسات الأمنية - الرياض - ١٩٨٧ .
١٣- جلال أمين - نحو تفسير جديد لأزمة الأقتصاد والمجتمع فى مصر - مكتبة مدبولى - القاهرة - ١٩٨٩ .
١٤- جيروم ج. مانيس - تحليل المشكلات الاجتماعية - ترجمة فتحى أبو العينين - مكتبة الحرية - جامعة عين شمس - ١٩٩٠ .
١٥- حمدى حسن طلبه - الجريمة فى المجتمع الحضرى - دراسة ميدانية للتعرف على السلوك المنحرف الناجم عن النمو الحضرى بمدينة الزقازيق - رسالة ماجستير غير منشورة - مودعة بمكتبة آداب الزقازيق - ١٩٨٥ .
١٦- خضر زكريا - عمل المرأة فى الوطن العربى، الواقع والآفاق - مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد ١٤- العدد الثالث- الكويت - ١٩٨٦ .
١٧- رمزية الغريب - العلاقات الإنسانية فى حياة الصغير ومشكلاته اليومية - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - بدون سنة نشر.
١٨- رمسيس بهنام - علم الإجرام - الجزء الثانى - علم الاجتماع الجنائى - منشأة المعارف - الإسكندرية - ١٩٦٦ .
١٩- رؤوف عبيد - أصول علم الإجرام والعقاب - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٧٧ .
٢٠- زيدان عبد الباقى - المرأة بين الدين والمجتمع - مكتبة نهضة مصر - القاهرة - ١٩٨١ .
٢١- زين العابدين سليم - الاتجاه البيولوجى فى تفسير الدعارة - المجلة الجنائية القومية - المجلد الثانى - العدد الأول - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة ١٩٥٩ .
٢٢- أثر اضطرابات الغدد الجنسية فى تكييف شخصية الإنسان وسلوكه - المجلة الجنائية القومية - المجلد التاسع - العدد الأول - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة - ١٩٦٦ .
٢٣- زينب شاهين - الإثنوميثودولوجيا - رؤية جديدة لدارسة المجتمع - مركز التنمية البشرية والمعلومات - القاهرة - ١٩٨٧ .
٢٤- سامية الخشاب - المرأة والجريمة - دراسة اجتماعية ميدانية - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٨٣ .

٢٥- سامية حسن الساعاتى - الجريمة والمجتمع - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٨٢ .
٢٦- جرائم النساء - المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب - الرياض - ١٩٨٦م.
٢٧- سامية محمد جابر - القانون والضوابط الاجتماعية - مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن فى المجتمع - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٨٢ .

٢٨- الانحراف والمجتمع - محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعى دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩٧ .
٢٩- شادية على قناوى - سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع المعاصر - دار قباء للطباعة والنشر - القاهرة ٢٠٠٠ .
٣٠- سعد الدين إبراهيم - علم الاجتماع الامريكى بين التواطؤ والثورة - محاضرة القيت بمركز التخطيط الفلسطينى - بيروت - ١٩٧ ٣.
٣١- سعد جلال - الأمراض النفسية والعقلية والانحرافات السلوكية - مكتبة المعارف الحديثة - الاسكندرية - ١٩٨٠ .
٣٢- سلوى توفيق بكير - مبادئ علم الإجرام والعقاب - مكتبة النصر - الزقازيق - ١٩٨٤ .
٣٣- سمير نعيم أحمد - النظرية فى علم الاجتماع - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٤م.
٣٤- الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى ومقالات فى المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعى - مكتبة سعيد رأفت - القاهرة - ١٩٨٩م.
٣٥- سيد عويس - ظاهرة النشل فى محيط النساء بمحافظة القاهرة - المجلة الجنائية القومية - المجلد الثامن - العدد الأول - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - ١٩٦٥ .
٣٦- صلاح الدين منسى - محاضرات فى السلوك الإجرامى - مذكرة غير منشورة - كلية آداب الزقازيق - ١٩٨٤ .
٣٧- الانفتاح الاقتصادى والجريمة فى مصر - دراسة سوسيولوجية لعلاقة التغيرات الاقتصادية بالسلوك الإجرامى - دار النهضة العربية - القاهرة -١٩٨٩ .
٣٨- صلاح عبد المتعال - التغير الاجتماعى والجريمة فى المجتمعات العربية - مكتبة وهبة - القاهرة - ١٩٨٩ .

٣٩- عبد الباسط محمد حسن - أصول البحث الاجتماعى - مكتبة وهبة - القاهرة - ١٩٧٩ .

٤٠- عبد العزيز القوصى - أسس الصحة النفسية - مكتبة النهضة - القاهرة - ١٩٦٢ .

٤١- عبد المنعم الحفنى - موسوعة علم النفس والتحليل النفسى - مكتبة مدبولى - القاهرة - ١٩٧٥ .

٤٢- عبد الوهاب ابراهيم - معوقات التنمية فى العالم الثالث مع دراسة للحالة المصرية - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٥ .

٤٣- فاروق محمد صادق - سيكولوجية التخلف العقلى - المطابع الأهلية للاوفست - الرياض - ١٩٧٦ .

٤٤- فهد ثاقب الثاقب - المرأة والجريمة - اتجاهات حديثة فى علم الإجرام - مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد الرابع عشر - العدد الأول - جامعة الكويت - ١٩٨٦ .

٤٥- فوزية عبد الستار - مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٢ .

٤٦- كاميليا عبد الفتاح - سيكولوجية المرأة العاملة - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٤ .

٤٧- ماريا ماركوس - المرأة والعمل بين المناهج المختلفة- ترجمة سهير القلماوى - مجلة العلم والمجتمع - العدد الأول - مركز مطبوعات اليونسكو - القاهرة - ١٩٧١ .

٤٨- مأمون محمد سلامة - أصول علم الإجرام والعقاب - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٧٩ .

٤٩- مايسة أحمد النيال - زملة أعراض الحيض وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية والتغيرات النفسحركية والإدراكية - مجلة علم النفس - العدد التاسع - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٩ .

٥٠- مجدى محمود - حمدى مكاوى - خصائص مرتكبى السلوك الإجرامى - دراسة سيكوبيولوجية - مجلة علم النفس - العدد التاسع- الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٩ .

٥١- محمد عارف - الجريمة فى المجتمع نقد منهجى لتفسير السلوك الإجرامى - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٨١ .

٥٢- المجتمع بنظرة وظيفية - الكتاب الأول - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٨٢ .

٥٣- طريق الانحراف - بحث ميدانى عن احتراف البغاء - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٨٦ .
٥٤- محمد على محمد - علم الاجتماع والمنهج العلمى - دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية - ١٩٨٦ .
٥٥- محمود السيد ابو النيل - علم النفس الاجتماعى - دراسات عربية وعالمية - الجزء الثانى - مطابع دار الشعب - القاهرة - ١٩٨٤ .
٥٦- الإحصاء النفسى والاجتماعى - مطابع دار الشعب - القاهرة - ١٩٧٨ .
٥٧- محمود نجيب حسنى - دروس فى علم الإجرام وعلم العقاب - دار النهضة العربية - القاهرة - بدون سنة نشر.
٥٨- محيى الدين أحمد - دراسة فى شخصية المرأة المصرية - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٣ .
٥٩- مصطفى عبد المجيد كاره - مقدمة فى الانحراف الاجتماعى - معهد الإنماء العربى - بيروت - ١٩٨٥ .
٦٠- ناهد رمزى - سيكولوجية المرأة - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٣ .
٦١- ناهد صالح - العود إلى الإجرام عند المرأة - رسالة ماجستير غير منشورة - مودعة بمكتبة كلية آداب القاهرة - ١٩٦٥ .
٦٢- نوال السعداوى - المرأة والصراع النفسى - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٧ .
٦٣- المرأة والجنس - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - بدون سنة نشر.
٦٤- نيكتين - أسس الاقتصاد السياسى - ترجمة إلياس شاهين - دار التقدم - موسكو - ١٩٨٤ .
٦٥- يسر أنور على، آمال عثمان - أصول علم الإجرام - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٢ .
٦٦- يورى بوبوف - دراسات فى الاقتصاد السياسى - ترجمة اسكندر ياسين - دار التقدم - موسكو - ١٩٨٤ .

دراسات قامت بها هيئات علمية:

* النزيلات المحكوم عليهن بسجون الإقليم المصرى - المجلة الجنائية القومية - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة - ١٩٥٩ .

* البغاء فى القاهرة – مسح اجتماعى – دراسة اكلينيكية – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة – ١٩٦١ .

الاحصـــاءات:-

* جمهورية مصر العربية – وزارة الداخلية – تقارير الأمن العام – للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٨٨-.

* وزارة العدل – تقرير الإحصاء القضائى السنوى للسنوات من ١٩٧٠ – ١٩٨٢ .

FOREIGNER REFERENCE BOOKS:-

1- CAROL SMART, WOMEN, CRIME & CRIMINOLOGY, REULED. KEGAN PAUL, LONDON, 1977.
2- CHARLES K. MILLER & OTHERS, A COPARISON OF REASOING SKILLS & MORAL JUDGMENT IN DELINQUENT RETADED & NORMAL A DOLESCENT GIRLS, IN JOURNAL OF PSYCHOLOGY, TEMPLE UNIVERSITY PRESS, PENSYLVANIA, 1974.
3- CLARICE FEINMAN, WOMEN IN THE CRIMINAL JUSTICE SYSTEM, PRAGER SPECIAL STUDIES, N.Y., 1980.
4- CLYDE B. VEDER & OTHERS, CRIMINOLOGY, HENRY HOLT COMPANY, INC, N.Y., 1953.
5- EDWARD SAGARIN, TABOOS IN CRIMINOLOGY, SAGE PUBLICATIONS, LONDON, 1980.
6- EDWIN M. LEMERT, SOCIAL PATHOLOGY, AN SYSTEMATIC APPROACH TO THE THEORY OF SOCIOPATHIC BEHAVIOR, MACGRAW HILL, NEW YORK, 1951.
7- EMILE DURKEIM THE DIVISON OF LABOUR IN SOCIETY, THE FREE PRESS, CLENCOE, 1954.
8- FREDA ADLER, SISTERS IN CRIME, MCGRAW HILL BOOK COMPANY, NEW YORK, 1976.
9- GISELA KONOPKA, THE ADOLESCENT GIRL IN CONFLICT, PRENTICE-HALL, INC, NEW JERSEY, 1966.
10- HAMISH S. MURISON & JOHN PLEA, HOUSING IN THIRD WORLD, THE MACMILLAN PRESS, PTD, LONDON, 1979.
11- HERBERT A. BLOCH & GILBERTGEIS-MAN, CRIME & SOCIETY, RANDOM HOUSE, NEW YORK, 1970.
12- HERSCHEL PRINS, CRIMINAL BEHAVIOUR, TAVISTOCK PUBLICATIONS, LONDON, 1982.
13- H. PAUL CHALFANT & BRENT S. ROPER, SOCIAL & BEHAVIORAL ASPECTS OF FEMALE ALCOHOLISM, GREEN WOODS PRESS, LONDON, 1980.
14- J.P. SCOTT, ON GENETICS & CRIMINAL BEHAVIOR IMSOCIAL BIOLOGY, PUBLISHED BY THE SOCIETY FOR THE STUDY OF SOCIAL BOILOGY, VOL 89, N.Y., 1987.
15- JOHN COWIE & OTHERS, DELINQUENCY IN GIRLS, HEINEMANN, LONDON, 1968.
16- LEE H. BOWKER, WOMEN, CRIME & CRIMINAL JUSTICE SYSTEM, LEXINGTON BOOKS, TORONTO, 1978.
17- MABEL A. ELLIOT, CRIME IN MODERN SOCIETY, HARPER BROTHERS PUBLI SHERS, N.Y., 1952.
18- M.L. BARRON, THE JUVENILE IN DELINQUENT SOCIETY, ALFRED K.

KNOPH, N.Y., 1954.
19- MARTIN HASKELL AND LEWIS YABLONSKY, CRIMINOLOGY, CRIME AND CRIMINALITY, HOUGHTON MIFFIN, BOSTON, 1983,
20- ROBERT O. KEEL, ETHNOMETHODOLOGICAL ONRINE AND DEIVANCE, UNIVERSITY OF MISSOURI PRESS, STLOUIS, 1999.
21- RICHARD QUINNEY & JOHN WILDEMAN, THE PROBLEM OF CRIME, HARPER X ROW, PUBLISHERS, NEW YORK, 1977.
22- RICHARD QUINNEY, CLASS STATE & CRIME, DAVID MCKAY COMPANY INC, N.Y., 1977.
23- RITA JAMES SIMON, WOMEN & CRIME, LEXINGTON BOOKS, LONDON, 1975.
24- RITA JAMES SIMON, WOMEN & CRIME, IN AMERICAN JOURNAL OF SOCIOLOGY, VOL 83, CHICAGO, 1977.
25- ROBERT MERTON, SOCIAL THEORY & SOCIAL STRUCTRE, FREE PRESS, GLENCOE, 1967.
26- ROBERT MERTON & ROBERT NISBET, CONTEMPORARY SOCIAL PROBLEMS, HARCOURT PRACE JOVANOVICH, INC, N.Y., 1976.
27- SUSAN K. DATESMAN & FRANK R. SCARPITTI, WOMEN, CRIME & JUSTICE, OXFORD UNIVERSITY PRESS, N. Y., 1980.
28- WALTER C. RECKLESS, THE CRIME PROBLEM, APPLETON, CENTURY - CAROFTS, INC, N. Y., 1961.
29- W. C. LIFFORD, AN INTERODUCTION TO AFRICAN CRIMINOLOGY, OXFORD UNIVERSITY PRESS, LONDON, 1974.

الهوامش

(١) سلوى توفيق بكير: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مكتبة النصر، الزقازيق، ١٩٨٤، صـ٣.

(٢) فهد ثاقب الثاقب. المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة فى علم الإجرام، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، جامعة الكويت، ١٩٨٦، صـ٣٩.

(٣) أحمد على المجدوب. المرأة والجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، صـ٣.

(4) Carol Smart, Women Crime & Criminology, Ruled Kegan Paul, London.1977,pp.2-3

(٥) فهد ثاقب الثاقب: المرأة والجريمة، مرجع سابق، ص صـ١٣٩-١٤٠.

(٦) أحمد على المجدوب: المرأة والجريمة، مرجع سابق، صـ٤.

(7) Lee H. Bowker, Women, Crime & Criminal System Lexington, Books, Toronto, 1978 p. 50.

(٨) فهد ثاقب الثاقب. المرجع السابق، صـ١٤٠.

(٩) أحمد على المجدوب: المرجع السابق، صـ٥.

(١٠) صلاح الدين منسى: محاضرات فى السلوك الإجرامى - مذكرة غير منشور، كلية آداب الزقازيق، ١٩٨٤، صـ٣٣.

(١١) إبراهيم أبو الغار: محاضرات فى الجريمة والسلوك الانحرافى، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص صـ٦٥-٦٦.

(١٢) جيروم ج. مانيس: تحليل المشكلات الاجتماعية، ترجمة فتحى أبو العينين، مكتبة الحرية، جامعة عين شمس، ١٩٩٠، صـ٢٢٧.

(١٣) مصطفى عبد المجيد كاره: مقدمة فى الانحراف الاجتماعى، معهد الإنماء العربى، بيروت، ١٩٨٥، صـ٩٠.

(١٤) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٢٩.

(١٥) سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ١٦١ ـ ١٦٢.

(١٦) سلوى توفيق بكير، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(١٧) سامية حسن الساعاتى، الجريمة والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٦.

(١٨) صلاح الدين منسى، الانفتاح الاقتصادى والجريمة فى مصر، دراسة سوسيولوجية لعلاقة التغيرات الاقتصادية بالسلوك الإجرامى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ص ٨٤ ـ ٨٥.

(١٩) بدر الدين على، الجريمة والمجتمع، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٩، ص ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٢٠) انظر. Herbert A. Blochand and Gilbert Getsman, Crime and Society, Random House, New York, 1970, p. 2.

(٢١) يسر أنور على و أمال عثمان، أصول علم الإجرام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢.

(٢٢) انظر: Richard Quinney & John Wildeman, The Problem of Crime, Harper & Row Publishers, New York, 1977, p. 4.

(٢٣) مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة فى الإغراق الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٢٤ ـ ٢٦.

(٢٤) انـظـر: Herchel Prins, Criminal Behaviour, Tavistock Publications, London, 1982, p. 3.

(٢٥) سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية السلوك الإجرامى، مكتبة الحرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١٠.

(٢٦) مأمون محمد سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٦٠.

(٢٧) سمير أحمد نعيم، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى، مرجع سابق، ص ١١.

(٢٨) تماضر حسون، حسين الرفاعى- المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة – المركز القومى للدراسات الأمنية الرياض – ١٩٨٧–ص ٢٧.

(٢٩) سمير نعيم أحمد – الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى – مرجع سابق – ص٧٠.

(٣٠) محمد عارف – الجريمة فى المجتمع – نقد منهجى لتفسير السلوك الإجرامى – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ١٩٨١ المقدمة – ص و.

(٣١) سمير نعيم أحمد – المرجع السابق – ص١٥٧.

(٣١) محمد عارف – المجتمع بنظرة وظيفية، الكتاب الأول، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة، ١٩٨٢ ص٥٣.

(٣٢) سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص١٩٥.

(٣٣) محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، الموجع سابق، ص ص٩–١٠.

(34) W.C. LIFFORD, AN INTRODUCTION TO AFRTCAN CRIMINOLOGY, OXFORD UNIVERSITY PRESS, LONDON. 1974- P.6

(٣٥) محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، مرجع سابق، ص ص ٤١–٤٢.

(٣٦) مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة فى الانحراف الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٧٤–٧٥.

(٣٧) سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن فى المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٣، ص ٣٩٥.

(٣٨) مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة فى الانحراف الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

(٣٩) محمد عارف، الجريمة فى المجتمع، مرجع سابق، ص ٤٤٢.

(40) EMILE DURKEIM, THE DIVISION OF LABOUR IN SOCIETY, THE FREE PRESS GLENCOE, 1954-P . 370.

(٤١) سامية محمد جابر- القانون والضوابط الاجتماعية – مرجع سابق – ص ٣٩٦.

(٤٢) محمد عارف- الجريمة فى المجتمع- مرجع سابق- ص ص ٤٤٣– ٤٤٦.

(43) ROBERT MERTON. SOCIAL THEORY & SOCIAL STRUCTURE, FREE PRESS GLENCOE, 1967. P. 131.

(٤٤) محمد عارف – المجتمع بنظرة وظيفية – الكتاب الأول – مرجع سابق – ص ص ٢٨٠-٢٨١.
(٤٥) سامية محمد جابر – القانون والضوابط الاجتماعية – مرجع سابق، ص ص ٢٩٨-٢٩٩.
(٤٦) يسر أنور على، أمال عبد الرحيم عثمان – أصول علم الإجرام – مرجع سابق – ص١٨٢.
(٤٧) محمود السيد أبو النيل – علم النفس الاجتماعى – دراسات عربية – الجزء الثانى – مطابع دار الشعب – القاهرة – ١٩٨٤–ص٢٢.
(٤٨) رؤوف عبيد – أصول علم الإجرام والعقاب – دار الفكر العربى – القاهرة – ١٩٧٧ – ص ١٩٦.
(٤٩) محمد عارف – الجريمة فى المجتمع – مرجع سابق – ص٤٥٧.
(٥٠) سمير نعيم أحمد – الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى – مرجع سابق – ص ص ٢١٥-٢١٧.
(٥١) مصطفى عبد المجيد كاره – مقدمة فى الانحراف الاجتماعى – مرجع سابق – ص٧٦.
(٥٢) سمير نعيم أحمد – الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى – مرجع سابق – ص٢٢٧.
(٥٣) نبكتين – اسس الاقتصاد السياسى – ترجمة إلياس شاهين–دار التقدم موسكو–١٩٨٤ – ص٨.
(٥٤) سمير نعيم – النظرية فى علم الاجتماع – مرجع سابق ص١٥٧.
(٥٥) بورى بوبوف – دراسات فى الاقتصاد السياسى، ترجمة اسكندر ياسين – دار التقدم موسكو ١٩٨٤ – ص٥٢.
(٥٦) سمير نعيم – النظرية فى علم الاجتماع – مرجع سابق ص١٥٩.
(57) RICHARD QUINNEY, CLASS STATE & CRIME, DAVID MCKAY COMPANY INC. N. Y.- 1977 P.P. 13-23.
(٥٨) نبكتين – أسس الاقتصاد السياسى – مرجع سابق – ص٨٤.
(٥٩) ابراهيم أبو الغار – محاضرات فى الجريمة والسلوك الانحرافى – مرجع سابق – ص ص ٦٦-٦٧.
(60) ROBERT MERTON & ROBERT NISBET, CONTEMPORARY SOCIAL PROBLEMS, HARCOURT PRACE JOVANOVICH, INC. N. Y - 1976 - P. 222.
(٦١) محمد عارف – الجريمة فى المجتمع – مرجع سابق – ص١٠٠.
(٦٢) سامية حسن الساعاتى – الجريمة والمجتمع – مرجع سابق ص ١١٦-١١٧.
(٦٣) مصطفى عبد المجيد كاره – مقدمة فى الانحراف الاجتماعى– مرجع سابق – ص ٧٩-٨٠.
(٦٤) مصطفى عبد المجيد كاره: مقدمة فى الانحراف الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٢١٥-٢٢١.
(٦٥) سامية محمد جابر: الانحراف والمجتمع، محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص١٧٣
(٦٦) المرجع السابق: ص١٧٥
(67) Edwiin M. Lemert, Social pathology, A systematic Approach to the theory of sociopathic behavior, macgraw Hill, New York, 1951, pp219-221.
(68) Martin Haskell and Lewis Yablonsky: Crime and Criminality, Houghton,

Miffin, Boston, 1983, pp. 513-515.

(٦٩) شادية على قناوى: سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع المعاصر، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص صـ٨١-٨٥.

(٧٠) سامية محمد جابر: الانحراف والمجتمع، مرجع سابق، ص ١٨٩-١٩٠.

(٧١) شادية على قناوى: سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٩٤-٩٥.

(72) Robert O. Keel, Ethnomethodological on crime and deivance, university of missouri press St. Louis, 1999, pp. 34-37.

(٧٣) زينب شاهين: الاثنومثيودولوجيا، رؤية جديدة لدراسة المجتمع، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، ١٩٨٧، ص صـ٨٨-٨٩.

(٧٤) المرجع السابق. صـ١١٣.

(75) Robert O. Keel, Opcit, pp. 39-40.

(٧٦) زينب شاهين: مرجع سابق، ص صـ١١٦-١١٨.

(٧٧) سمير نعيم - النظرية فى علم الاجتماع -مرجع سابق- ص٢٥١.

(٧٨) مصطفى عبد المجيد كاره - مقدمة فى الانحراف الاجتماعى - مرجع سابق - ص٨٧.

(٧٩) سعد الدين ابراهيم - علم الاجتماع الأمريكى بين التواطؤ والثورة - محاضرة القيت بمركز التخطيط الفلسطينى - بيروت ١٩٧٢- ص٣٢.

(٨٠) سمير نعيم - النظرية فى علم الاجتماع - مرجع سابق - ص٢٥٢.

(٨١) سعد الدين ابراهيم - المرجع لسابق - ص٣٢.

(82) CAROL SMART, WOMEN, CRIME & CRIMINOLGY, OP- CIT P. 74.

(٨٣) محمد على محمد - علم الاجتماع والمنهج العلمى - دار المعرفة الجامعية - الأسكندرية١٩٨٦ - ص٧٧.

(٨٤) محيى الدين أحمد - دراسات فى شخصية المرأة المصرية - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٢- ص١.

(85) LEE H. BOWKER, WOMEN, CRIME & CRIMINAL JUSTICE SYSTEM, OP CIT, P. 25

(86) CLARICE FEIMMAN, WOMEN IN THE CRIMINAL JUSTICE SYSTEM, PRAEGER SPECIAL STUDIES, N.Y. 1980 PP. 2-5

(87) LEE H. BOWKER, OP CIT P. 25.

(88) SUSAN K. DATESMAN & FRANK R. SCARPITTI, WOMEN, CRIME & JUSTICE, OXFORD UNIVERSITY PRESS, N.Y. 1980, P. 75.

(٨٩) أحمد على المحبوب - المرأة والجريمة - مرجع سابق ص١٣.

(90) LEE H. BOWKER, OP CIT P. 26.

(٩١) سلوى توفيق بكير - مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب - مرجع سابق - ص١٢٤.

(٩٢) محمد عارف - الجريمة فى المجتمع - مرجع سابق - ص ص ٨٩-٩٠.

(٩٣) زين العابدين سليم – الاتجاه البيولوجى فى تفسير الدعارة – المجلة الجنائية القومية – المجلد الثانى – العدد الأول – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ١٩٥٩ – ص٩٧.

(٩٤) محمد عارف – الجريمة فى المجتمع–المرجع السابق – ص١٢٥.

(95) LEE H. BOWRKER, WOMEN CRIME & CRIMINAL JUSTICE SYSTEM, OP CIT, P. 28.

(96) CAROL SMART, WOMEN CRIME & CRIMINOLGY, OP CIT, P. 31

(97)LEE H. BOWKER, WOMEN CRIME & CRIMINAL JUSTICE ,OP CIT, P. 30.

(98)CAROL SMART, OPCIT, P. 31.

(99) LEE H. BOWKER, OP CIT PP. 33-34.

(100)IBID, PP. 31 - 32.

(101)CAROL SMART OP CIT, P. 36.

(١٠٢) محمد عارف – الجريمة فى المجتمع – مرجع سابق ص١٢٦.

(١٠٣) فهد ثاقب الثاقب – المرأة والجريمة مرجع سابق ص١٥٨.

(104) CAROL SMART, OPCIT, P.55.

(١٠٥) محمد عارف – الجريمة والمجتمع مرجع سابق – ص١٤٧.

(١٠٦) أحمد المجذوب – المرأة والجريمة مرجع سابق – ص٦٨.

(١٠٧) مايسة أحمد النيال – جملة اعراض الحيض وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية والتغيرات النفسحركية والإدراكية – مجة علم النفس – العدد التاسع – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٨٩ – ص١٣٠.

(108) SUSAN K. DATESMAN. & FRANK R. SCARPITTE , WOMEN, CRIME & JUSTICE, OP CIT, P. 66

(١٠٩) محمد عارف – الجريمة فى المجتمع– مرجع سابق–ص ١٤٦.

(١١٠) زين العابدين محمد سليم– أثر اضطرابات الغدد الجسمية فى تكييف شخصية الإنسان وسلوكه– المجلة الجنائية القومية – المجلد التاسع– العدد الأول– المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية– القاهرة ١٩٦٦ –ص ١٣٣.

(١١١) زين العابدين سليم– الاتجاه البيولوجى فى تفسير الدعارة مرجع سابق – ص ١٠٠.

(١١٢) أحمد فهمى وآخرون – دراسة بيولوجية لمجموعة من البغايا مع مقارنتها بمجموعة ضابطة – المجلة الجنائية القومية المجلد الثالث – العدد الأول– القاهرة ١٩٦٠ ص ص ١٣–١٦.

(١١٣) سعد جلال – الأمراض النفسية والعقلية والانحرافات السلوكية – مكتبة المعارف الحديثة– الإسكندرية –١٩٨٠ ص٤١٩.

(١١٤) محمد عارف – الجريمة فى المجتمع – مرجع سابق ص ص١٥٠–١٥١.

(115) JOHN COWIE & OTHERS, DELINQUENCY IN GIRLS, HEJNEMAN

LONDON, 1968,PP. 3-4.

(١١٦) محمد عارف – الجريمة في المجتمع – مرجع سابق – ص١٧٢.

(١١٧) مجدى محمود – حمدى مكاوى – خصائص مرتكبى السلوك الإجرامى – دراسة سيكولوجية – مجلة علم النفس – العدد التاسع، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٨٩–ص١٩.

(118) J.P. SCORR ON GENETICS & CRIMINAL, BEHAVIOR, IN SOCIAL BIOLOGY, PUBLISHED, BY THE SOCIETY FOR THE STUDY OF SOCI BIOLOGY, VOL 34, N.Y. 1987 -P. 267.

(١١٩) زيدان عبد الباقى – المرأة بين الدين والمجتمع – ص٤٨٦.

(120) CAROL SMART, WOMEN, CRIME & CRIMINOLOGY, OPCIT P.57.

(121) IBID, PP. 58-59.

(١٢٢) ناهد رمزى – سيكولوجية المرأة – دار النهضة العربية –القاهرة –١٩٨٣ – ص ص ٣٥–٣٦.

(123) CAROL SMART, OP CIT, P. 33.

(124) LEE H. BOWKER, OP CIT, P. 32.

(125) CAROL SMART, OP CIT, P. 34.

(١٢٦) فاروق محمد صادق – سيكولوجية التخلف العقلى – المطابع الأهلية للأوفست – الرياض – ١٩٧٦ – ص ص ١٩–٢٠.

(١٢٧) يسرا نور على، آمال عثمان – أصول علم الإجرام – مرجع سابق – ص ص ١٤٠–١٤١.

(١٢٨) آن د. سميث – النساء فى السجن – ترجمة على حسن فهمى – المجلة الجنائية القومية – المجلد الثامن، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة ١٩٦٥ ص ١٣٦.

(129) MANUEL LOPEZ, REY, CRIME AN ANALYTICAL APPRAISAL ROUTLEDGEX KEGAM PAUL, LONDON, 1970 P. 205.

(١٣٠) زين العابدين سليم – الاتجاه البيولوجى فى تفسير الدعارة مرجع سابق –ص١٠٢.

(131) CHARLES K. KILLER & OTHERS, A COMPARISON OF REASOING SKILLS & MORAL JUDGMENT IN DELINOUENT RETADED & NOR-MAL A DOLESCENTGIRLS, IN JOURNAL OF PSYCHOLOGY. TEM-PLE UNIVERSITY PRESS, PENSYLVANIA, 1974 P. 67.

(132) MANUEL LOPEZ - REY, CRIME & ANALYTICAL APPRAISAL ROUTLDG X KEGAN PAUL, LONDON, 1920, P, 205.

(١٣٣) محمد عارف – الجريمة فى المجتمع – مرجع سابق ص٢٥١.

(١٣٤) المرجع السابق – ص٢٦٢.

(١٣٥) محمد عارف – الجريمة فى المجتمع – مرجع سابق – ص١٩٩.

(١٣٦) أحمد المجدوب – المرأة والجريمة – مرجع سابق – ص ص ١٠٢–١٠٣.

(137) SUSAN K. DATESMAN & FRANK R. SCARPITTI, WOMEN,

CRIME & JUSTICE, OP CIT, P. 87.
(138) RITA JAMES SIMON, WOMEN & CRIME, LEXINGTON BOOKS, LONDON, 1975 P.4.
(139) كاميليا عبد الفتاح – سيكولوجية المرأة العاملة – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٨٤–ص٢٢.
(140) SUSAN K. DATESMAN & FRANK R. SCARPITTI, OP CIT, P. 88.
(141)RIRA JAMES SIMON, WOMEN & CRIME, OP CIT, P. 3.
(142)IBID, P. 4
(١٤٣) نوال السعداوى – المرأة والصراع النفسى – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ١٩٧٧ – ص٥٠.
(144) RITA JAMES SIMON, OP CIT, P. 5.
(145)SUSAN K. DATESMAN & FRANK R. SCARPITTI, OP CIT, P.4.
(١٤٦) أحمد المجنوب – المرأة والجريمة – مرجع سابق – ص١٠٥.
(١٤٧) محمد عارف – طريق الانحراف – بحث ميدانى عن احتراف البغاء – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ١٩٨٦ – ص٣٢.
(١٤٨) إيمان إبراهيم – سيكولوجية فعل القتل – دراسة نفسية اجتماعية مقارنة لقتل الأزواج والزوجات – رسالة ماجستير غير منشورة – مودعة بمكتبة كلية آداب عين شمس – ١٩٨٩ ص ٣٦٢ – ٣٦٤ .
(١٤٩) محمد عارف – طريق الانحراف – مرجع سابق – ص٣٤.
(١٥٠) نوال السعداوى – المرأة والجنس – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت –بدون سنة نشر – ص٥١.
(١٥١) أحمد على المحدوب – المرأة والجريمة – مرجع سابق – ص٨٠–٨١.
(١٥٢) محمد عارف – الجريمة فى المجتمع – مرجع سابق – ص١٩٠.
(١٥٣) فهد ثاقب الثاقب – المرأة والجريمة – مرجع سابق ص١٥٨.
(١٥٤) انتصار يونس – السلوك الإنسانى – دار المعارف – القاهرة –١٩٧٨ – ص٨٢.
(١٥٥) أحمد محمد خليفة – مقدمة فى دراسة السلوك الإجرامى – دار المعارف – القاهرة – ١٩٦٥ – ص١٠٩.
(١٥٦) صلاح الدين منسى – الإنفتاح الاقتصادى والجريمة فى مصر – مرجع سابق – ص٨٦.
(١٥٧) أحمد محمد خليفة – المرجع السابق – ص١١١.
(١٥٨) محمود السيد أبو النيل – مجلة علم النفس الاجتماعى – دراسات عربية وعالمية – الجزء الثانى – مرجع سابق – ص٣٥.
(١٥٩) محمد عارف– طريق الانحراف– مرجع سابق– ص ٢٦.
(١٦٠) رمزية الغريب– العلاقات الانسانية فى حياة الصغير ومشكلاته اليومية –مكتبة الأنجلو مصرية – القاهرة –بدون تاريخ نشر– ص ٥٤.
(١٦١) عبد العزيز القوصى– أسس الصحة النفسية– مكتبة النهضة، القاهرة–١٩٦٢ –ص ١٩٧.
(١٦٢) محمد عارف–طريق الانحراف– مرجع سابق–ص ص٢٥–٢٦.

(١٦٣) المرجع السابق ص ٢٧.

(١٦٤) صلاح الدين منسى – الإنفتاح الاقتصادى والجريمة فى مصر – مرجع سابق – ص٩٤.

(165) RITA JAMES SIMON, WOMEN & CRIME, OP CIT, P. 6.

(166)JOHN COWIE & OTHERS, DELINQUENCY IN GIRLS, OP CIT, PP. 5-7

(١٦٧) أحمد خليفة – مقدمة فى دراسة السلوك الإجرامى – مرجع سابق – ص١٢٤.

(١٦٨) ناهد صالح – العود إلى الإجرام عند المرأة – رسالة ماجستير غير منشورة مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة القاهرة – ١٩٦٥ – ص ص ١٩١-١٩٤.

(١٦٩) أحمد المجدوب – دراسة لظاهرة الجريمة فى قرية طهواى – المجلة الجنائية القومية – المجلد السادس عشر – العدد الثانى – القاهرة – ١٩٧٣ – ص١٩٧.

(170) JOHN COWIE & OTHERS, OP CIT, PP. 3-4.

(١٧١) أحمد خليفة – مقدمة فى دراسة السلوك الإجرامى – مرجع سابق – ص١٢٤.

(١٧٢) ناهد حسين صالح – العود إلى الإجرام عند المرأة – مرجع سابق – ص١٧١.

(173) SUSAN K. DATESMAN & FRANK R. SCARPTTI, WOMEN, CRIME & JUSTICE OP CIT, P. 68.

(١٧٤) سمير نعيم أحمد – الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى – مرجع سابق – ص١٩٧.

(175) M.L. BARRON. THE JUVENILE IN DELINQUENT SOCIETY, ALFRED K. KNOPH, N.Y. 1954, P. 37.

(176)JOHN COWIE & OTHERS , DELNQUENCY IN GRILS, OP CIT, P. 11

(١٧٧) ناهد صالح– العود إلى الاجرام عند المرأة – مرجع سابق ص ص ١٧١-١٧٢.

(١٧٨) سمير نعيم أحمد– الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى – مرجع سابق –ص ١٩٨.

(179) H . PAUL CHALFANT & BRENT S. ROPER, SOCIAL & BEHAVIORAL ASPECTS OF FEMALE ALCOHOLISM, GREEN WOOD PRSESS, LONDON 1980 , P. 49

(180)JOHN COWIE & OTHERS, DELINQUENCY IN GIRLS, OP CIT, P. 1.

(١٨١) سمير تعيم أحمد– المرجع السابق– ص ١٩٩.

(١٨٢) عبد المنعم الحفنى – موسوعة علم النفسى والتحليل النفسى، مكتبة مدبولى – القاهرة – ١٩٧٥ – ص٤٢٥– ٤٢٦.

(١٨٣) محمود نجيب حسنى – دروس فى علم الإجرام وعلم العقاب– دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٢ – ص ٢٠٧ –٢٠٩.

(١٨٤) أحمد على والمحدوب – المرأة والجريمة – مرجع سابق ص ٢٠٩

(١٨٥) أيمان محمود– سيكولوجية فعل القتل – مرجع سابق –ص ٣٦٠

(١٨٦) ناهد صالح – العود إلى الاجرام عند المرأة – ص ٢١٥

(١٨٧) آن د. سميث – النساء فى السجن – مرجع سابق– ص ١٢٧.

(188) JOHN COWIE & OTHERS, DELINQUENCY IN GIRLS, OP CIT, P. 14.

(١٨٩) أحمد المجدوب – المرأة والجريمة – مرجع سابق – ص١٧٨.

(١٩٠) محمود نجيب حسنى – مرجع سابق – ص٢٠٩.

(191) LEE H. BOWKER, WOMEN, CRIME & THE CRIMINAL JUSTICE SYSTEM, OP CIT, P. 33.

(١٩٢) ناهد صالح – العود إلى الإجرام عند المرأة – مرجع سابق ص٢١٥.

(١٩٣) أحمد المجدوب – المرأة والجريمة – مرجع سابق – ص – ١٧٧–١٧٨.

(١٩٤) محمود نجيب حسنى – دروس فى علم الإجرام وعلم العقاب – مرجع سابق – ص ٢١٢.

(١٩٥) صلاح الدين منسى – الإنفتاح الاقتصادى والجريمة فى مصر – مرجع سابق – ص١٤٤.

(196) MABEL, A. ELLIOT, CRIME IN MODERN SOCIETY, HARPER X BROTHERS PUBLISHERS, N.Y. 1952, P. 227.

(197)JOHN COWIE & OTHERS, DELINQUENCY IN GIRLS, OP CIT, P. 14.

(١٩٨) صلاح الدين منسى – مرجع سابق – ص١١٥.

(١٩٩) نوال السعداوى – المرأة والصراع النفسى – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ١٩٧٧ – ص٥٨.

(٢٠٠) فهد ثاقب الثاقب، مرجع سابق – ص١٤٩.

(٢٠١) ناهد صالح – العود إلى الإجرام عند المرأة – المجلة الجنائية القومية – ص٢٢٩.

(٢٠٢) سامية حسن الساعاتى – الجريمة والمجتمع – مرجع سابق ص١٩٣.

(٢٠٣) صلاح الدين منسى – المرجع السابق – ص١٧٧.

(204) LEE H. BOWKER, WOMEN CRIME & THE CRIMINAL JUSTICE, SYSTEM, OP CIT, P. 34.

(٢٠٥) سلوى توفيق بكير – مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب – مرجع سابق – ص١٧٧.

(٢٠٦) أحمد المجدوب – المرأة والجريمة – مرجع سابق – ص١٩١.

(٢٠٧) فهد ثاقب الثاقب – مرجع سابق – ص١٤٥.

(028) ROBERT K. MERTON & ROBERT NESBET, CONTEMPORARY SOCIAL PROBLEMS, OP CIT, P. 3.

(٢٠٩) جلال أمين – نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر – مكتبة مدبولى – القاهرة ١٩٨٩ – ص٨٢.

(٢١٠) محمد عارف – طريق الانحراف – مرجع سابق – ص٣٩.

(٢١١) محمد عارف – المرجع السابق – ص٤٢.

(٢١٢) سمير نعيم أحمد – الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى – مرجع سابق – ص١٩٠.
(٢١٣) محمد عارف – طريق الانحراف – مرجع سابق – ص ص ٤١-٤٣.
(٢١٤) سمير نعيم – مرجع سابق – ص١٩١.
(٢١٥) أحمد المجدوب – المرأة والجريمة – مرجع سابق ص ص – ٩٨-٩٩.
(٢١٦) المرجع السابق – ص١٠٠.
(٢١٧) سامية الخشاب – المرأة والجريمة – دراسة اجتماعية ميدانية – مكتبة الأنجلو –مصرية– القاهرة ١٩٨٣ – ص٢٠.
(٢١٨) فهد ثاقب الثاقب – المرأة والجريمة – مرجع سابق – ص١٥٨.
(219) CAROL SMART, WOMEN, CRIME & CRIMINOLGY, OP CIT, P. 66-67.
(220)SUSAN K. DATESMAN & FRANK R. SCARPITTI, WOMEN, CRIME & JUSTICE, OP CIT, P. 67.
(221) CAROL SMART, WOMEN, CRIME & CRIMINOLOGY, OP CIT, P. 67.
(٢٢٢) سامية الخشاب – المرأة والجريمة – مرجع سابق – ص٢٠-٢١.
(٢٢٣) ماريا ماركوس – المرأة والعمل بين المناهج المختلفة – ترجمة سهير القلماوى – مجلة العلم والمجتمع – العدد الأول – مركز مطبوعات اليونسكو – القاهرة، ١٩٧١– ص ص ٨-١٠.
(224) CLARICE FEINMAN, WOMEN IN THE CRIMINAL JUSTICE SYSTEM, OPCIT, PP. 10-11.
(225)EDWARD SAGARIN, TABOOS IN CRIMINOLOGY, SAGE PUBLICATIONS, LONDON, 1980 P. 69.
(226)GISELA KONOPKA, THE ADOLESCENT GIRL, IN CONFLICT, PRENTICE HALL, INC, NEW JERSEY, 1966 P. 71.
(227) CLARICE FEINMAN, OP CIT, P.9.
(٢٢٨) فهد ثاقب الثاقب – المرأة والجريمة، مرجع سابق، ص١٥٩.
(229) CAROL SMART, WOMEN, CRIME & CRIMINOLOGY, OP CIT, P. 71.
(230)LEE H. BOWKER, WOMEN, CRIME & THE CRIMINAL JUSTICE SYSTEM OP CIT, P. 49.
(231)RITA JAMES SIMON, WOMEN & CRIME, IN AMERICAN JOURNAL OF SOCIOLOGY, VOLUME 83, N. Y. 1977, P. 242.
(232)CLARICE FEINMAN, WOMEN IN THE CRIMINAL JUSTICE SYSTEM OP CIT, P. 19.

(233)IBID, P. 18

(٢٣٤) فهد ثاقب – الثاقب – مرجع سابق – ص١٥٩.

(235) CLARICE FEINMAN, OP CIT, P. 19.

(236)EDWARD SAGARIN, TABOOS IN CRIMINOLOGY, OP CIT, P. 71.

(237) CAROL SMART, WOMEN, CRIME & CRIMINOLOGY, OP CIT, P. 73.

(238)IBID, P. 74

(239) CLYDE B. VEDER, & OTHERS, CRIMINOLOGY, HENRY HOLT COMPANY, INC, N. Y., 1953 PP. 238-239.

(240)HAMISH S. MURISON & JOHN PLEA, HOUSING IN THIRD-WORLD,THE MACMILLAN PRESS, LTD. LONDON, 1979, P. 33.

(٢٤١) صلاح الدين منسى – الانفتاح الاقتصادى والجريمة فى مصر – مرجع سابق – ص١٢٦-١٢٧.

(٢٤٢) احمد المجدوب – المرأة والجريمة – مرجع سابق – ص٢٢٧.

(٢٤٣) سامية الساعاتي – جرائم النساء – المركز العربى للدراسات الآمنية والتدريب – الرياض ١٩٨٦ ص٨٣-٨٦.

(٢٤٤) أحمد المجدوب – المرأة والجريمة – مرجع سابق – ص٢٣١.

(٢٤٥) سمير نعيم أحمد – أسباب تعاطى المخدرات الاجتماعية والاقتصادية – بحث فى الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى – مرجع سابق – ص٥٦.

(٢٤٦) سامية الساعاتي – جرائم النساء – مرجع سابق – ص٩٠-٩١.

(٢٤٧) حمدى حسن طلبة – الجريمة فى المجتمع الحضرى – دراسة ميدانية للتعرف على السلوك المنحرف الناجم عن النمو الحضرى بمدينة الزقازيق-رسالة ماجستير غير منشورة آداب الزقازيق-١٩٨٥- ص٨.

(٢٤٨) محمد عارف – طريق الانحراف – مرجع سابق – ص٤٠-٤١.

(٢٤٩) حمدى طلبة -مرجع سابق -ص ٩٠.

(٢٥٠) سامية الساعاتى- جرائم النساء- مرجع سابق -ص ٨٤.

(٢٥١) أحمد المجدوب- المرأة والجريمة -مرجع سابق- ص ٢٣٠

(٢٥٢) سامية الساعاتى- الجريمة والمجتمع -مرجع سابق -ص ١٩٦.

(352) HAMISH S. MURISON & JOHN pLEA, OP CIT, P. 33

(٢٥٤) صلاح عبد المتعال-التغير الاجتماعى والجريمة فى المجتمعات العربية -مكتبة وهبة-١٩٨٠- ص٨٩.

(255) HAMISH S. MURISON & JOHN PLEA, OP CIT, P. 33

(٢٥٦) سمير نعيم أحمد- الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى- مرجع سابق- ص ١٨٧.

(٢٥٧) سامية حسن الساعاتى - جرائم النساء – مرجع سابق – ص ص ١٤-١٥.

(٢٥٨) أحمد محمد خليفة- مقدمة فى دراسة السلوك الإجرامى- مرجع سابق -ص ٣١.

(٢٥٩) رمسيس بهنام - علم الإجرام - الجزء الثانى، علم الاجتماع الجنائى. منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٦-ص١٨٦.

(٢٦٠) أحمد على المجدوب - المرأة والجريمة - مرجع سابق - ص ص١٨-١٩.

(٢٦١) سامية حسن الساعاتى - جرائم النساء - مرجع سابق ص١٨.

(262) LEE H. BOWKER, WOMEN, CRIME & CRIMINAL JUSTICE SYSTEM OP CIT, P. 50.

(٢٥٣) أحمد على المجدوب - المرأة والجريمة - مرجع سابق - ص ١٧٢-١٧٣.

(264) WALTER C. RECKLESS, THE CRIME PROBLEM, OP CIT, P. 86.

(٢٦٥) أحمد على المجدوب - المرأة والجريمة - مرجع سابق - ص ١٧٨-١٨٩.

(٢٦٦) فوزية عبد الستار - مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب - دار النهضة العربية، القاهرة - ١٩٧٢ -ص١٠.

(267) MANUELLOPEZ - REY, CRIME AN ANALYTICAL APPRAISAL OP CIT, P. 198.

(268)FREDA ADLER, SISTERS IN CRIME MCGRAW HILL BOOK COMPANY, NEW YORK, 1976, P. 87.

(269) MANUEL LOPEZ- REY, OP CIT, P. 202.

(270) EDWARD SAGARIN, TABOOS IN CRIMINOLOGY, OP CIT, P. 69.

(٢٧١) فهد ثاقب الثاقب - المرأة والجريمة - مرجع سابق ص١٤١.

(272) RITA JAMES SIMON, WOMEN & CRIME, IN AMERICAN JOURNAL OP CIT, P. 243.

(٢٧٣) سامية حسن الساعاتى - جرائم النساء - مرجع سابق - ص٢٩.

(274) WALTER C. RECKLESS, THE CRIME PROBLEM, OP CIT, P. 82.

(275) CAROL SMART, WOMEN & CRIMINOLOGY, OP CIT, P. 48.

(276)SUSAN K. DATESMAN, & FRANK R. SCARPITTI, WOMEN CRIME & JUSTICE, OP CIT, PP. 167 - 168.

(277) LEE H. BOWKER, WOMEN CRIME & CRIMINAL JUSTICE SYSTEM OP CIT, P. 27.

(278) MANUEL LOPEZ REY, CRIME AN ANALYTICAL, OP CIT, P. 207.

(279) WALTER C. RECKLESS, THE CRIME PROBLEM, OP CIT, P. 84.

(٢٨٠) سامية حسن الساعاتى - جرائم النساء - مرجع سابق ص-٣١.

(281) MABEL A. ELLIOTT, CRIME IN MODERN SOCIETY, OP CIT, PP. 229-231.

(٢٨٢) سامية حسن الساعاتى - جرائم النساء مرجع سابق ص٣٢-٣٣.

(283) WALTER C. RECKLESS, THE CRIME PROBLEM, OP CIT, P. 82.

(284) MABEL A. ELLIOTT, CRIME IN MODERN SOCIETY, OP CIT, P. 206.
(285) WALTER C. RECKLESS, OP CIT, P. 85.
(286) MABEL A. ELLIOT, OP CIT, PP. 199-200.
(287) WALTER C. RECKLESS, OP CIT, P. 82.
(288) MANUEL LOPEZ - REY, CRIME AN ALYTICAL APPRAISAL, OP CIT, PP. 203-204.
(٢٨٩) سامية حسن الساعاتى – جرائم النساء – مرجع سابق ص٢٥.
(290) RITA JAMES SIMON, WOMEN & CRIME, OP CIT, P. 1
(291) SUSAN K. DATESMAN, AND FRANK R. SCARPITTI, WOMEN, CRIME & JUSTICE, OP CIT, P.7.
(292) MABEL A. ELLIOT, OP CIT, P. 20
(293)CAROL SMART, WOMEN CRIME & CRIMINOLOGY, OP CIT, PP. 50-51.
(294) CLARICE FEINMAN, WOMEN IN THE CRIMINAL JUSTICE SYSTEM OP CIT, P. 14.
(295) SUSAN K. DATESMAN & FRANK R. SCARPITTI, WOMEN, CRIME & JUSTICE, OP CIT, P.68.
(٢٩٦) صلاح الدين منسى – الانفتاح الاقتصادى والجريمة فى مصر – مرجع سابق ص ١٣٤–١٣٥.
(٢٩٧) ايليا حريق – أزمة التحول الاشتراكى وإنماء مصر – مجلة العلوم الاجتماعية – المجلد ١٥– العدد الأول الكويت ١٩٨٧–ص ص ٣٥–٣٦.
(٢٩٨) صلاح الدين منسى – مرجع سابق – ص ١٢٨–١٢٩.
(٢٩٩) عبد الوهاب ابراهيم – معوقات التنمية فى العالم الثالث – مع دراسة للحالة المصرية – دار النهضة العربية – القاهرة– ١٩٨٥ – ص ص ٢٩٥ – ٢٩٦.
(٣٠٠) ايليا حريق – مرجع سابق – ص ص ٣٥–٣٦.
(٣٠١) جلال أمين، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر – مرجع سابق – ص١٧٩.
(٣٠٢) خضر زكريا – عمل المرأة فى الوطن العربى – الواقع والآفاق – مجلة العلوم الاجتماعية – المجلد الرابع العدد ٣ – الكويت ١٩٨٦ – ص ص ١١٧–١٣٦.
(٣٠٣) جمهورية مصر العربية –وزارة العدل –جهاز التخطيط والإحصاء– الإحصاء القضائى – من عام ١٩٧–١٩٨٢.

ملاحق الدراسة

الملحق رقم (١)

استمارة البحث الميدانى

الأبعاد الاجتماعية للجريمة عند المرأة

دراسة اجتماعية على عينة من نزيلات سجن القناطر للنساء

أولا: بيانات أولية

١) السن:

أقل من ٢٠

٢٠-

٣٠-

٤٠-

٥٠-

٦٠ +-

٢) الحالة الدينية:

أ) مسلمة

ب) مسيحية

ج) ديانات أخرى

٣) الحالة الاجتماعية:

أ) لم يسبق لها الزواج

أسبال من ٢٦ وما بعدها

ب) متزوجة

أسال من ٢٦ وما بعدها

ج) مطلقة

أسال من ٢٦ وما بعدها

ء) أرملة

أسال من ٢٦ وما بعدها

٤) الحالة التعليمية:

أ) أمية

أسال ٣٨

ب) تعليم ابتدائى فأقل

أسال ٣٩- ٤٠

ج) تعليم متوسط فأقل

أسال ٣٩-٤٠

د) تعليم جامعى

و) تعليم فوق الجامعى

٥) الحالة العملية:

أ) تعمل

أسال من ٤١-٤٥

ب) لا تعمل

أسال من ٤٦

ثانياً: بيانات عن الظروف الأسرية التى نشأت فيها المرأة المجرمة:

٦) هل أنت كنت بتعيشى مع:

أ) الأب والأم

أسال ٧ و١٠

ب) الأب وزوجة الأب

أسال ٧ و١٠

ج) الأم وزوج الأم

أسال ٨ و١٠

د) الأم فقط

أسال ٨ و١٠

هـ) الأب فقط

أسئل ٨ و١٠

و) مع الأقارب

أسال ٩ و١٠

٧) هل سبب زواج والدك بأخرى أو والدتك بأخر

أ) وفاة الأب

ب) وفاة الأم

ج) الطلاق

ء) أخرى تذكر

٨) هل أنت كنت بتعيشى مع الأم فقط أو الأب فقط بسبب:

أ) وفاة الأب أو وفاة الأم

ب) زواج الأب بأخرى أو زواج الأم بأخر

ج) لأن الأب أو الأم فى السجن

د) أخرى تذكر

٩) هل أنت كنت بتعيشى مع أقاربك بسبب:

أ) وفاة والدك أو والدتك

ب) هروبك من البيت

ج) والدك ووالدتك فى السجن

١٠) هل هذا حدث وأنت عمرك:

أ) أقل من خمس سنوات

ب) أقل من عشر سنوات

ج) أقل من خمسة عشر سنة

د) أقل من عشرين سنة

١١) طيب هل أنت كنت مبسوطة من معاملة أسرتك لك

أ) نعم

ب) لا

١٢) إذا كانت الإجابة بنعم فهل كانت الأسرة فى معاملتها لك

أ) لا ترفض لك طلب ويتحقق لك كل حاجة

ب) كانت بتوجهك إذا أخطأتى

ج) كانت تعاملك بعطف وحنان

د) أخرى تذكر

١٣) إذا كانت الإجابة بـ لا فهل السبب:

أ) الإهمال وعدم الاهتمام بك

ب) سوء المعاملة والضرب

ج) المراقبة الشديدة وتقييد الحرية

د) أخرى تذكر

١٤) طيب هل كان فيه مشاكل وخلافات حادة بين والدك ووالدتك:

أ) نعم

ب) لا

١٥) إذا كانت الإجابة بنعم هل السبب:

أ) قلة الدخل

ب) الأولاد

ج) الغيرة

د) الأهل والأقارب

هـ) أخرى تذكر

١٦) هل كان هناك مشاكل مستمرة بينك وبين أسرتك

أ) نعم

ب) لا

١٧) إذا كانت الإجابة بنعم فهل السبب كان:

أ) المذاكرة والدراسة

ب) ارتباطك بأصدقاء سوء

ج) كثرة الخروج من البيت

د) أخرى تذكر

١٨) هل والدك كان

أ) أمي

ب) يقرأ ويكتب

ج) حاصل على شهادة

١٩) طيب هل والدك كان بيعمل:

أ) موظف

ب) فلاح

ج) عامل

د) حرفى

هـ) صاحب مشروع

و) أخرى تذكر

٢٠) هل والدك سبق وارتكب جرائم·

أ) نعم

ب) لا

٢١) إذا كانت الإجابة بنعم ما هى الجريمة التى ارتكبها:

أ) مخدرات

ب) قتل

ج) سرقة

د) أخرى تذكر

٢٢) هل والدتك كانت

أ) أمية

ب) متعلمة

٢٣) هل والدتك كانت:

أ) تعمل

ب) لا تعمل

٢٤) طيب هل والدتك سبق لها وارتكبت جرائم:

أ) نعم

ب) لا

٢٥) إذا كانت الإجابة بنعم هل الجريمة التى ارتكبتها:

أ) الآداب

ب) المخدرات

ج) السرقة

د) أخرى تذكر

ثالثاً: بيانات عن الحالة الزواجية للمرأة المجرمة.

٢٦) هل عندك أولاد:

أ) نعم

ب) لا

٢٧) إذا كانت الإجابة بنعم هل أنتى بتعرفى مشاكلهم وأخبارهم:

أ) دائماً

ب) أحياناً

ج) نادراً

٢٨) طيب هل أنتى تزوجتى:

أ) مرة واحدة

ب) مرتين

ج) ثلاث مرات فأكثر

٢٩) إذا كنتى تزوجتى أكثر من مرة فهل السبب:

أ) سوء معاملة الزوج السابق

ب) عدم الإنفاق على البيت

ج تدخل أولاد الحرام والتفريق بينكم

د) أخرى تذكر

٣٠) طيب هل علاقتك بالزوج الحالى:

أ) علاقة طبيعية

ب) علاقة سيئة

ج) توجد خلافات ومشاكل حادة بيننا باستمرار

٣١) طيب إذا كانت توجد خلافات ومشاكل كثيرة بينك وبين الزوج فهل السبب:

أ) قلة الدخل

ب) الأولاد

ج) الزوج مرتبط بعلاقات نسائية أخرى

د) تدخل الأهل والأقارب

هـ) أخرى تذكر

٣٢) هل حينما تحدث خلافات زوجية كثيرة كنتى بتهجرى المنزل·

أ) نعم

ب) لا

٣٣) طيب هل زوجك سافر خارج البلاد:

أ) نعم

ب) لا

٣٤) إذا كانت الإجابة بنعم هل مشاعرك تجاه سفر الزوج كانت

أ) مشاعر طبيعية

ب) مشاعر توتر وضيق

٣٥) طيب إذا كانت مشاعرك يغلب عليها التوتر والضيق هل السبب:

أ) حاجة البيت إلى الزوج

ب) عدم إرساله مصاريف للبيت

ج) مشاكل الأولاد كثيرة وبحاجة إلى رعايته

د) أخرى تذكر

٣٦) هل زوجك سبق له وارتكب جرائم:

أ) نعم

ب) لا

٣٧) إذا كانت الإجابة بنعم هل نوع الجريمة.

أ) سرقة

ب) مخدرات

ج) قتل

د) أخرى تذكر

رابعاً: بيانات عن الحالة التعليمية للمرأة المجرمة:

٣٨) إذا كانت النزيلة أمية يسأل هل السبب فى عدم تعليمك:

أ) عدم اهتمام الأهل

ب) ذهبت المدرسة ولم أوفق فى الدراسة

ج) الأسرة فقيرة واضطربت للشغل وأنت صغيرة

د) أخرى تذكر

٣٩) إذا كان تعليم النزيلة متوسط فأقل هل أثناء الدراسة:

أ) لم يسبق لك الرسوب فى الدراسة

ب) رسبت سنة واحدة

ج) رسبت سنتين

د) رسبت ثلاث سنوات

هـ) أربع سنوات فأكثر

٤٠) طيب هل عدم الاستمرار فى دراستك كان بسبب:

أ) الزواج

ب) العمل فى سن مبكر

ج) الفصل من الدراسة

د) أخرى تذكر

خامساً: بيانات عن الحالة المهنية للمرأة المجرمة:

٤١) إذا كانت النزيلة تعمل – هل أنتى بتعملى:

أ) موظفة

ب) عاملة

ج) الخدمة فى البيوت

د) صاحبة مشروع

هـ) أخرى تذكر

٤٢) طيب كام دخلك من مهنتك:

من ٥٠–٧٠ جنيه

٧٠–٩٠ جنيه

٩٠–١١٠ جنيه

١١٠–١٣٠ جنيه

١٥٠ جنيه فأكثر

٤٣) هل سبق واشتغلتى فى مهنة أخرى قبل المهنة الحالية:

أ) نعم

ب) لا

٤٤) طيب إذا كانت الإجابة بنعم هل تركتى هذه المهنة بسبب:

أ) قلة دخلها

ب) كان بيحصل لك مشاكل كتير بسببها

ج) كانت مهنة مرهقة

د) أخرى تذكر

٤٥) طيب أنتى اشتغلتى وعمرك:

أ) أقل من ١٠ سنوات

ب) من ١٠–١٥ سنة

ج) من ١٥–٢٠ سنة

د) ٢٠ سنة فأكثر

٤٦) إذا كانت النزيلة لا تعمل تسال هل السبب فى عدم عملك·

أ) دورت على شغل ولم أجد فرصة

ب) زوجى منعنى من العمل

ج) كنت فى الدراسة

د) أخرى تذكر

سادساً: بيانات عن الأوضاع السكنية والاقتصادية للمرأة المجرمة.

٤٧) هل مسكنك:

أ) ملك

ب) إيجار

٤٨) هل مسكنك بيتكون من:

أ) حجرة واحدة

ب) حجرتين

ج) ثلاث حجرات

د) أربع حجرات فأكثر

٤٩) طيب كم عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون معك فى المسكن:

أ) فرد واحد

ب) فردان

ج) ثلاثة أفراد

د) أربعة أفراد

هـ) خمسة أفراد

و) ستة أفراد

ك) ثمانية أفراد فأكثر

٥٠) ما هو متوسط الدخل الشهرى لأسرتك.

أ) اقل من ١٠٠ جنيه

ب) من ١٠٠-١٢٥ جنيه

ج) من ١٢٥-١٥٠ جنيه

د) من ١٥٠-١٧٥ جنيه

هـ) ٢٠٠ جنيه فأكثر

٥١) هل مصدر هذا الدخل.

أ) ملكية عقار

ب) ملكية أرض

ج) ملكية مشروع تجارى أو صناعى

د) عمل الزوج أو عملك

هـ) عمل الأب

و) عمل الأبناء

٥٢) طيب هل هذا الدخل يكفى الاحتياجات الأساسية للأسرة.

أ) نعم

لا

٥٣) إذا كانت الإجابة بـ لا فهل السبب:

أ) كثرة عدد الأولاد

ب) ارتفاع الأسعار

ج) المرتبات بسيطة

د) أحد أفراد الأسرة يتعاطى المخدرات

هـ) أخرى تذكر

سابعاً: بيانات عن الريف والحضر وإجرام المرأة:

٥٤) هل محل ميلادك:

أ) الريف

ب) الحضر

٥٥) طيب هل محل إقامتك الحالى:

أ) الريف

ب) الحضر

٥٦) هل الجريمة اللى انتىَ مدانة فيها الآن.

أ) آداب

ب) مخدرات

ج) سرقة

د) أخرى تذكر

٥٧) هل أنتى ارتكبتى جريمتك فى:

أ) الريف

ب) الحضر

٥٨) إذا كانت الإجابة فى الريف هل السبب·

أ) المشاكل المادية

ب) المشاكل الأسرية

ج) أصدقاء السوء

د) أخرى تذكر

٥٩) طيب إذا كانت الإجابة على السؤال ٥٧ فى الحضر هل السبب:

أ) المشاكل المادية

ب) المشاكل الأسرية

ج) أصدقاء السوء

د) أخرى تذكر .

٦٠) هل أنتى دخلتى السجن:

أ) مرة واحدة

ب) مرتين

ج) ثلاث مرات فأكثر

للنشر فى السلسلة :

* يتقدم الكاتب بنسختين من الكتاب على أن يكون مكتوباً على الكمبيوتر أو الآلة الكاتبة أو بخط واضح مقروء. ويفضل أن يرفق معه أسطوانة (C.D) أو ديسك مسجلاً عليه العمل إن أمكن.
* يقدم الكاتب أو المحقق أو المترجم سيرة ذاتية مختصرة تضم بياناته الشخصية وأعماله المطبوعة .
* السلسلة غير ملزمة برد النسخ المقدمة إليها سواء طُبع الكتاب أم لم يطبع .

صدر مؤخراً فى سلسلة
إصدارات خاصة

117- مملكة داود وسليمان العبرية أوهام لا نهاية لها .... أحمد عزت سليم

118- رأى الإسلام فى الآداب والفنون الجميلة .... مصطفى محمد لطفى القطان

119- مبدعون وثوار .... وسام الدويك

120- دافعت عن قيثارتى .... فريدة النقاش

121- فنانون من المنيا .... فتحى إدريس

شركة الأمل للطباعة والنشر
(موراڤيتلى سابقاً)
ت: 23904096 - 23952496

الغلاف للفنان احمد الجنايني

إصدارات خاصة

الثمن: ستة جنيهات

مرأة فى المجتمع جريمة المرأة فى المجتمع جريمة المرأة فى المجتمع جريمة المرأة فى المجتمع جريمة المرأة فى المجتمع جريمة المرأة فى المجتمع جريمة المرأة فى المجتمع جريمة المرأة فى المجتمع جريمة المرأة فى المجتم